امة عربية واحدة ذات رسالة خالدة

المناضل

في سبيل الوحدة والحرية والاشتراكية

المجلة الداخلية لحزب البعث العربي الاشتراكي

في هذا العدد

سورية ماذا تريد؟
والى اي سلام تسعى؟؟
قراءة في طبيعة المتغيرات
الدولية وانعكاساتها على
الاوضاع العالمية والعربية
ملف القدس
الازمة الجزائرية التطورات
والاسباب والمواقف المختلفة
حركة عدم الانحياز من الحرب
الباردة الى المتغيرات الدولية
عودة الديغولية لقيادة فرنسا
الثقافة العربية
والمهام التاريخية الراهنة

العدد: (٢٧٢) ايار - حزيران ١٩٩٥

المناضل

في سبيل الوحدة والحرية والاشتراكية

المجلة الداخلية لحزب البعث العربي الاشتراكي

يصدرها مكتب الاعلام والنشر في القيادة القومية

في هذا العدد:

الموضوع		الصفحة
● الافتتاحية		
– سورية ماذا تريد ؟ والى اي سلام تسعى؟؟	الرفيق الدكتور فواز صياغ عضو القيادة القومية الاحتياط رئيس هيئة التحرير	٣
● دراسات سياسية		
– قراءة في طبيعة المتغيرات الدولية وانعكاساتها على الاوضاع العالمية والعربية	الرفيق: فوزي الجوده	٥
– ملف القدس	الرفيق: د. بادي شلغين	١٤
– الازمة الجزائرية . الاسباب والتطورات والمواقف المختلفة	الرفيق سمير الدبعي	٢٨
– حركة عدم الانحياز من الحرب الباردة الى المتغيرات الدولية	الرفيق: ممدوح الاوس	٣٩
– عودة الديغولية لفرنسا	الرفيق: د. عيد ابو سكة	٥٢
● دراسات فكرية		
– الثقافة العربية والمهـــــام التاريخية الراهنة	الرفيق: د. فايز عز الدين	٥٨
● انشطة ووثائق	المناضل	٦١

الافتتاحية

سورية ... ماذا تريد؟
والى أي سلام تسعى؟؟

الرفيق: د. فواز صياغ
عضو القيادة القومية الاحتياط
رئيس هيئة التحرير

استؤنفت قبل نهاية حزيران في العاصمة الامريكية - واشنطن المفاوضات العربية السورية - الاسرائيلية على مستوى رئيسي الاركان اضافة الى وفد المفاوضات السابق.

وتعتبر هذه الخطوة التي تخطوها سورية، فرصة جيدة امام احتمالات السلام لمن يريد السلام القائم على العدل، واساسه تطبيق قرارات الشرعية الدولية والالتزام بمتطلبات السلام التي انعقد من اجلها مؤتمر مدريد، والتي على اساسها بدات العملية السلمية في المنطقة وهي: الانسحاب الكامل من الارض العربية المحتلة بعد الرابع من حزيران عام ١٩٦٧ وانهاء حالة الحرب وعقد اتفاقات سلام بين العرب ودولة اسرائيل.

لقد سار العرب مخلصين نحو سلام عادل ومشرف ودائم يعيد الارض والحقوق، ويحفظ الكرامة في ظل متغيرات واوضاع دولية لم تكن ابدًا في مصلحتهم في العقد الاخير من القرن العشرين، وكان المؤمل من جميع العرب المعنيين بالعملية السلمية في المنطقة ان يكونوا موحدين وفي مسار تفاوضي متناسق يراعي ماامامهم من حجم التحديات التي تواجههم ويراعى وحدة الهدف، والتاريخ المشترك ووحدة النضال من اجل الحقوق القومية العربية، سواء في فلسطين او خارج حدودها، ومسار يمثل الاماني التي تحملها الجماهير العربية المرتبطة برباط المصير المشترك، لكن ماحدث

خلال السنتين الماضيتين لم يرق - مع الاسف - لمثل هذه الاماني والآمال التي حملها ويحملها جميع الشرفاء والمناضلين من اجل مصير عربي يحقق طموح المواطنين واوسع قطاعات الشعب في الوطن العربي، وخصوصا المنطقة الجغرافية المحيطة بفلسطين.

وبنتيجة ذلك اصبح لزاما على سورية وقيادتها وحزبها حزب البعث العربي الاشتراكي الذي حمل هم القضية خلال نصف قرن وقدم تضحيات يخطئها الحصر في مجال الصراع العربي الصهيوني، وفي مجال بناء مستقبل موحد مشرق لجماهير الامة، اصبح لزاما عليهم وهم يحملون هذا التراث، ان يختاروا طريقا للسلام يختلف عما سار عليه الآخرون، ويحافظ على كل التراث الوطني والقومي لهم وللامة التي ينتسبون اليها بتاريخها المجيد وحضارتها الانسانية ودورها المستقبلي المنشود.

ويأتي اصرار سورية وقيادتها وحزبها وفي طليعتهم الرفيق الامين العام للحزب رئيس الجمهورية حافظ الأسد على نهج هذا الخط المتميز والدور المركزي لانهم يتمثلون كل ماذكرناه، ولانهم ابناء امة لها باع طويل وعريق في الحضارة الانسانية، ولانهم يمثلون اماني اوسع الجماهير العربية التي ترى ان هذا هو طريقها وليس ما قام به الاخرون خلال الفترة الماضية

وهذا ما جعل الاطراف غير العربية المعنية بعملية السلام والراعية لها، يحترمون هذا الموقف ويتعاملون معه بجدية واحترام كبيرين.

فسورية بما لها من موقع متميز وتاريخ وتراث وحدوي قومي وقيادة تمثلت ذلك وقدمته في اطار عصري واضح ودقيق، لامجال فيه للاحتمالات او امكانية التنصل من مستحقات السلام ومفرزاته، خصوصا وانها تتعامل مع عدو مدعم بكل وسائل القوة ومساندة دولية فرضتها متغيرات لم تكن لصالح الامة العربية خلال السنوات القليلة الماضية.

وسورية تعرف العدو واهدافه واثبتت التجارب الماضية خصوصا بعد مؤتمر مدريد صحة توقعاتها لذلك فهي تسير على خط واضح وثابت ومبدئي يتيح في المستقبل بناء سلام حقيقي ومجتمع آمن ومتطور لمواطنيها وللاجيال العربية القادمة.

دراسات سياسية

قراءة في طبيعة المتغيرات الدولية وانعكاساتها على الاوضاع العالمية والعربية

الرفيق: فوزي الجودة

قبل أعوام قليلة من نهاية هذا القرن تبدو البشرية في آخر مشهد من تجربتها الانسانية المتجددة. تكابد آلام الخروج من مرحلة مضت وتصارع مخاض الانتقال الى مرحلة لم تتبلور ملامحها وقضاياها الاساسية وأهدافها النهائية بعد. فصورة العالم تبدو اليوم أشبه بـ (رمال متحركة) لاتكاد الرؤية معها تستقر على مشهد ما حتى تطرحه المتغيرات المتلاحقة والتناقضات الحادة ليس في كل يوم فحسب، بل وفي كل ساعة ايضا، غير ان ثمة معطى عاما او قاسما مشتركا رئيسيا بين تلك التحولات يتمثل في توجهها نحو تفكيك جهاز المفاهيم السياسية والاجتماعية والاقتصادية السائدة واستبدالها بمنظومة جديدة بمثلها ومؤسساتها وسياساتها داخل كل بلد، وعلى مستوى العلاقات بين أمم العالم وشعوبه أجمع.

ويمكن بقراءة عادية في خصائص تلك المتغيرات التمييز بين نوعين منها:

الاول: سلبي يقوم على القسر والعنف ويرمي الى اعادة صياغة الحياة في بعض المجتمعات او المناطق على اسس عرقية او اثنية أو قومية... الخ... تكرس الاستبداد والديكتاتورية والتخلف، وتعيد احياء عوامل الصراع والتوتر.

والثاني: يبدو ايجابيا حيث انه يشير الى التغير، والتطلع ان يكون ايجابيا وبوسائل مشروعة وعادلة. ولعل هذا النوع من التغيرات اليوم يمثل اتجاها غالبا في العالم يؤمن بانه لاسبيل الى تحقيق التطور المنشود وبناء عالم جديد تتسم علاقاته ومصالح اطرافه بالتوازن والتكافؤ والاستقرار دون بناء حقيقي للقيم والمؤسسات الديمقراطية، وبغير احترام لحقوق الانسان ولحريات التنوع الفكري والتعدد السياسي، وبلاتنمية توفر للانسان حدا مناسبا من مقومات العيش الكريم، وهناك أمثلة كثيرة على هذا النوع من المتغيرات التي شهدها العالم في العقدين الاخيرين من هذا القرن.

ان النقاش بين «نهاية» التاريخ وعودة التاريخ لامكان له طالما ان المسارين يكملان بعضهما البعض، هناك نهاية للتاريخ ليست بمعنى انتهاء تحول المجتمعات البشرية وتطورها، ولكن بمعنى تحقق الوعد (هيغل) او بالمعنى الغائي من منظور دولة او

مجموعة من الدول «الغرب عموما»، ان التفكير في مرحلة مابعد الحرب الباردة يعني التفكير في ماسيترتب على «اقفال الدورة التاريخية» التي منحتها الثورة الفرنسية كما قال فرانسوا فوريه «هناك عودة الى التاريخ»، ولكن الى اي تاريخ هنا تكمن المشكلة.

للوهلة الاولى: هي عودة الى مراحل سابقة الى روسيا عندما كانت من دون امبراطورية والى البلقان في القرن الخامس عشر، والى ماقبل معاهدة فرساي على الاقل، وغدا في الصين، وان توقيف الصورة عند مرحلة ماقبل الحرب الباردة هو عمل اعتباطي.

ومع اندلاع ازمة الخليج ذاع الحديث عن التحولات الجديدة التي يشهدها النظام العالمي، وهو مادفع للحديث عن قيام نظام «عالمي» جديد يختلف في سماته عن نظام القطبية الثنائية الا ان ذيوع استخدام المفهوم منذئذ لايمنع من أن جذوره انما تعود الى السبعينات من هذا القرن، **حتى طالبت دول العالم الثالث والحت على ضرورة بلورة نظام عالمي جديد يكون اكثر عدلا بالنسبة اليها**، الا ان الحديث عن ذلك النظام لم ياخذ في التزايد الا مع وصول غورباتشوف الى السلطة في الاتحاد السوفياتي عام ١٩٨٥ وعلى الرغم من انتشار استخدام تعبير النظام العالمي الجديد» من قبل العديد من الكتاب والمحللين ذهب فريق آخر من الباحثين الى ان هذا الاصطلاح ماهو الا تزييف للواقع وخداع للذات حيث يرى هذا الفريق انه لم يحدث اي تغيير في النظام العالمي وبالتالي **لايوجد مايسمى بالنظام العالمي «الجديد»، ذلك ان التطورات الكبرى التي يشهدها العالم ماهي الاتغييرات في شكل ومضمون التفاعلات الدولية بين دول الشمال فقط، بينما تظل اسس وقواعد ذلك النظام هي الحاكمة للعلاقات بين الشمال والجنوب، وان مضمون النظام المزعوم من وجهة نظرهم - مايزال يعتمد على معيار توازنات القوى والمصالح بين القوى المسيطرة في النظام العالمي الذي هو في المرحلة الحالية نظام أمريكي في المقام الاول، غربي في المقام الثاني، وتستخدم في سياقه «الشرعية الدولية» كغطاء لعملية اعادة صياغة المبادىء القديمة في ثوب وشكل جديدين، وبين وجهتي النظر السالفتين.**

رؤية فريق ثالث ترى أن هناك مجموعة من التحولات والتغييرات التي يشهدها العالم في الوقت الراهن سيكون من شانها بلورة نظام عالمي «جديد» الا ان هذا النظام لم يتبلور بصورة نهائية بعد، فهي مرحلة انتقالية يتداعى خلالها النظام العالمي القديم ويتشكل نظام جديد في ظل عوامل ومتغيرات مختلفة تدفع في هذا الاتجاه.

هناك وجهة نظر تقول: ان النظام العالمي قد تبدل اربع مرات منذ اوائل القرن العشرين وحتى العقد الاخير منه، وكانت الحرب احد اسباب ذلك التبدل في المرات الثلاث الاولى، اما المرة الرابعة والاخيرة فقد تعددت الاسباب كما سياتي ذكره.

فقبل الحرب العالمية الاولى، كان النظام العالمي قائما على توازن القوى بين النظم الامبراطورية في اسيا واوربا فكانت آنذاك الامبراطوريات العثمانية واليابانية والصينية والروسية والنمساوية والمجرية والبريطانية وقد ادت الحرب العالمية المذكورة الى اختفاء غالبية هذه النظم وتفككها الى دول قومية وقيام نظام عالمي على توازن القوى بين الدول الاستعمارية في اوروبة (بريطانية وفرنسا والمانيا وايطاليا) ولم تدخل الولايات المتحدة طرفا في هذا النظام العالمي الذي ظل قائما حتى الحرب العالمية الثانية، وذلك بسبب سياسة العزلة التي انتهجتها في تلك الحقبة من الزمن، لذا غلب على اول

منظمة عالمية الطابع الاوروبي، ونعني بها عصبة الامم.

وبسبب الحرب العالمية الثانية والنتائج التي تمخضت عنها، انهار النظام العالمي مرة ثانية، وتغيرت خريطة العالم السياسية وتبدلت تبعا لذلك موازين القوى، ودخلت الولايات المتحدة الامريكية ميدان السياسة الدولية، وشاركت في الامم المتحدة، واصبحت الطرف الاساسي في الصراع الدولي بين الشرق والغرب، **وكان هذا النظام يستند الى توازن القطبين اللذين يكونان القوتين العظميين في العالم، وهما: الاتحاد السوفياتي السابق والولايات المتحدة الامريكية.**

واستمر هذا النظام على حاله منذ نهاية الحرب العالمية الثانية حتى بداية العقد الاخير من هذا القرن على وجه التقريب.

وعند تتابع حدوث التغيرات الجوهرية في الاسس والمقومات المختلفة التي يستند اليها النظام العالمي.

يمكننا القول بادىء ذي بدء: **انه لاول مرة يتبدل النظام العالمي في التاريخ الحديث سلميا وتدريجيا، وذلك تحت تاثير عوامل كثيرة وشاملة ومتنوعة من حيث طبيعتها ومصدرها معا، فمنها السياسي والاقتصادي والايديولوجي والعسكري والتكنولوجي. فقد شملت التغيرات النهج السياسي في عدد من دول العالم، لاسيما في دول المنظومة الاشتراكية في اوروبا الشرقية.**

واذا انتقلنا بالنظر الى بنية النظام العالمي الجديد فانه يجب في اطار نظرتنا الى هذه الحقبة على انها مؤقته / التمييز بين مستويين للنظام العالمي هما: المستوى الاستراتيجي العسكري من ناحية، والمستوى الاقتصادي من ناحية اخرى على الاقل في الاجلين القصير والمتوسط.

فعلى الصعيد العسكري الاستراتيجي يمكن القول: انه حتى في ظل التراجع النسبي في مؤشرات القوة بين الولايات المتحدة وروسيا الاتحادية **(وريثة الاتحاد السوفياتي السابق)** الا ان الفجوة بين القدرات العسكرية والنووية التي يمتلكها كل منهما، وبين تلك التي تمتلكها اطراف دولية اخرى تبقى هائلة.

اما على المستوى الاقتصادي والمالي فان النظام العالمي سوف يكون متعدد الاقطاب، وذلك بفعل القدرات الاقتصادية الهائلة لكل من اوروبا الموحدة واليابان والتي تمتلك كل منهما مؤهلات امتلاك مكانة القطب الاول بالمعيار الاقتصادي.

وتجدر الاشارة هنا الى ان المقصود بالنظام العالمي بصفة عامة هو:

المبادىء والاهداف والنظم التي تقوم عليها العلاقات بين الدول كبيرها وصغيرها، كذلك يدخل في هذا الاطار مجموع المرتكزات الاستراتيجية التي يتكون على اساسها نظام توازن القوى بين دول العالم، خاصة الكبرى منها. وتتحدد في ضوئه قدرة الاطراف المشاركة فيه سواء أكانت هذه الاطراف دولا ام منظمات دولية تتوفر لها اسباب القوة التي تمكنها من اتخاذ القرارات المتعلقة بادارة الشؤون الدولية على المستويات كافة، الاقليمية والقارية والعالمية، والمرتكزات الاستراتيجية تتكون بطبيعتها من العديد من عناصر القوة السياسية والاقتصادية والعسكرية والتكنولوجية والحضارية ايضا التي تمكن اي طرف من اطراف توازن القوى ان يكون له دور فاعل ومؤثر في مجريات السياسة العالمية.

ولادراك عمق هذه التغييرات الجوهرية وابعادها الاستراتيجية وعلاقتها بالنظام العالمي السابق وتأثيرها في ارساء قواعد النظام الجديد نشير بايجاز الى أهم المؤشرات والدلائل:

- انهيار التجربة الاشتراكية او سقوط المنظومة الاشتراكية، فقد أدى قيام ماسمي بالتفكير السياسي الجديد الذي قام به غورباتشوف (البيروسترويكا) الى انهيار التجربة الاشتراكية او المجتمع الاشتراكي: ويبرز في هذا الاطار سؤال: ماهي أبرز أسباب هذا الانهيار؟ وكيف ننظر الى مجموعة الاسباب التي ادت الى انهيار هذه التجربة؟

يمكن ان نتحدث عن مجموعتين من العوامل او الاسباب: مجموعة العوامل الداخلية، ومجموعة العوامل*الخارجية:

- **الداخلية** : غياب أو تغييب الديمقراطية في المجتمعات التي سقطت فيها التجربة الاشتراكية.
- البيروقراطية التي كشفت طبيعة المجتمع الاشتراكي ونمت في ظله.
- المركزية الشديدة التي افرزت عوامل معيقة لتقدم المجتمع.
- تبين فيما بعد ان المسألة القومية لم تكن محلولة اطلاقا وان التفجيرات التي نشهدها الآن تؤكد ذلك.

الخارجية: طبيعي ان نشير الى محاولة النظام الرأسمالي العالمي اجهاض هذه التجربة منذ بدايتها. والنص التالي لوزير الدفاع الاميركي الاسبق روبرت مكنمارا الذي قاله عام ١٩٦١ «علينا ان نرغم الاتحاد السوفياتي على تغيير اولوياته. يعد النظام الشيوعي جماهيره بالوصول الى مجتمع الرفاهية الذي ينتفي فيه الفقر وتسوده المساواة... ولتحقيق هذه الاهداف يضع الاتحاد السوفياتي في اولوياته تحقيق التنمية كاولوية أولى قبل الامن. لكن علينا أن نرغمه على أن يضع أولوية الامن قبل التنمية».

هذا القول الذي يبين لنا التوجه الامبريالي لاجهاض التجربة الاشتراكية منذ الاساس نحن امام عامل خارجي لعبت الامبريالية فيه دورا بالتعاون مع الصهيونية العالمية لضرب التجربة الاشتراكية او لضرب النظام الاشتراكي وتدمير مجتمعه. ولقد تضافرت الاسباب الداخلية مع الاسباب الخارجية فادت الى سقوط المجتمع الاشتراكي.

لقد سقطت تجربة اشتراكية، ولكن الاشتراكية لم تسقط كفكر، وسيبقى الصراع الاجتماعي مادام المجتمع غير قائم على اسس العدالة الاجتماعية بين البشر. يضاف الى ذلك كله تفكك وانحلال بعض الاحلاف العسكرية والتكتلات الدولية التي كانت قائمة ابان مرحلة الحرب الباردة، فقد اختفى حلف وارسو، ومنظمة الكوميكون اللذان كانا يمثلان العمود الفقري لتحالف دول المنظومة الاشتراكية وضعف حلف شمال الاطلسي وأصبح دوره ثانويا وشكليا، وبرز التصاعد الظاهر للتنظيم الدولي، وظهور عدد من المنظمات والمعاهدات والاتفاقات الدولية النوعية، ذات الصبغة الاقتصادية مثل (مجموعة السوق الاوروبية المشتركة)، ورابطة دول جنوب شرق آسيا) و(معاهدة ماستريخت)، و(عقد اتفاقية الغات).

والشيء الاخر انفراد الولايات المتحدة الاميركية، بمركز الدولة الاعظم في العالم ولو

الى عدة سنوات قادمة، وذلك بما تملكه من امكانات مادية كبيرة وتحالفات قوية مع دول اوروبة الغربية، وعلاقات جديدة مع دول اوروبة الشرقية، وزيادة تأثيرها في مناطق مختلفة من العالم خاصة في اميركا اللاتينية والشرق الاوسط.

اننا نسمي الان المرحلة الراهنة سياسة القطب الواحد لان قطبا سقط وقطبا استمر، فالولايات المتحدة الاميركية تعمل الان لصياغة نظام عالمي كما تريد: ثقافيا، واقتصاديا ، وفكريا، وسياسيا، لتشييد امبراطورية من جديد كما كان في القرن التاسع عشر، قرن الامبراطورية البريطانية.

ان الولايات المتحدة الاميركية تبرز الان بوصفها القوة العسكرية والاقتصادية ولكن هناك قوى أخرى متعددة في العالم كالقوة المتمثلة في الوحدة الاوروبية، واليابان، والصين ودول النمور المحيطة باليابان، وقوة الجنوب الجائع، والشمال الغني، وقوى اجتماعية ديمقراطية اخرى ستولد من جديد على أرضية تفكك الاتحاد السوفياتي وستقف ضد الهيمنة الاميركية التي تفرض واقعها الثقافي والاقتصادي والعسكري في المرحلة الراهنة، وان العالم لم يستمر في قبول هذه الاحادية التي تفرض شروطها وواقعها، ولن يستمر ذلك طويلا.

ونتيجة لتلك المتغيرات بشكل عام فان تحولا دخل على قضية الصراع العربي - الصهيوني... كيف كان شكل هذا الصراع؟ وكيف تحول؟ وماهي أوضاعه الراهنة؟ بداية يمكن القول ان الصراع العربي - الصهيوني يختلف عن الصراعات بين الامم والشعوب كلها، فكل الامم المتجاورة تكون بينها تنازعات واختلاف، ومعروف مافعلت الصهيونية العالمية بالتعاون مع الاستعمار البريطاني لحل مايسمى بمشكلة اليهود في اوطانهم التي ولدوا فيها بادعاء ان فلسطين أرض بلاشعب لشعب بلاأرض، انها دعوة توراتية استقدمت اليهود من كل شعوب العالم: الاوروبيين والافارقة والاستراليين والاسيويين وغيرهم، جاؤوا من هناك، حملتهم السفن وحلوا محل شعب آخر هو الشعب العربي الفلسطيني، وليس منذ عام ١٩٤٨ فقط وان تكونت أول مستوطنة صهيونية يهودية عام ١٨٨٢ وسميت يومها «عتبة الامل» فالصراع قد بدأ انا عندما جاء هؤلاء المهاجرون وسكنوا واستوطنوا فلسطين بمساعدة بريطانيا اولا والولايات المتحدة الاميركية فيما بعد انه كيان قائم على الاستيطان والتوسع والعنصرية.

ان التغير الجديد في هذا الصراع انتقل من مقولة الحل التاريخي الى الحل السياسي وبالتعبير الدراج من العنف والحرب الى المفاوضات، فكيف جرى هذا التحول؟

لقد بدأ هذا التحول عام ١٩٦٧ عندما قبلت أكبر دولة عربية وهي مصر بالقرار ٢٤٢ ومضمون هذا القرار انسحاب اسرائيل من جميع الاراضي العربية المحتلة وانهاء حالة الحرب والاعتراف بوجود دول المنطقة، واقامة سلام عادي ودائم فيما بينها، ثم جرى التحول الاخر، اثر حرب تشرين التحريرية بقبول أطراف الصراع القرار /٣٣٨/ الذي يشترط تنفيذ القرار /٢٤٢/ ثم جاء التحول الثالث على اثر حرب عام ١٩٨٢ حيث أقر مؤتمر القمة العربي الثاني عشر الذي عقد في مدينة فاس في المغرب في المدة من ٦ - ٩ أيلول «أن يضع مجلس الامن ضمانات السلام بين دول المنطقة جميعها بما فيها الدولة الفلسطينية المستقلة» وبعد عام ١٩٩١ بدأت المفاوضات ومازال رغم تعثرها ورغم ماجرى ولاسيما توقيع اتفاقين مع ياسر عرفات ومع ملك الاردن، ومن خلال ذلك ننظر

الى مايجري من ثلاث زوايا وهي:

من الماضي: هذا الماضي الذي تركناه كان مؤلما وشاقا وقاسيا وفيه صراع تاريخي طويل فيه الشهداء، وفيه الارض وفيه التربية، تربيتنا وتربية وعينا على أن وجود الاخر يتناقض كليا مع وجودنا، والحاضر يجب التامل فيه ماذا تريد اسرائيل؟

ان صراعنا القادم قد لايكون بالدبابة والمدفع، وانما بالثقافة والاقتصاد والايديولوجية والتاريخ وسيحاول الاسرائيليون في القادم من السنين اذا استطاعوا، أن يحققوا اسرائيل ذات القوة الاقتصادية العظمى فيما يسمى الان بالنظام الشرق اوسطي، وبهذا تتحقق ايضا مصالح الولايات المتحدة الاميركية في هذا النظام، وعلى الجانب الاخر، الجانب العربي يتوقف مدى قدرة اسرائيل على أن تحقق اهدافها، ان معركتنا القادمة ستكون قاسية، وتحتاج منا الى الجهد الكبير... وعلى العرب وحدهم يتوقف تحديد المستقبل وليس على المتغيرات الدولية والاماني الصهيونية.

وكما قال الرفيق الامين العام للحزب الرئيس حافظ الأسد:

«ان في العالم شيئا جديدا يجب ان لانجهله او نتجاهله، لقد كان العالم مستقرا طوال عقود من الزمن وفق توازنات معينة، وقد حدثت تغيرات هامة ضمن هذه التوازنات، الامر الذي غير ركائز الاستقرار القائم في العالم».

ونصل هنا الى تحديد لاهم عوامل التحول والمعالم التي بدت واضحة والتي يتمثل بعضها بمايلي:

أ- التحولات التي جرت في الاتحاد السوفياتي واوربا الشرقية والتي أدت الى انتهاء المواجهة بين الكتلتين الشرقية والغربية بزوال الاتحاد السوفياتي كدولة عظمى وتفككه الى دول عدة، وكذلك زوال حلف وارسو وماكان يسمى «المعسكر الاشتراكي الاوروبي أو دول المنظومة الاشتراكية».

ب - الثورة المعرفية الجديدة: وهي ثورة تستند الى المعرفة، ولها تطبيقاتها في العديد من المجالات وتقودها وتتنافس في اطارها كل من اليابان والولايات المتحدة الاميركية، تليها بعض دول اوروبا الغربية، وبعض دول شرق اسيا وترجع اهمية هذا التطور الى انعكاسه في صورة هيمنة الطابع الغربي الراسمالي وسيطرته على المجالات موضع تلك الثورة المعرفية وعلى راسها النظام الاعلامي والاتصالي الدولي، الامر الذي لمس العالم بعض مظاهره وآثاره من خلال عملية ادارة النظام الاعلامي الدولي ابان حرب الخليج الثانية، حيث كانت تلك الحرب بمثابة أول حرب في التاريخ يتابعها العالم عبر شاشات التلفزة رغم كافة القيود التي وضعت على وسائل الاعلام، وقد لعبت الالة الاعلامية الغربية دورا كبيرا في تشكيل توجيهات الافراد وانطباعاتهم عن الحرب.

ج - الاتجاه نحو اقامة التكتلات الاقتصادية الكبرى: وهذه الظاهرة من أهم مظاهر تطور النظام الدولي، لما يمكن ان تتركه من تاثيرات على مستقبل الاقتصاد العالمي من ناحية وعلى العلاقات والتفاعلات بين الدول الراسمالية وبعضها البعض من ناحية ثانية، واخيرا فان هذه التكتلات سيكون لها انعكاسها على العلاقات الاقتصادية بين الشمال والجنوب في اطار نظرة ذلك الشمال لدور الجنوب في سياق تقسيم العمل الدولي الذي سيتم رسمه وتخطيطه بين اقطاب الشمال الفاعلة، وأبرز هذه الاقطاب او التكتلات

الدولية المنتظرة: مشروع اوروبا الموحدة، **ومنطقة شمال اميركا الشمالية، والتجمع الاقتصادي الباسيفيكي الذي تلعب اليابان دورا رئيسيا في تشكيله واقامته ومن** المعالم ايضا:

اولا: تصدي دولة واحدة لقيادته، فهو نظام القطب الواحد، وقد حرصت هذه الدولة على ان تبرز للعالم اجمع في ممارسات عدة قوتها وتفوقها، ولم تتردد وثيقة /البنتاجون/ في المجاهرة بفكرة «القوة العظمى الوحيدة» في الوقت الذي كانت القيادة الاميركية فيه قد احكمت سيطرتها على نفط الخليج وقادت عملية تحطيم السلاح غير التقليدي في العراق وتزعمت مطالبة ليبيا بتسليم متهمين بتفجير طائرتين: وجعلت نفسها رقيبا على السلام في العالم واوحت بأنها كانت المنتصرة في الحرب الباردة، ودللت على سيطرتها على عملية اتخاذ القرار في الامم المتحدة، وتعتمد هذه الدولة لتحقيق متطلبات هذا التصدي لقيادة العالم على العلاقة الخاصة التي تربطها ببريطانيا، وتحالفات مع بقية دول غربية، وترتيبات اقليمية اخرى، وتقوم بريطانيا ضمن نظام القطب الواحد هذا بدور خاص.

ثاني: هذه المعالم. هو ان هذا القطب الواحد يتصرف باسم القانون الدولي والشرعية الدولية تحت مظلة الامم المتحدة وحرص هذه القطب على عدم الخضوع لسلطان الامم المتحدة في الوقت الذي يعمل فيه تحت مظلتها واعتماده معيارين في التعامل مع الشرعية.

لقد مضت سنتان وأكثر على ولاية الرئيس الاميركي بيل كلينتون، سنتان من السجال بين الديمقراطيين والجمهوريين داخل الكونغرس الاميركي وخارجه **كل طرف يستنفر قواه ومحاربيه ووسائل اعلامه في مواجهة الاخر حتى بلغ الصراع بين الطرفين مجال مشاريع القوانين المقدمة الى الكونغرس.**

ان حدة هذا الصراع متاتية من الاستعداد لخوض **معركة الانتخابات الرئاسية في العام ١٩٩٦** حيث يسعى كلينتون الى خوض معركة التجديد، فيما يسعى الجمهوريون الى استعادة السلطة الرئاسية بعدما سيطروا على الكونغرس في الانتخابات التشريعية التي جرت في تشرين الثاني الماضي، انه صراع على السلطة ومداه يشمل المجالين الداخلي والخارجي، ووسائله عدة بما فيها تلك الخارجة عن المألوف مثل اللجوء الى التزوير والتضليل الاعلامي، وعقد الصفقات المالية والابتزاز الشخصي، والنيل من مكانة الرئيس ومستشاريه... حتى بات الرأي العام الاميركي ضائعا بين الحملات السياسية الاعلامية ومتحدثا عن الفساد السياسي على مختلف المستويات الرسمية.

فساد السياسيين هو مضمون توجه الرأي العام الاميركي مع بداية السنة الرئاسية الثالثة، ومع الاستعداد للانتخابات المقبلة. كل وسائل الاعلام تتحدث عن السلبيات وتحاول اقتناصها وتشخيصها، وتصويرها امام الرأي العام حقائق موضوعية وان الرئيس كلينتون يواجه صعوبات بالغة داخل الكونغرس الاميركي لتنفيذ برنامجه الانتخابي، واذا بقي الجمهوريون موحدين في ادائهم وضغوطهم فان كلينتون سيكون محاصرا من الكونغرس، ومن حكام الولايات المتحدة معا، بل سيكون محاصرا كذلك في حملته الانتخابية الجديدة وفي مستقبله ومعه الحزب الديمقراطي الذي يمثله، غير ان هذا الاحتمال ليس أكيدا لسببين:

الاول: قدرة كلينتون على الافادة من أخطاء الجمهوريين خصوصا ان النظام

الدستوري هو نظام رئاسي حيث يتمتع الرئيس بصلاحيات واسعة.

الثاني: احتمال تفكك الجمهوريين وتصدع جبهتهم السياسية بعد بروز تيار التحديث والتجديد في مواجهة التيار المحافظ والتقليدي.

توجد صعوبات داخلية امام ادارة كلينتون وقد تستمر أمام الادارات الاخرى المقبلة ذلك أنها ذات جذور وأبعاد وأبرزها حسم خيار استراتيجي محدد في التعامل مع موازنة الدفاع وتجارة السلاح ووضع حد لتراكم الدين العام الذي يشكل استنزافا للاقتصاد والمحافظة على الاستقرار الاجتماعي الداخلي.

هناك تياران داخل الادارة الاميركية واحد يدعو الى المحافظة على القوة العسكرية الاميركية تفاديا للمفاجآت وتثبيتا للنفوذ الاستراتيجي عالميا بعدما تضخمت موازنة الدفاع الى نحو ثلاثمئة مليار دولار، وباتت تشمل نحو اربعة ملايين موظف وعامل. تيار ثاني يدعو الى الانسجام مع فكرة الحد من انتشار الاسلحة وتثبيت السلم الدولي، انه التيار الداعي الى تقليص الانفاق على التسلح.

وفي ضوء المتغيرات يمكن القول بدرجة كبيرة من الثقة: انه على الرغم مما يشهده النظام الدولي من محاولات اميركية للحفاظ على هذا الاطار المؤقت الذي يمر به هيكله وبنيته عبر استخدام قدراتها العسكرية والاقتصادية بل واستخدام المنظمات الدولية لاضفاء الشرعية على تصرفاتها وسياساتها. فان ذلك يجب الايطمس حقيقة ان الهيمنة **الظاهرة للولايات المتحدة الاميركية على هيكل النظام الدولي وتفاعلات لن تستمر طويلا في ظل ماسبق ذكره من صعوبات ومشكلات اقتصادية تعاني منها الولايات المتحدة بالاساس والتي ادت الى الكثير من المشكلات الاجتماعية الاخرى مما دفع البعض الى مطالبة الولايات المتحدة الاميركية الى اتباع سياسة العزلة والاهتمام بشؤونها الداخلية.** أو على الاقل للتخلص من أعباء وتكاليف الزعامة الدولية ونقل أو تقاسم عبئها مع الاخرين، وباضافة كل ذلك الى ماتشهده الساحة الغربية من تعارض في المصالح على الاقل من الناحية الاقتصادية - يتأكد القول: ان النظام الدولي يسير حثيثا باتجاه التعدد، وان اتسم مرحليا بهيمنة قطب واحد، وفي اطار ذلك تأتي اليابان والصين واوروبا الموحدة والمانيا على رأس الوحدات لمرشحه للمشاركة كاقطار في ذلك النظام.

وهكذا فان النظام العالمي «الجديد» ذلك المصطلح الذي ظلت دول العالم الثالث تنادي به وتدعو اليه رغبة في ان يكون اكثر عدالة وتحقيقا للحرية والمساواة، واكثر تعبيرا عن وحدة المصير بين وحدات النظام الدولي وتحقيقا للحرية والمساواة، واكثر تعبيرا عن وحدة المصير بين وحدات النظام الدولي ومجتمعاته، جاء حاملا نذر الشر وازدياد التهميش بالنسبة الى هذه الدول وتعميق الفجوة بين الشمال والجنوب، وهو مايثير التساؤل والقلق بشأن انعكاسات كل ذلك على وضع الدول العربية واهم قضاياها، خاصة ان الاختبار الفعلي لاليات ومقومات النظام الدولي «الجديد» جاء على حساب العرب وفي ارضهم ممثلا في حرب الخليج الثانية، كما انه مازال يحمل نذر التهديد والوعيد للمنطقة.

مهما قيل انه ليس هناك نظام عالمي جديد بعد، وان مايحدث تغييرات متلاحقة تهيء لهذا النظام. فان من المؤكد ان هناك اتجاها وديناميكية لصياغة وضعية دولية جديدة تمارس الولايات المتحدة الاميركية وصاية فعلية فيها، وهي فاعلة في جهات كثيرة من العالم **ولايخرج عن اطارها الوطن العربي الذي ينتمي الى الجنوب ذلك الجنوب الذي اختلفت معه علاقات الشمال في**

السبعينات عنها في الثمانينات عنها في التسعينات، وحاليا هناك شمال يمثل طرفا منتصرا ومتسيدا يتحرك في اتجاه مايعلن انه انماء للديمقراطية الاجتماعية ونشرها، مع تدعيم اقتصاديات السوق. وعلى الجانب الاخر هناك جنوب يتزايد فقره ومديونيته مع تزايد عدد المواليد ومن ثم ازداد الامر تعقيدا. ولنا أن نتصور أن خمس سكان العالم يعيشون في الشمال ويحصلون على اربعة اخماس الدخل العالمي، وكل هذه العوامل تؤدي بالقطع الى مزيد من التبعية، وهذا الامر يقتضي بالضرورة محاولة الجنوب تقليل الفجوة بينه وبين الشمال.

ان النظام العالمي «الجديد» هذا لم يتبلور بعد، فهو لم يبرح مرحلة التكوين، وبعبارة اخرى فان مايمر في العالم اليوم ماهو الا مرحلة انتقالية بين نظام القطبية الثنائية ونظام آخر جديد يرجح ان يكون متعدد الاقطاب. واذا كانت الولايات المتحدة تقدم نفسها للعالم اليوم باعتبارها زعيم النظام الدولي وقطبه الاوحد، فان اوروبا الموحدة والمانيا واليابان هم وبلاشك اقطاب جدد، على الاقل من الناحية الاقتصادية.

فالى متى سيستمر ذلك؟ وهل من أحد يعرف؟

يجيب الرفيق الامين العام للحزب فيقول: **«سيصل هذا العالم في لحظة قادمة من الزمن الى هدوء التموج على صورة اخيرة هي صورة الاستقرار في لحظة الاستقرار واضاف: «وأريد أن أوكد انه لاتوجد هناك صيغة للاستقرار دائمة في العالم ولذلك قلت لحظة الاستقرار في لحظة الاستقرار من المستحيل كما كان الامر دائما أن نعرف طول لحظة الاستقرار هذه عندما نصل اليها في الوقت الذي سيكون لها طول هو بعدها الافقي لان التاريخ البشري أكد ان طول لحظة الاستقرار العالمي متغير بين عصر وعصر ،ضمن العصر الواحد، بين مرحلة واخرى من مراحل العصر، والمهم مالذي سيكون بين الان ولحظة الاستقرار القادمة؟...».**

الا ان الرفيق الامين العام للحزب تساءل قائلا...

«أين العرب كافة من المتغيرات الدولية والاحتمالات المستقبلية المفتوحة ولاسيما ان عليهم قبل غيرهم أن يتمعنوا جيدا فيما تفعله الصهيونية الان على الساحة الدولية وفي مايمكن ان تفعله غدا، وان يستذكروا مافعلته الصهيونية منذ بداية هذا القرن خلال الحربين العالميتين الاولى والثانية ومابينهما. ويجب ان لايغيب عن ابصار العرب وبصائرهم اطماع اسرائيل في الوطن العربي وان لايهمل هذا الامر في اية لحظة من لحظات الزمن. ان العرب كمجموع لم يفعلوا شيئا لمواجهة المستقبل ولم يقوموا بجديد للتعامل مع العالم الجديد بل هم في حالة ارتباك وفوضى فكرية ونفسية وسياسية. وفي اكثر من مكان تطغى هوامش الاحداث على جوهرها وشكل الكتاب المزخرف على مضمونه العلمي».

واخيرا: ان على الامة العربية مواجهة المتغيرات بموقف قوي فاعل من اجل قيام قوة عربية قادرة اولا على مواجهة النتائج التي اخذت تترتب على هذه المتغيرات، ومن اجل الاسهام المباشر في صياغة هذه المتغيرات ورسم معالمها ايضا وبما ينسجم مع المصالح القومية للامة العربية وبما يسهم في تطويق المخططات الامبريالية والصهيونية، لان مايجرى حتى الان هو أن المتغيرات تحدث ولادور للعرب فيها، وان اسرائيل والصهيونية تقوم بإحداث التغييرات واستغلال نتائجها ايضا لصالحها.

ملف القدس

الرفيق د. بادي شلغين

ان الجدل الحاصل بين العرب واليهود بصدد الحقوق التاريخية في القدس منذ ان برزت هذه القضية الى الوجود وحتى تاريخه يبدو وكأنه يدور في حلقة مفرغة لأن **«الحق المجرد»** لايستطيع بقوته الذاتية أن يسود بالرغم من اكتسابه موضوعيا صفة **«المشروعية»** فالحق يمكن أن يسود فعلا في حالة واحدة فقط عندما يكون مقترنا بالقوة المادية، وهذه القوة يمكن ان تشكل في الوقت نفسه أداة فعالة لدعم «الباطل»، وقلب الحقائق وتزييف التاريخ وإعادة صياغته لمصلحة الطرف الاقوى، وإجبار الآخرين على القبول به كأمر واقع، الا ان استمرار ذلك الى مالانهاية، غير ممكن من وجهة نظر التاريخ نفسه، **لان الحقائق بوصفها موضوعية لاتتأثر بالآراء والرغبات الذاتية، والمطامح الشخصية للافراد او الجماعات او الدول،** ومع ذلك لابد من طرح السؤال التالي:

ما الذي يجعلنا نعتقد بان هذه الحقيقة أو تلك هي حقيقة مطلقة او موضوعية؟

ان الحقائق على الاغلب ذات طابع نسبي الا انها تبقى مطلقة مادمنا لانستطيع ان نخلق حقائق بديلة، لذلك من الافضل وصف الحقيقة بانها «موضوعية» لان عناصرها الاساسية كامنة في تاريخيتها، وواقعيتها، وكثرة الشواهد عليها أما مظاهر الاشياء فيمكن ان تتغير من زمن لآخر، لأن عامل القوة يمكن ان يغير الاشكال، فيكون حينا سندا للحقيقة ويكون حينا آخر سندا لنقيضها، ولكن الحقيقة، تبقى هي الحقيقة في مختلف الظروف والازمان.

ومن هنا نجد مدخلا لمعالجة قضية القدس، فاسرائيل تدعي بانها صاحبة **«إرث ديني»** في القدس ممثلا في **«هيكل سليمان»** والذي لاوجود له في زمننا، أو حتى لبقاياه، والعرب كذلك هم أصحاب **«إرث» ديني وحضاري وآثار ومقدسات ممثلة في المسجد الاقصى، وقبة الصخرة ومسجد عمر بن الخطاب وكنيسة القيامة،** فالتراث المادي والروحي للكنعانيين والعرب المسلمين والمسيحيين مازال باقيا الى الآن يتحدى

الزمن ويدل على تاريخهم وحضارتهم.

يقول الاسرائيليون بانه كان لليهود في غابر العصور مملكة اسمها ملكهم داود وأخرى اسمها ابنه سليمان، إلا ان عمر هاتين المملكتين لم يتجاوز المئة عام، بينما أقام الكنعانيون في فلسطين عشرات القرون وبنوا القدس وغيرها من المدن الفلسطينية، وعندما جاء العرب المسلمون وحرروا القدس من سيطرة البيزنطيين وفيما بعد من الصليبيين، فإن وجودهم في فلسطين قد استمر لاكثر من ألف وثلاثمائة عام.

ومع ان القدس تعرضت عبر تاريخها الطويل للغزو من قبل شعوب مختلفة تركت آثارها وزالت لكنها لم تدع بان لها حقوق تاريخية في القدس او في فلسطين عامة، وحتى اليهود قبل ظهور الحركة الصهيونية في نهاية القرن الماضي لم يدعوا بان لهم حقوق تاريخية في المنطقة، الا ان الصهيونية نجحت في **أن جعلت اليهود بمختلف جنسياتهم وطوائفهم وانتماءاتهم القومية يعتقدون بان الرّب وعدهم بارض فلسطين، وبانهم شتات، وموضع عداء وكراهية الشعوب الاخرى، الأمر الذي يجعلهم غير قادرين على الاندماج في مجتمعاتهم لذلك يجب ان يرحلوا الى «أرض الميعاد» التي وعدهم بها ربهم.**

ان تلك المزاعم والذرائع الزائفة التي ابتدعتها الصهيونية السياسية، قد شكلت اساساً لايديولوجية «الدولة اليهودية» التي كون عناصرها الفكرية والمادية، مؤسسو الحركة الصهيونية، وأجبروا اليهود على الهجرة من جميع انحاء العالم الى فلسطين بوسائل الحيلة والتآمر مع الملوك والقياصرة والنازيين، وتعاونوا مع الدول الاستعمارية الكبرى لتنفيذ مشروعهم الاستعماري الاستيطاني في فلسطين.

ولكي تكون الصورة اكثر وضوحا وواقعية وموضوعية لابد من وضعها في إطارها التاريخي وفتح ملف القدس من بدايته.

خلفية تاريخية.

تعتبر القدس من أقدم المدن الفلسطينية وقد سبق ان استمدت اسمها من كلمة «يبوس» وهي التسمية الى اطلقت عليها من قبل الكنعانيين (١) قبل نزول الاديان السماوية .والقدس لم تكتسب أهميتها من قيمتها التاريخية فحسب بل من كونها موطنا للاديان السماوية الكونية ايضا، مما اضفى عليها طابع القداسة والالهام الروحي، **فاصبحت رمزا للتفاعل بين القيم الروحية وتعبيرا عن التواصل بين الحضارات القديمة والحديثة التي شهدتها المنطقة والذي استمر منذ عهد «اليبوسيين» حتى عصرنا الحالي.**

وقد حاول الغزاة قديما محو الحضارة الكنعانية، إلا ان محاولاتهم باءت بالفشل وكذلك اخفقوا في اقتحام يبوس «القدس» التي قاومت لسبع سنوات متوالية حصار بني اسرائيل القدامى في عهد ملكيهم «شاوول» «وداود» وقد صمدت «يبوس» بفضل حضارتها وتفوقها الحربي ولم يتمكن «داود» من دخولها الا عن طريق المكر والحيلة، والحق ان اليبوسيين كانوا اصحاب حضارة في زمنهم بينما كان الاسرائيليون عبارة عن جماعات همجية غير متحضرة، وحتى «هيكل سليمان» الذي تفاخر به اسرائيل كان الفضل في بنائه يعود للمهندسين والبنائين المهرة الذين ارسلهم «حيرام» ملك صور

والذي عاصر الملك سليمان وقدم إليه الأخشاب اللازمة لبناء «الهيكل» او ما سمي من قبل اليهود «بمعبد اورشليم» أما النقوش فقد كانت ذات طابع كنعاني وكانت العبادات والطقوس كنعانية.

وفي المراحل اللاحقة التي تعاقبت فيها على المنطقة موجات من الغزو الفارسي واليوناني، والروماني، **فان المكانة الحضارية للقدس لم تضعف بل ازدادت اهميتها، واتسمت بطابع عالمي** بعد ظهور المسيحية واعتناقها من قبل الروم البيزنطيين بعد ثلاثة قرون من ظهورها.

ومما يلفت النظر ان كل واحدة من تلك الحضارات العالمية، اليونانية، والرومانية، والعربية قد حافظت على المكتسبات التاريخية للحضارة التي سبقتها ولم تحاول تدميرها او القضاء عليها فاللغة اليونانية استمرت كلغة للادب والتعليم في العصر الروماني وكذلك استمر تداول اللغة الآرامية المحلية ومنذ القرن الاول للهجرة (السابع الميلادي) **تحولت القدس الى مدينة عربية اسلامية في عهد الخليفة الراشدي عمر بن الخطاب الذي ارسى قواعد وأسس انسانية مشتركة في ظل الاسلام بعيدا عن التعصب الديني او القومي لذلك كان الدين الاسلامي دينا سمحا والقومية العربية قومية سمحاء**»(٢) فعمر بن الخطاب اتاح لكل من يرغب من البيزنطيين كافراد البقاء في القدس بعد فتحها وتحريرها. وفي عهد الخليفة الاموي عبد الملك بن مروان تم بناء المسجد الاقصى ومسجد الصخرة بجوار كنيسة القيامة وكان المسجد الاقصى آية في الفن المعماري ذي الطابع الاسلامي المتميز بخصوصية معينة والمتأثر في الوقت نفسه بالمكتسبات الحضارية الاخرى.

لقد تعامل العرب مع الاديان الاخرى باحترام كبير بما فيها الدين اليهودي ولم يتعرض اليهود للاضطهاد على يد العرب في اي مرحلة من تاريخهم وانما اضطهدوا من قبل الصليبيين الذين استولوا على القدس عام ١٠٩٩. واقدموا على حرق (كنس) اليهود واجبروهم على مغادرة القدس. ويذكر السائح اليهودي «بنيامين الطليطلي» الذي زار مدينة القدس عام ١١٧٠ بأنه لم يجد في فلسطين آنذاك سوى / ١٤٤٠/ يهوديا فقط (٣) ولم يعد اليهود الى القدس الا بعد استعادتها على يد **صلاح الدين الايوبي** عام ١١٨٧ وكذلك سمح بالبقاء للارثوذكس واليعقوبيين في القدس، وكانت لهم الافضلية في ابتياع املاك الصليبيين، أما اليهود الذين نزحوا من أوربا فلم تكن عودتهم الى القدس بدافع الحنين الى ارض «الاجداد» كما تزعم الحركة الصهيونية، بل كانت بسبب القمع الذي تعرضوا له على يد ملوك اوروبا وأنظمة حكمها في العصور الوسطى. فاليهود لم يشعروا بحاجتهم الى الهجرة طيلة ثمانية قرون من وجودهم في ظل الحكم العربي في اسبانيا. ولم يحدث ذلك الا بعد ان اضطرتهم «محاكم التفتيش» وملوك اسبانيا الكاثوليك المتزمتين على الهجرة ولجأت الاغلبية الكبرى انذاك الى فرنسا، وهولندا وايطاليا والبلقان ومصر وقبرص وجاء عدد ضئيل منهم الى فلسطين، وحتى عام ١٢٥٧ لم يكن يوجد في القدس سوى اسرتين يهوديتين فقط (٤)

ويمكن القول ان مدينة القدس خاصة وفلسطين عامة قد عاشتا في ظل حضارة عربية اسلامية لمدة تزيد على ثلاثة عشر قرنا، وقد اسهم الفلسطينيون في بناء صرح هذه الحضارة، وجميع الشواهد والاثار التاريخية والعمرانية تؤكد ذلك.

من خلال هذا العرض نلاحظ بان الحقوق التاريخية المزعومة لليهود في القدس ليست سوى ذرائع تفتقر الى الاسانيد والادلة المادية التي تؤكدها باستثناء بعض الآثار التاريخية البائدة والتي ورد ذكرها في الكتب الدينية لليهود وقد زالت من الوجود نتيجة لتدميرها من قبل الاقوام والجماعات التي غزت فلسطين كالآشوريين والكلدانيين في العصور القديمة واهم هذه الآثار معبد أورشليم «الهيكل» الذي قام **بتدميره الملك الكلداني «نبوخذ نصر»** عندما غزا فلسطين وحاصر القدس لمدة ثمانية عشر شهرا وفتحها عام ٥٨٦ ق.م وقام بنفي الجماعات اليهودية، التي وجدت انذاك في فلسطين الى بابل وهذا يؤكد بان وجود اليهود في فلسطين والقدس كان قصيرا جدا بالقياس الى الوجود العربي الذي استمر لآلاف السنين قبل الاسلام وبعده **ولم يشكل اليهود في اية مرحلة من تاريخ فلسطين اكثرية السكان كما ان القدس خلت منهم تماما لمدة تزيد عن ١٦٠٠ عام.**

وفي مرحلة السيطرة العثمانية على الوطن العربي لم تفقد القدس طابعها العربي الاسلامي وظل نشاط سكانها محصورا داخل اسوارها القديمة ومنذ منتصف القرن التاسع عشر اخذ النشاط الاقتصادي والعمراني يتخطى حدود الاسوار حيث اتجهت العائلات الثرية الى تشييد مساكن لها خارج اسوار القدس الامر الذي ادى الى اتساع رقعة المدينة وفي مرحلة التنظيمات العثمانية لاسيما بعد عام ١٨٥٦ ازداد نفوذ القناصل الاجانب وشهدت القدس بناء العديد من الاديرة والمدارس والمستشفيات والاحياء الخاصة بالاجانب، وكذلك اقام الثري اليهودي «مونتفيوري»(٥) في عام ١٨٦٠ حيا لفقراء اليهود، وفي عام ١٨٩٢ تم انشاء سكة حديدية بين القدس ويافا.

وفي نهاية القرن التاسع عشر امتلكت عائلات عربية، عديدة منازل حجرية كبيرة احتلت مساحات واسعة من القدس، وكانت ذات طراز عربي الا ان سقوفها القرميدية كانت مماثلة لسقوف ابنية الجالية الالمانية.

ومن الجدير بالذكر ان أهالي القدس من العرب لم يشعروا انذاك بأي خوف من الارساليات الاجنبية والاحياء اليهودية، وكانوا يرسلون اولادهم الى المدارس الاجنبية دون حرج. لقد كانت القدس منذ بداية القرن الحالي تشهد نموا طبيعيا على الصعيدين الاجتماعي والثقافي، ولم يخطر ببال الفلسطينيين العرب انذاك بان مدينتهم المقدسة التي تجذروا فيها منذ الاف السنين سوف يطردون منها من قبل المحتل الاسرائيلي الذي استولى عليها تدريجيا بعد ان قسمها الى مدينتين هذا ولم يكن باستطاعة اسرائيل ان تقيم دولتها على انقاض الشعب الفلسطيني لولا دعم ورعاية، الدول الاستعمارية الكبرى لاسيما بريطانيا التي مثلت ابشع صورة للاستعمار الغربي الحديث الذي اقترن ظهوره بتطور الراسمالية العالمية منذ أواخر القرن الماضي.

ومنذ نهاية الحرب العالمية الاولى دخلت الجيوش البريطانية بقيادة الجنرال **(اللنبي)** فلسطين وأعلن المتصرف التركي في القدس استسلام المدينة في كانون الاول عام ١٩١٧ وكان **بلفور** وزير الخارجية البريطاني قد اصدر وعده المشؤوم باسم حكومته موجها الى اللورد اليهودي «روتشيلد» ويتعهد فيه بمساعدة اليهود لانشاء وطن قومي لهم في فلسطين، مع ضمان عدم المساس بالحقوق المدنية والدينية للطوائف غير اليهودية الموجودة في فلسطين، او بالحقوق والاوضاع السياسية، التي يتمتع بها

اليهود في البلدان الاخرى (٦) وكانت تركيا قد تخلت عن فلسطين كاملة بما فيها مدينة القدس بموجب معاهدة (سيفر) ووضعت تحت الانتداب البريطاني الذي نص عليه، ميثاق «عصبة الامم» واصبحت القدس مقرا لادارة الانتداب البريطاني دون ان يمنحها ذلك وضعا خاصا، وفي عام ١٩٢٩ اعترفت بريطانيا بالوكالة اليهودية وسمحت لها باقامة مقرها في القدس حيث يقيم اول مندوب سامي بريطاني وكان يهوديا اسهم الى حد كبير بتشجيع الهجرة اليهودية الى فلسطين ونتيجة لذلك ازداد عدد اليهود في القدس ضمن اطار استراتيجية الاستيطان الصهيوني ويبين الجدول التالي تطور مجموع السكان العرب والمستوطنين اليهود في القدس بين عام ١٩١٨ - ١٩٤٨ (بالآلاف) (٧)

جدول

العام	العرب	نسبتهم٪	اليهود	نسبتهم٪	المجموع
١٩١٨	٣٠	٧٥	١٠	٢٥	٤٠
١٩٢٢	٣١	٥٠,٨	٣٠	٤٩,٣	٦١
١٩٣١	٣٩,٢	٤٣,٤	٥١,٢	٥٦,٦	٩٠,٤
١٩٤٨	٢٩	٢٦,٨	٨٤	٧٣,٢	١١٣

ولمواجهة خطر الهجرة الصهيونية المتزايد قام الفلسطينيون بعدة ثورات في فترة مابين الحربين العالميتين الاولى والثانية، وكان ابرزها ثورة المجاهد **عز الدين القسام** في عام ١٩٣٦ الامر الذي اجبر بريطانيا بين الحين والاخر على اصدار ماسمي (بالكتاب الابيض) لتهدئة الاوضاع، وقد شكلت الحكومة البريطانية في عام ١٩٣٦ لجنة ملكية عرفت باسم (لجنة بيل) التي طرحت **لأول مرة فكرة تقسيم فلسطين على الشكل التالي (٨):**

١ - **دولة يهودية** في الاراضي التي يشكل اليهود فيها اكثرية السكان وتقوم على امتداد الساحل من حدود لبنان الى جنوب يافا.

٢ - **دولة عربية** في الاجزاء الباقية من فلسطين اضافة للمناطق الواقعة شرق نهر الاردن.

٣ - **منطقة انتداب بريطاني** تشمل القدس والاماكن الدينية.

وفي كتاب (ابيض) لاحق اصدرته بريطانيا عام ١٩٣٨ اعلنت تخليها عن فكرة التقسيم وكذلك فشلت في الوقت نفسه في التوفيق بين العرب واليهود الذين اجتمعوا في مؤتمر عقد بلندن عام ١٩٣٩ وفي نفس هذا العام اصدرت بريطانيا كتابا ابيض آخر قيدت فيه حرية بيع الاراضي مما دفع باليهود الى شن حملة اعلامية ضد الانتداب البريطاني.

وخلال الحرب العالمية الثانية حاولت بريطانيا الحد من الهجرة اليهودية الى فلسطين لاسترضاء العرب وضمان تحالفهم معها في الحرب ضد المانيا النازية الأمر الذي دفع بعصابة (شتيرن) الصهيونية التي كان يتزعمها «شامير» الى اغتيال وزير الدولة البريطاني في الشرق الاوسط (اللوردموين) في كانون الاول عام ١٩٤٤ (٩).

هذا فضلا عن ان بريطانيا قد انهارت كقوة استعمارية تقليدية كبرى في الحرب

العالمية الثانية، فلم تعد قادرة على متابعة دعمها للحركة الصهيونية فتولت هذه المهمة الولايات المتحدة التي قامت بدور حاسم في بلورة الكيان الاستيطاني الصهيوني في فلسطين.

إطار دولي جديد لمشكلة القدس

في اعقاب الحرب العالمية الثانية **برزت القضية الفلسطينية كمشكلة دولية** معقدة جدا وتحتاج الى حل من جانب الدول الاستعمارية التي لعبت دورا اساسيا في خلقها، وبما ان بريطانيا وجدت نفسها عاجزة عن ايجاد حل عادل لهذه المشكلة التي ذهب ضحيتها الشعب الفلسطيني فقد احالتها الى **الجمعية العامة -للامم المتحدة** التي بادرت بدورها الى عقد دورة خاصة في نيسان ١٩٤٧ لبحث القضية الفلسطينية تلتها جلسات ومداولات ومناورات وضغوط من جانب الولايات المتحدة ادت بالمحصلة الى تشكيل لجنة تحقيق دولية مهمتها دراسة المشكلة ميدانيا وتقديم مقترحات بشأنها، وفي حزيران ١٩٤٧ قامت اللجنة المذكورة بزيارة فلسطين واستمعت الى اقوال وشهادات منظمات صهيونية وهيئات وشخصيات عربية، الا ان الهيئة العربية العليا قاطعت هذه اللجنة التي توصلت في نهاية المطاف الى صياغة **مشروع قرار يقضي بتقسيم فلسطين الى ثلاثة اقسام (١٠).**

١ - **القسم الاول:** يشمل الدولة العربية، التي تدخل ضمنها منطقة الجليل الغربية، ومنطقة السامرة الجبلية مع استثناء القدس والمنطقة الساحلية من اسدود حتى حدود مصر وتشكل ٤٥٪ من مساحة فلسطين.

٢ - **القسم الثاني:** ويشمل الدول اليهودية التي تتكون من منطقة الجليل الشرقية والسهل الساحلي، وجميع منطقة بئر السبع التي يدخل فيها اقليم النقب المجاور لشبه جزيرة سيناء مباشرة وتشكل ٥٥٪ من مساحة فلسطين.

٣ - **مدينة القدس** وتوضع تحت الوصاية الدولية نظرا لطبيعتها الدينية بالنسبة للاديان الثلاث.

وكذلك تقدم بعض اعضاء لجنة التحقيق الدولية، بمشروع آخر لتقسيم فلسطين الى قسمين عربي ويهودي يجمعهما نظام تعاهدي في الحكومة والسلطتين التشريعية والتنفيذية والجيش والجمارك ويمارس كل قسم نوعا من السلطة الذاتية في اطار حكومة مركزية، الا ان هذا المشروع رفض من قبل الجمعية العامة التي اقرت مايسمى بمشروع التقسيم رقم ١٨١ تاريخ ٢٩/١١/١٩٤٧ باكثرية /٣٢/ عضوا صوتوا لصالح القرار وعارضه ١٣ عضوا وامتنع ١٠ اعضاء عن التصويت (١١).

وكانت خطة التقسيم تقضي بانشاء دولتين الاولى يهودية والثانية عربية **«وتدويل»** القدس وجعلها منطقة قائمة بذاتها وتم تعين حدودها في ملحق المشروع بحيث تشمل مدينة القدس - بلدية القدس والقرى والمدن المحيطة بها وتتكون من أبو ديس أقصاها من الشرق وبيت لحم اقصاها من الجنوب وعين كارم اقصاها من الغرب وشعفاط اقصاها من الشمال (١٢).

وتبعا لما تقدم عهد الى **«مجلس الوصاية»** التابع للامم المتحدة بوضع نظام خاص بالقدس يتضمن تشكيل جهاز الحكومة والهيئة الادارية والحكم المحلي وتحديد

اجراءات الامن والتنظيم التشريعي، وادارة القضاء والنظام الاقتصادي، وحرية المرور ومراقبة المقيمين والعلاقات بين الدولتين العربية واليهودية، وحقوق المواطنة والاشراف على الاماكن المقدسة وتحديد سلطات الحكم الخاصة فيما يتصل بالقدس.

ولما كان الوضع الاقتصادي لمنطقة القدس لايسمح لها بالاستقلال عن اقتصاد الدولتين العربية واليهودية المجاورتين لها فقد اقترح مجلس الوصاية ربط المناطق الثلاث باتحاد اقتصادي واحد.

وهكذا نلاحظ بان خطة التقسيم والتعديلات التي ادخلت عليها، قد اتخذت صيغة جديدة لذلك **رفض العرب مشروع التقسيم وعبروا عن استيائهم من خلال المظاهرات التي قاموا بها والاشتباكات مع العصابات الصهيونية** تلا ذلك تدخل الجيوش العربية في القتال الذي استمر حتى حزيران ١٩٤٨ مما ادى الى تقسيم القدس الى مدينتين: القدس القديمة وهي الجزء الذي يقع داخل الاسوار ويسيطر عليه العرب، والقدس الجديدة التي تقع خارج الاسوار وقد اصبحت بيد اليهود.

وخلال هذه الاضطرابات كان «مجلس الوصاية» قد انتهى من بحث مشروع النظام الخاص بتدويل القدس، الا ان الجمعية العامة ارجات تنفيذ مشروع التدويل لانشغالها بعقد هدنة بين الطرفين المتحاربين.

ونظرا لفشل جهود الامم المتحدة في حل النزاع عرضت على حكومة الانتداب تعيين محافظ محايد لمدينة القدس لادارة شؤونها وحماية الاماكن المقدسة فيها كتجربة اولى لمعرفة مدى امكانية تطبيق نظام دولي في القدس واختير «**هارولد ايفانز**» وهو امريكي الجنسية للقيام بهذه المهمة الا انه اخفق في مهمته مما دفع به للاستقالة وخلفه الوسيط الدولي (**الكونت برنادوت**) الذي عين بقرار الجمعية العامة بتاريخ ١٩٤٨/٥/١٤ وتقدم (**برنادوت**) الى مجلس الامن بتقرير جاء فيه «أن مدينة القدس تقع وسط الاقليم العربي وان أية محاولة لعزلها سياسيا او غير ذلك عن محيطها العربي ينطوي على مصاعب جمة ولايعني ادخال القدس ضمن الاقليم العربي بحال سيطرة العرب على اليهود او غيرهم من الشعوب غير العربية اصحاب المصالح في تلك المنطقة».

وقد رفض الجانبان العربي واليهودي مقترحات برنادوت الذي نجح في عقد الهدنة الاولى ولكن اليهود واصلوا تقدمهم خلال فترة الهدنة باتجاه جدار القدس واحتلوا مواقع جديدة كاللد والرملة، وكذلك شقوا طريقا تصل بين القدس وتل ابيب واستمروا في استعداداتهم العسكرية، إبان الهدنة الثانية، بحيث تحول الموقف العسكري لصالحهم، لذلك طالب برنادوت بتنفيذ مشروع تدويل القدس وجعلها تحت اشراف وادارة مباشرة للامم المتحدة، مع اعطاء سكانها من العرب واليهود حق الاستقلال بشؤونهم المحلية.

الا ان مقترحات برنادوت لم ترق لعصابة «**شترن**» **الارهابية المتطرفة فاقدمت على اغتياله في القدس بتاريخ ١٩٤٨/٩/١٧ (١٣)** وعينت الامم المتحدة خلفا له (**رالف بانش**) الذي تمكن من عقد هدنة ووضعها موضع التنفيذ على ان يحتفظ الطرف العربي بموقعه في القدس القديمة والطرف الاسرائيلي بموقعه في القدس الغربية الا ان ذلك لم يتحقق فعلا الا بعد انسحاب بريطانيا من فلسطين واعلان قيام دولة اسرائيل، واقيمت بين شطري القدس حقول الغام واسلاك شائكة، ومواقع حصينة،

وطور الاسرائيليون والعرب مناطق جديدة بعيدة عن الحدود غير الآمنة، واتجه النشاط التوسعي الاسرائيلي نحو الغرب، في حين توسع العرب شمالا، الا ان التوسع العربي توقف تماما بعد الاحتلال الاسرائيلي للقدس الشرقية في عام ١٩٦٧.

وضع القدس بعد عدوان حزيران ١٩٦٧

منذ استيلاء اسرائيل على كامل مدينة القدس اثر عدوانها على العرب في الخامس من حزيران عام ١٩٦٧ سارعت اسرائيل الى ضم القدس الشرقية وضواحيها والقرى المحيطة بها واعتبرت القدس الموحدة جزءا من ارض اسرائيل واخضعتها لقوانين الادارة الاسرائيلية، واتخذت تدابير جديدة تقضي باخضاع القدس بكاملها لرئيس مجلس مدينة اسرائيلي واحد، وفي ٢٧ حزيران من العام نفسه وافق الكنيست على قرار الحكومة الاسرائيلية بضم القدس الشرقية سياسيا، واداريا الى عاصمة دولة الكيان الصهيوني وسلخها عن باقي المناطق العربية المحتلة.

وطرح موضوع القدس مجددا في **الجمعية العامة للامم المتحدة** حيث رفضت بجلستها رقم (١٥٤٨) تاريخ ١٩٦٧/٧/٤ قرار الضم الاسرائيلي للقدس الشرقية وطالبت اسرائيل بالغاء التدابير المتخذة لتغيير وضع القدس وقد ورد في قرار الجمعية العامة مايلي:

«**ان الجمعية العامة تعتبران كل التدابير التي قامت بها اسرائيل غير صحيحة وتطالب بالغائها، وعدم القيام باي عمل من شانه تغيير وضع القدس، وتكلف الامين العام بتقديم تقرير عن الموقف الى الجمعية العامة ومجلس الامن وعن مدى تنفيذ القرار الحالي في موعد لايتجاوز اسبوعا من قراره**».

وفي ١٩٦٧/٧/١٤ **اتخذت الجمعة العامة قرارات تبدي فيه اسفها للتدابير التي اتخذتها اسرائيل لتغيير وضع مدينة القدس وكررت الطلب الذي وجهته الى اسرائيل بالغاء جميع الاجراءات المتخذة والامتناع فورا عن اي عمل من شانه تغيير وضع القدس**».

إلا ان اسرائيل رفضت الالتزام بتنفيذ قرارات المنظمة الدولية، واستمرت باجراءاتها الرامية الى تهويد القدس بكاملها، وفي ١٩٦٧/٧/٢٥ أجري **احصاء** للسكان العرب في **القدس القديمة** فبلغ عدد العائدين حوالي /١٠٠/ الف شخص ممن طردوا من القدس ومنعوا من العودة اليها بعد الاحتلال الاسرائيلي وتم الاستيلاء على ممتلكاتهم من قبل السلطات الاسرائيلية هذا فضلا عن الممارسات الوحشية التي قامت بها اسرائيل بعد وقف اطلاق النار حيث قامت بتدمير /١٥٩/ منزلا في حي المغاربة في القدس القديمة يزيد تعداد ساكنيها عن ٧٠٠ عربي وتم تدمير مصنع يعمل فيه بحدود مئتي عامل وهدم ٢٤ مبنى ديني واثري بحجة الكشف عن بقية «حائط المبكى» وقد سبق للمبعوث الخاص للامين العام للامم المتحدة «ارنستو تالمان» ان ذكر في تقريره للجمعية العامة بان ممثلي العرب من مسلمين ومسيحيين في القدس **قد احتجوا لديه على انتهاك اسرائيل لحرمة الاماكن المقدسة**. اما الاجراءات التعسفية الاخرى التي قامت بها **اسرائيل فقد تمثلت في الغاء كافة القوانين واللوائح الاردنية واستبدلتها باخرى اسرائيلية وكان لذلك منعكسات سلبية على مختلف مناحي الحياة في القدس العربية**، كما قامت اسرائيل بعزل القدس عن الضفة الغربية واقامة مراكز للجمارك

ونقاط تفتيش عسكرية وأمنية على كافة الطرق المؤدية الى القدس، ولم يعد باستطاعة احد حتى لو كان يعمل هناك الدخول الى القدس دون الحصول على تصريح عسكري من السلطات الاسرائيلية من جهة اخرى فقد اغلقت السلطات الاسرائيلية البنوك العربية في القدس وصادرت اموالها وسجلاتها والغت العملة الاردنية واستبدلتها بعملة اسرائيلية، وكذلك اجبر السكان العرب على تسليم مابحوزتهم من عملة اردنية، الى البنك الاسرائيلي المركزي، وفي حال امتناع اي عربي عن تنفيذ ذلك يعاقب بالسجن لمدة خمس سنوات مع الاشغال الشاقة.

وحدد سعر الدينار الاردني بـ ٧.٥ ليرة اسرائيلية بدلا من السعر الذي كان سابقا وهو ٨.٤ وتم وقف استيراد البضائع والفاكهة والخضروات من الضفة الغربية، الامر الذي الحق خسائر بالاردنيين والفلسطينيين، وفي اطار الاجراءات القمعية اجبر المحامون والاطباء والصيادلة ورجال الاعمال واصحاب المحلات والشركات العرب على الحصول على تصاريح اسرائيلية لمزاولة المهنة طبقا للقوانين الاسرائيلية، وكذلك فرضت المناهج الاسرائيلية على المدارس العربية وتقضي بتدريس اللغة العبرية واستخدام الكتب الاسرائيلية والمليئة بالدعاية المعادية للعرب وتم حذف كل مايتعلق بالتاريخ العربي وفلسطين من المناهج العربية، وهي وقائع سجلها المجلس التنفيذي لمنظمة اليونسكو في دورته الثالثة والثمانين التي عقدت في باريس في تشرين اول ١٩٦٩ واصدرت اسرائيل ايضا في شهر تموز /١٩٦٩/ قانوناً جديداً يخولها سلطة الاشراف الكامل على المدارس العربية العامة والخاصة ومدارس الطوائف في القدس بهدف استيعابها ضمن خطة التعليم الاسرائيلية الرامية الى القضاء على المشاعر القومية لدى الطلبة الفلسطينيين.

من جهة اخرى فقد شملت الممارسات الاسرائيلية في القدس اعمال النهب والسطو على الآثار الثقافية والدينية العربية حيث استولت اسرائيل على المتحف الوطني الفلسطيني في القدس وأعلنت تبعيته لادارة الآثار الاسرائيلية ووزعت بعض آثاره على متاحف اخرى في اسرائيل وكذلك اختفى «تاج العذراء» من كنيسة القيامة في ظروف تؤكد مسؤولية اسرائيل عن اختفائه.

هذا فضلاً عن أن اسرائيل قامت باجراء حفريات في القطاع العربي من مدينة القدس وكلها وقائع تتعارض مع اتفاقية (لاهاي) لعام ١٩٥٤ الخاصة بالمحافظة على التراث الثقافي في حال وقوع اي نزاع مسلح وعدم المساس به.

واستمر الاسرائيليون في تهويد القدس فاستولوا بعد عام ١٩٦٧ على مساحات واسعة من الاراضي العربية في المدينة، فقبل حرب عام ١٩٦٧ كانت مساحة المنطقة الخاصة لبلدية القدس الغربية تقدر بـ /٢٨/ الف دونم. وبعد الضم اضيف اليها /٧٣/ الف دونم اخرى من الاراضي العربية، بحيث اصبحت اسرائيل تملك ضعف المساحة السابقة التي تسيطر عليها، وقد اشتملت هذه المناطق على القدس الشرقية واراضي /٢٨/ قرية عربية اخرى، ومنذ ذلك الوقت، لم يتوقف الصراع على القدس، فالسياسة الاسرائيلية الاستيطانية تستهدف ادخال آلاف المستوطنين اليهود الى القسم العربي من المدينة لتحقيق الاغلبية اليهودية فيها وكذلك قامت اسرائيل بتطويق المدينة ومحاصرتها بمشروعات سكنية اسرائيلية بقصد تغيير الوضع الديمغرافي للقدس وتهويدها، واصدرت ايضا قرارات تقتضي بطرد العرب الذين لم يتعاونوا معها او يعترفوا

باحتلالها للقدس وسيادتها عليها.

وبالرغم من كل السياسات التي اتبعتها اسرائيل حيال القدس ومانجم عنها من اضرار مادية ومعنوية لحقت بالسكان العرب جراء ذلك وتحدي اسرائيل لقرارات المنظمة الدولية ومجلس الامن الدولي وسائر الهيئات الدولية الاخرى التي استنكرت ممارسات اسرائيل وتعدياتها على حقوق السكان العرب ومقدساتهم فقد **اضافت اسرائيل جريمة كبرى الى جرائمها السابقة باقدامها على احراق المسجد الاقصى بتاريخ ٢١/٨/١٩٦٩**، مما ادى الى اتلاف الجناح الشرقي والجزء الجنوبي للمسجد والمحراب المقدس والآثار والمحتويات التاريخية الاخرى فيه.

وقد نددت الجمعية العامة للامم المتحدة **بما قامت به اسرائيل من عمل مخالف لسائر القوانين والاعراف الدولية كما عقد مجلس الامن الدولي جلسة خاصة للنظر بقضية حرق المسجد الاقصى وادان بقراره رقم ٢٧١ /تاريخ ١٥/٩/١٩٦٩ هذا العمل المقيت الذي استهدف تدنيس المجسد الاقصى وطالب اسرائيل بالامتناع عن خرق القرارات والاتفاقات الدولية والتقيد بنصوصها، وبعدم اعاقة المجلس الاسلامي الاعلى في القدس عن القيام بمهامه بما في ذلك اي تعاون يطلبه من دول او مجتمعات اسلامية لاصلاح وحماية المجسد الاقصى والاماكن الدينية في القدس».**

تطورات قضية القدس حتى المرحلة الراهنة:

لم تترك اسرائيل وسيلة من وسائل انتهاك المقدسات الاسلامية والمسيحية ومصادرة الاراضي العربية في القدس إلا واستخدمتها، ولم تابه لكافة الاحتجاجات التي صدرت عن الجمعية العامة للامم المتحدة ومجلس الأمن الدولي والدول العربية والاسلامية، كذلك **رفضت الالتزام بقرارات الشرعية الدولية (٢٤٢—٣٣٨—٤٢٥) القاضية بالانسحاب من كافة الاراضي العربية المحتلة وإقامة سلام عادل ودائم في المنطقة**، إلا ان اسرائيل أصرت على الاستمرار في انتهاج سياسات متعنتة ومواصلة بناء المستوطنات في الاراضي العربية المحتلة، ولم يكف زعماء اسرائيل عن التاكيد على تهويد القدس وتحويلها إلى عاصمة ابدية لاسرائيل.

وبالرغم من كل القرارات الدولية التي تعارض سياسة اسرائيل في القدس والاراضي العربية المحتلة فإن قادة اسرائيل بمختلف انتماءاتهم الحزبية لم يغيروا سياستهم التهويدية، تجاه القدس والرامية إلى الغاء طابعها العربي كليا ويعزى ذلك لما اكدت عليه المزاعم الصهيونية عن وجود «هيكل سليمان» في القدس وضرورة التنقيب عن مخلفاته باعتباره يمثل أهم الرموز الدينية المكونة للعقيدة الصهيونية، وقد عبر هرتزل مؤسس الحركة الصهيونية عن ذلك بقوله «إذا حصلنا يوما على القدس وكنت لاأزال حيا فسوف أزيل كل ماليس مقدسا لدى اليهود «أي المقدسات غير اليهودية». وفي الخمسينات أكد «بن غوريون» وهو أول رئيس حكومة في اسرائيل على أهمية القدس في الفكر الصهيوني حيث قال «إن اسرائيل بدون القدس لامعنى لوجودها، ولا معنى لوجود القدس بدون الهيكل» وكذلك صرحت غولدا مائير في ١٢/٤/١٩٧١ لصحيفة «التايمز» اللندنية بان القدس بكاملها تعتبر جزءا لايتجزأ من اسرائيل كما عارضت قيام الدولة

الفلسطينية.

وبعد توقيع اتفاق الحكم الذاتي المحدود للفلسطينيين في غزة وأريحا حدد رابين رئيس وزراء اسرائيل موقف الحكومة الاسرائيلية بصدد مستقبل القدس قائلاً «ان السيادة الاسرائيلية على القدس أمر غير قابل للتفاوض عليه لا الآن ولاغداً لأن القدس تمثل روح الشعب اليهودي وقلبه».

هذا ولم تكتف اسرائيل بالتصريحات التي وردت على لسان زعمائها بل قامت بإجراءات عملية تستهدف تغيير المعالم العربية في مدينة القدس منذ أواخر الستينات وخلال فترة السبعينات حيث قامت بعمليات الاستملاك والهدم والحفريات في القدس الشرقية بحجة التنقيب والبحث عن «هيكل سليمان» فصادرت المنازل الملاصقة للحرم القدسي الشريف من جهاته الاربع؛ ونتيجة لاعمال المصادرة بلغت نسبة ممتلكات اسرائيل من اراضي القدس الكبرى حتى بداية الثمانينات حوالى ٨٦٪ ونشير فيما يلي الى نسبة تناقص حصة الفلسطينيين من اراضي القدس منذ عام ١٩١٧ وحتى عام ١٩٨٠ كما هو مبين في **الجدول التالي (١٤).**

العام	الممتلكات العربية٪
١٩١٧	٩٤
١٩٤٧	٨٤
١٩٦٧	٢٥
١٩٨٠	١٤

وفضلا عما تقدم فقد كشفت مركز الدراسات العربية الفلسطينية مؤخرا تواطىء سلطة الحكم الذاتي تجاه مصادرة اراضي القدس الشرقية، فحكومة رابين صادرت منذ توقيع اتفاق اوسلو وحتى تاريخ ٢١/٥/١٩٩٥/ مايزيد على ٦١ الف دونم من أراضي القدس الشرقية.

أما فيما يتعلق بالوضع السكاني للقدس فقد جرى منذ احتلال اسرائيل للقدس الشرقية عام١٩٦٧ وحتى تاريخه اسكان مايزيد عن ١٦٨ الف مستوطن اسرائيلي في عشرة أحياء ضخمة حول القدس ونورد فيما يلي جدولا يتضمن توزع السكان العرب والمستوطنين اليهود في القدس حسب سنوات مختارة بين عامي ١٩٧٢ــ١٩٩٣ كما هو مبين فيما يلي (بالآلاف)

جدول رقم (١٥).

السنوات	العرب	نسبتهم٪	اليهود	نسبتهم٪	المجموع
١٩٧٢	٨٦,٣	٢٤,٨	٢٦١,١	٧٥,٢	٣٤٧,٤
١٩٨٢	١٢٦,١	٢٦,٧	٣٤٦,٧	٧٣,٣	٤٧٢,٨
١٩٩٠	١٥١,٣	٢٦,٢	٤٢٧,١	٧٣,٨	٥٧٨,٤
١٩٩١	١٥٦,٦	٢٦,١	٤٤٤,٣	٧٣,٩	٦٠١
١٩٩٢	١٦٠,٩	٢٦,١	٤٥٥,١	٧٣,٩	٦١٦
١٩٩٣	١٦٦,٤	٢٦,٤	٤٦٤	٧٣,٦	٦٣٠,٤

يتضح من المعطيات الواردة في الجدول الآنف الذكر أن زيادة عدد المستوطنين الاسرائيليين على عدد السكان العرب في القدس خلال الفترة المذكورة تقدر بأربعة اضعاف تقريبا أما نسبة الزيادة فتتراوح بين ٥٠,٤ و٤٧,٢٪ وهذه الزيادة لم تتحقق بصورة عشوائية بل وفق سياسة مخططة تهدف إلى تغيير الوضع السكاني في القدس لصالح اسرائيل لدى التفاوض على القدس في المرحلة النهائية لتطبيق الحكم الذاتي.

نستخلص مما تقدم بان الافق النهائي لمخطط اسرائيل الاستيطاني يستهدف الاستيلاء على القدس كاملة غير مجزاة وتحويلها الى عاصمة ابدية لها، إلا ان عملية هضم القدس التي بدأت منذ عام ١٩٤٨ ومازالت مستمرة الى الآن اتسمت بطابع التدرج وعبر مراحل زمنية متتالية ولاشك بان العرب قد لاحظوا ذلك وواجهوا المشكلة على مر السنوات الماضية بالضجيج الاعلامي باستثناء **ماقامت به سورية من خطوات عملية تمثلت في حرب تشرين التي اثبتت لاسرائيل بان لاسلام في المنطقة دون استرجاع العرب لاراضيهم وحقوقهم**، وان مايطمح إليه معظم العرب في المرحلة الراهنية لاسيما بعد اتفاق اوسلو وتطبيع العلاقات مع اسرائيل هو اقل بكثير مما نص عليه مشروع التقسيم الصادر عن الجمعية العام للامم المتحدة، في عام ١٩٤٧ ومع ذلك فإن اسرائيل نتيجة للوضع العربي الراهن ترفض ان تتنازل عن هذا «الأقل» بالرغم من الاحتجاج العربي والاسلامي والضغط الدولي عليها ويكاد يكون ذلك الضغط عديم الفاعلية امام تعنت اسرائيل واصرارها على حسم معركة القدس لصالحها ومن خلال المشروعات الاستيطانية والعمرانية التي تنفذها اسرائيل في القدس ندرك مدى الأخطار المستقبلية التي تترتب على الاجراءات العملية التهويدية التي تقوم بها اسرائيل يوميا لتغيير وضع القدس، فمنذ بداية العام الحالي شكلت لجنة وزارية برئاسة رابين رئيس وزراء اسرائيل وعضوية بيرز وزير خارجيتها ووزيري الاسكان والاستيعاب وقررت هذه اللجنة بناء ٢٢٢٠ وحدة سكنية في المناطق المحيطة بالقدس **وتكثيف الاستيطان في منطقة القدس الشرقية** وسمحت للمستوطنين بالبناء الفردي والخاص مع منح كل مستوطن مبلغ خمسين الف شيكل كهبة حكومية، كما قررت إلزام عرب القدس بالاختيار بين حمل الجنسية الاسرائيلية أو مغادرة القدس، ومع ذلك **فثمة صعوبات تواجه سياسة تهويد القدس ابرزها:**

١ــعدم قدرة اسرائيل على محو الطابع العربي التاريخي للقدس القديمة بالرغم من كل اجراءاتها التهويدية لأن العرب ليسوا مضطرين للبحث عن آثارهم كما تفعل اسرائيل لان الآثار العربية مازالت حية وستبقى كذلك في المستقبل.

٢ــتواجد عدد لايستهان به من الفلسطينيين في القدس الشرقية ويقدر حاليا بـ/١٦٥/ الف فلسطيني.

٣ــمعارضة الاوساط الدولية والاسلامية لسياسة تهويد القدس الاسرائيلية.

٤ــ الصراع على السلطة داخل اسرائيل ومنعكساته على العملية السلمية الجارية في المنطقة.

٥ــ الارتباط بين سياسة حزب العمل الاسرائيلي وسياسة الادارة الامريكية الحالية على الصعيدين الخارجي والداخلي.

ومما يدل على ذلك استخدام الولايات المتحدة حق النقض «الفيتو» مؤخرا في

مجلس الأمن الدولي لالغاء مشروع القرار القاضي بإلغاء مصادرة اسرائيل ٥٣٥ دونما من الاراضي الفلسطينية في القدس والموقف الامريكي بصدد ذلك امثلة معادلات الصراع بين الادارة الامريكية الحالية والاغلبية الجمهورية في الكونغرس الامريكي بزعامة (بوب دول) ذلك ان سياسة الحزبين الرئيسين في الولايات المتحدة تتميز بأنها ميكافيلية وبراغماتية لذلك يتسابق الحزبان على استرضاء «اللوبي الصهيوني» كونه يلعب دورا حاسما في اغلب الاحيان بتحديد نتائج انتخابات الرئاسة الامريكية وتأمين الفوز لمن يقدم مكاسب اكثر لاسرائيل.

ومما يدعو الى الدهشة أن **السناتور بوب دول** الذي رفض في عام ١٩٩٠ التوقيع على مشروع قانون إلى الكونغرس يقضي بنقل السفارة الامريكية، من تل ابيب الى القدس يسعى الآن جاهدا لأخذ موافقة الكونغرس على **مشروع قرار يلزم الادارة الامريكية بنقل السفارة الامريكية الى القدس قبل عام ١٩٩٦** وهو بذلك يستبق انتخابات الرئاسة الامريكية لضمان دعمه سلفا من قبل اللوبي الصهيوني للفوز بترشيح الحزب الجمهوري له في الانتخابات الرئاسية المقبلة.

وهذا التحول في موقف زعيم الاغلبية الجمهورية، قدم خدمة كبرى «لبنيامين نتنياهو» زعيم الليكود في اسرائيل وهيا له فرصة للفوز في معركته ضد حزب العمل والضغط من أجل نقل مقر السفارة الامريكية الى القدس مما أوقع رئيس الوزراء الاسرائيلي رابين في التناقض بين حرصه على كسب تأييد الناخب الاسرائيلي الذي يرغب في تحويل القدس الكبرى إلى عاصمة ابدية لاسرائيل وبين مصلحة السلام التي تتعارض مع هذه الرغبة في الظروف الراهنة.

لذلك اصبح رابين في وضع حرج كونه يخوض ايضا معركة مع الليكود لاعادة انتخابه الامر الذي يجعله غير قادر على رفض هذه الخطوة لان غالبية الاسرائيليين يريدون اعترافا دوليا بالقدس الموحدة عاصمة لاسرائيل ويدرك في الوقت نفسه ان ذلك يضعف فرص تحقيق السلام في المنطقة.

ويعتقد بعض المسؤولين الاسرائيليين وبعض العرب الذين انتقدوا هذه الخطوة بان حزب الليكود اليميني المتطرف يدفع الامور باتجاه المصادقة على قانون نقل السفارة الامريكية الى القدس بهدف **تقويض عملية السلام** هذا فضلا عن ان ممارسة «الفيتو» الامريكي قد احدث شعورا بالاحباط لدى العرب المؤيدين لعملية السلام التي تلعب الولايات المتحدة دورا رئيسيا فيها كما ان اتخاذ حكومة رابين **قرار تجميد اجراء مصادرة اراضي القدس الذي تم مؤخرا** فإن ذلك لايدعو للاطمئنان على المدى البعيد لان الولايات المتحدة حريصة على الا تمارس اية سياسة تغضب اسرائيل او تتعارض مع مصالحها بدليل رصد مبلغ من المال لتشييد مبنى السفارة الامريكية في الجزء الجنوبي من القدس والذي تعود ملكيته للوقف الاسلامي على ان ينتهي انجاز المبنى في عام١٩٩٩.

وفي المحصلة فإن موضوع القدس اذ كان لم يبت بامره إلى الآن فمسؤولية ذلك تقع بالدرجة الأولى على عاتق القادة الفلسطينيين والاردنيين لانهم لم يأخذوا موضوع القدس بعين الاعتبار اثناء انشغالهم بتوقيع اتفاقي اوسلوا ووادي عربة، تاركين ذلك للظروف بالرغم من ان هذه الظروف لاتخدم العرب بل تخدم عدوهم بسبب

سوء ادائهم السياسي.

وإذا كانت الولايات المتحدة تحرص على عدم ضياع جهودها الرامية، إلى اتمام العملية التي بدأتها في المنطقة منذ مؤتمر مدريد فلأن السلام المرتقب سيخدم اسرائيل والولايات المتحدة اكثر مما يخدم العرب.

الهوامش والمراجع

١— هاجر الكنعانيون من الجزيرة العربية الى منطقة بلاد الشم والرافدين قبل سنة ٣٠٠٠ ق م ويقال ان هجرتهم قد حصلت اثر زلازل اجتاحت الخليج العربي وقد عرف من استقر منهم في منطقة مابين النهرين باسم البابليين، وفي الساحل السوري الفنيقيين وفي فلسطين الكنعانيين — انظر انور الرفاعي — الانسان العربي والتاريخ دمشق دار الفكر ١٩٧١ ص٨٥

٢— من اقوال الرفيق الامين العام للحزب الرئيس حافظ الاسد في خطابة بحفل افتتاح المؤتمر الثاني لاتحاد شبيبة الثورة بتاريخ ١٢/ ٤/ ١٩٧٦

٣— روجيه غارودي قضية اسرائيل والصهيونية السياسية ترجمه الدكتور ابراهيم كيلاني منشورات وزارة الثقافة في الجمهورية العربية السورية ١٩٨٤ص٤٥

٤— المرجع السابق ص٤١

٥— موسى مونتفيوري من كبار رجال الاعمال اليهود في بريطانيا زار القدس عام ١٨٤٩ عقب المجاعة التي المت بها وزارها مرة ثانية عام١٨٥٥ مزودا بفرمان سلطاني يسمح له ببعض المشروعات منها بناء حي لليهود في القدس مما ادى إلى اثارة غضب واستنكار السكان العرب، وقد اتم مشروعة عام١٨٦٢ انظر— حسين الطنطاوي— الصهيونية والعنف— دار المسيرة بيروت ١٩٧٧ص٥٦.

٦— المرجع السابق ص٥٦

٧— صحيفة الشرق الاوسط تاريخ ٩/ ٣/ ١٩٩٥ المصدر مستخلص من المجموعة الاحصائية الاسرائيلية الصادرة عن مكتب الاحصاء الاسرائيلي بين عام ١٩٦٧—١٩٩٤.

٨— سهام نصار اليهود المصريين بين المصرية والصهيونية - دار الوحدة بيروت ١٩٨٠ ص١٢٥

٩— غارودي ص١٨٥

١٠— سامي حكيم اسرائيل والدول الشيوعية دار الكاتب العربي بدون تاريخ ص٢٥

١١— المرجع السابق ص٤٤

١٢— ابراهيم شحاتة الحدود الآمنة والمعترف بها — مؤسسة الدراسات الفلسطينية— بيروت١٩٧٥

١٣— غارودي ص١٨٥

١٤— صحيفة القبس الكويتية ٢٨—٤—١٩٨٤

١٥— صحيفة الشرق الاوسط المرجع السابق.

دراسات سياسية

الازمة الجزائرية
التطورات والاسباب والمواقف المختلفة

الرفيق سمير الدبعي

لازالت عمليات القتل والارهاب تجري في الجزائر على قدم وساق، دونما أي وازع أو إحساس بالمسؤولية الوطنية المتمثلة بالحرص على سلامة الوطن، أرضا وشعبا ومقدرات. ولعل المسؤولية المباشرة في ذلك تقع على عاتق جميع الاطراف المتنازعة بلااستثناء، لتقصيرها وعدم جديتها حتى الان في البحث عن السبل الكفيلة باخراج البلاد من هذه المحنة الرهيبة، وتحقيق متطلبات الامن والوفاق، والشروع بمسيرة البناء والتنمية الشاملة.

لقد دخلت الاحداث الجزائرية المؤسفة عامها الرابع، واصبحت المواجهات خلالها تشبه الى حد كبير، المواجهات الدامية التي جرت إبان حرب الاستقلال. حيث غدا مستوى القتال بين القوات الحكومية والمتطرفين المسلحين، حسب تعبير احد المواطنين «يعادل بل يفوق احيانا، أسوأ اللحظات التي مرت بها حرب التحرير ضد الفرنسيين»(١) فلقد تواصل تدهور الوضع المأساوي الى أن بلغ ذروته الدامية في انفجار السيارة المفخخة، الذي حدث في اواخر الشهر الاول من العام الحالي، في اشد مناطق العاصمة ازدحاما بالسكان، والذي نجم عنه مقتل مالايقل عن اربعين مواطنا، وجرح حوالي ثلاثمائة آخرين، الامر الذي شكل نقلة نوعية خطيرة في المواجهات القائمة بين السلطة والتنظيمات المتطرفة. فقد انفلت عقال الصراع في هذه المواجهات، ولم يعد صراعا سياسيا واقتصاديا فحسب، بل اصبح أيضا فئويا وشخصيا الى حد كبير. وتمزقت التحالفات السياسية لتفرخ مجموعات متناقضة في الصف الواحد، سواء أكانت مجموعات سياسية قديمة، او مجموعات سياسية تعمل تحت شعارات اسلامية. وتحول الاعتدال في الجانبين بفعل المداهمات والاعتقالات والاغتيالات اليومية تقريبا، الى تحزب عصبوي مقيت، لايجد المتعدلون ازاءه أية امكانية للخلاص او التهدئة.

لقد قتل خلال السنوات الاربع الماضية، عدد كبير جدا من المواطنين الجزائريين - إلا انه «لايوجد في الواقع احصاء دقيق بعدد القتلى. فبينما قدره وزير الداخلية الجزائري بحوالي خمسة عشر الف مواطن، نجد أحد زعماء المعارضة، وهو حسين آيت أحمد، يقدره بأكثر من اربعين الفا»(٢) والحقيقة أن السلطة تفرض في معظم الاحيان، تعتيما إعلاميا حول حقيقة مايجري، فتعمد الى اغلاق بعض الصحف، واعتقال العديد

من الصحفيين بتهمة المس بالامن العام، الامر الذي يدعو الى الشك بالارقام المعلنة في وسائل الاعلام الرسمية.

مراحل الازمة وتطوراتها

يرى معظم المحللين السياسيين ان الازمة الجزائرية بدأت عمليا، في زمن الشاذلي بن جديد. وذلك عندما اختلفت الآراء حول كيفية الخروج من عباءة الحزب الواحد، أي حزب جبهة التحرير الوطني، فهل يكون هذا الخروج على مراحل، وعبر خطوات مدروسة، كما يرى بعض السياسيين من امثال (عبد العزيز بلخادم) رئيس المجلس النيابي في ذلك الوقت، واحد قادة جبهة التحرير، أم يكون عبر سبيل آخر؟

وكانت المفاجأة مع الاسف، إقرار التعددية الحزبية بدون أية ضوابط او شروط، فصار يكفي على سبيل المثال أن يتقدم خمسة عشر مواطنا بطلب الى وزارة الداخلية لينالوا ترخيصا بتاسيس حزب سياسي. وهذا ماأوصل عدد الاحزاب، في فترة قصيرة جدا، الى اكثر من /٧٠/ حزبا!! وكان أخطر مافي ذلك تجاوز نصوص الدستور الجزائري، الذي نص على منع قيام احزاب دينية او جهوية، حيث تم السماح بإنشاء عدد من الاحزاب الدينية، كالجبهة الاسلامية للانقاذ، وحركة النهضة الاسلامية، وجماعة حماس. كما سمح بتاسيس احزاب جهوية تمثل فئة محددة من الشعب- كجبهة القوى الاشتراكية التي يتزعمها حسين آيت احمد، والتي تعبر بشكل خاص، عن مناطق تواجد البربر في ولايات (تيزي أوزو، وبجاية، والبويرة).

واقدمت الحكومة الجزائرية بعد ذلك، على اجراء انتخابات برلمانية بتاريخ ٢٦/١١/١٩٩١. وجاءت هذه الانتخابات بمفاجآت ونتائج غير متوقعة، إذ حصلت جبهة الانقاذ الاسلامية على /١٨٨/ مقعدا، أي على مايقارب نصف مقاعد المجلس وتلتها جبهة القوى الاشتراكية التي حصلت على /٢٥/ مقعدا، ثم حزب جبهة التحرير الوطني الذي حصل على /١٥/ مقعدا فقط.

وتطورت الاحداث بعد ذلك بصورة مذهلة، فالغيت بعد فترة قصيرة، نتائج الانتخابات المذكورة، بسبب الشكوك والملابسات الكثيرة التي رافقتها، وحدثت بشأنها. واستقال الشاذلي بن جديد، واستدعى محمد بوضياف من المغرب ليتولى رئاسة مجلس الرئاسة، ثم اغتيل في ظروف غامضة ليخلفه «علي كافي» لفترة قصيرة انتهت بانتهاء مدة مجلس الرئاسة. وتم بعد ذلك اختيار الامين زروال رئيسا لفترة انتقالية محددة تنتهي بإجراء انتخابات رئاسية لانتخاب رئيس جديد، قبل نهاية العام الحالي كما هو مقرر من السلطة.

وقد باشر الامين زروال باتخاذ عدد من الاجراءات المهمة، كبادرة على حسن النية، فافرج عن زعماء جبهة الانقاذ، وعلى راسهم عباس مدني وعلي بلحاج، وأجرى تعديلا وزاريا اقصى بموجبه رضا مالك، رئيس الوزراء الرافض للحوار، واستبدله بمقداد سيفي رئيس الوزراء الحالي، الذي بدأ بفتح حوار موسع شارك فيه عدد من الاحزاب والجمعيات السياسية، ونجم عنه تشكيل مجلس انتقالي يقوم مقام البرلمان، ويتالف من /١٧٨/ عضوا، /٦٣/ منهم يمثلون ثلاثين حزبا سياسيا و /٨٥/ يمثلون منظمات اجتماعية و /٣٠/ لايمثلون احدا وانما اختارتهم الدولة لتحقيق التوازن فحسب. ورغم غياب الاحزاب الثلاثة الكبيرة عن التمثيل في هذا المجلس، وهي جبهة التحرير الوطني، وجبهة الانقاذ الاسلامية، وجبهة القوى الاشتراكية، فإن المجلس

المذكور يمثل مرحلة انتقالية فحسب، شأنه شأن الوزارة والرئاسة نفسها.

إن الحوار الذي أجرته الحكومات الجزائرية المتعاقبة، منذ رئاسة بوضياف وحتى اليوم، لم يسجل في الواقع، أي نجاح يذكر في الوصول الى حل يرضى عنه الجميع، ويخرج بالبلاد من ازمتها الراهنة. ويرى المراقبون أن السبب في ذلك يعود بالدرجة الاولى الى «أن جميع الحوارات الجزائرية لم يقدر لها أبدا أن تشمل كل الاطراف فهناك من تم استبعادهم، أو استبعدوا انفسهم. كما تكمن المشكلة في مصداقية المتحاورين انفسهم، وهل يستخدمون الحوار لاعتبارات تكتيكية أم استراتيجية؟ هذا في الوقت الذي يتوجب فيه أن يكون مستقبل الوطن هو القضية الأساس»(٣).

ولعل ذلك يبرز بشكل خاص، فيما يتصل بمدى صدق جبهة الانقاذ حتى مع نفسها. فتوقيعها على (العقد الوطني) في روما، الذي سنأتي على ذكره بعد قليل، والذي اكد على نبذ العنف والارهاب، لايعني شيئا طالما انه يتناقض عمليا مع العمليات الدامية التي لاتزال تمارسها حتى الآن. هذا في حين أن البرهان على مصداقيتها في هذا المجال، لايتطلب اكثر من إعلان صريح منها بوقف أعمال العنف على الفور، وتنفيذ ذلك بشكل عملي وحاسم.

ندوتا (روما) الاولى والثانية

في مواجهة الاخفاق الذي منيت به محاولات السلطات الجزائرية لتحقيق انفراج في الازمة عبر الحوار مع القوى السياسية المعارضة، أقدمت عدة احزاب وفئات سياسية كبيرة وفاعلة على الساحة الجزائرية، على اتخاذ خطوة تصعيدية جديدة، وذلك بهدف تعزيز صفوفها في مواجهة الحكومة، ودعم موقفها المعارض على المستويين الداخلي والخارجي. وتمثلت هذه الخطوة التصعيدية بتلبية ستة عشر حزبا جزائريا للدعوة التي وجهتها جمعية «سانت أجيدو» الكاثوليكية الايطالية، لعقد ندوة أو مؤتمر للحوار في (روما) بتاريخ ٢١ و ٢٢/١٢/١٩٩٤، بين الحكومة الجزائرية والقوى السياسية المعارضة، من أجل البحث عن سبل الحل والوفاق فيما بينها. إلا أن الحكومة الجزائرية رفضت المشاركة بهذه الندوة، بحجة أن عقدها خارج الجزائر، يؤدي الى تدويل الازمة، ويشكل مسا بالسيادة الوطنية.

أما عن نتائج هذه الندوة، فقد اجمعت الاحزاب المشاركة على ان الحكومة الجزائرية الحالية غير شرعية، ودعت الى اجراء انتخابات برلمانية ديمقراطية في البلاد. وكان من أبرز الشخصيات السياسية التي شاركت بها: (حسين آيت أحمد) رئيس جبهة القوى الاشتراكية، و (احمد بن بيلا) رئيس الحركة من اجل الديمقراطية، و (عبد الحميد المهري) الامين العام لجبهة التحرير الوطني الجزائرية.

ثم عقدت ندوة (روما) الثانية ايضا، برعاية الجمعية الايطالية المذكورة نفسها، وفي الفترة مابين ٨ - ١٣/١/١٩٩٥، وكان من أبرز الاطراف المشاركة بها: (الجبهة الاسلامية للانقاذ - جبهة التحرير الوطني - الحركة من أجل الديمقراطية - حزب العمال - حركة النهضة الاسلامية - حركة الجزائر المسلمة المعاصرة). هذا بالاضافة الى قوى سياسية اخرى أقل اهمية وفاعلية على الساحة الجزائرية. وقد توصل المشاركون الى الاتفاق على ماسمي بوثيقة (العقد الوطني)، وأصدروا بيانا اطلقوا عليه اسم (ارضية من اجل حل سياسي وسلمي للازمة الجزائرية).

أما الحكومة الجزائرية فقد رفضت ايضا المشاركة في هذه الندوة الثانية. كما

رفضت كل النتائج التي تمخضت عنها، وذلك عبر بيان شديد اللهجة أدانت فيه هذا (اللقاء)، واتهمت المشاركين فيه بعقد اجتماعات تحت وصاية اجنبية، وبتوجيه خارجي، خارقين بذلك قوانين الدولة، ومسيئين الى كرامة البلاد وسيادتها الوطنية.

وردا على موقف هذه الاحزاب والقوى السياسية المعارضة، انصرفت الحكومة الى وضع الخطط الكفيلة بمعالجة الازمة، وذلك وفق منظورها الخاص، ودونما أي اكتراث بنتائج ندوتي (روما) المذكورتين. وتمثلت خطوة زروال المهمة في هذا المجال بالاعلان عن اجراء انتخابات رئاسية قبل نهاية العام الحالي حتما، وذلك كخطوة اولى للعودة الى الشرعية، ثم تعقبها الانتخابات البرلمانية والبلدية لاستكمال هذه العودة.

وتقدمت الحكومة بمشروع انتخابات جديدة. وعرض هذا المشروع على الاحزاب السياسية لابداء ملاحظاتها بشأنه، وذلك قبل تقديمه بصيغته النهائية الى المجلس الانتقالي للمصادقة عليه. كما بدأ الأمين زروال في نهاية شهر آذار الماضي بإجراء لقاءات وحوارات متعددة مع قادة الاحزاب السياسية في محاولة اخرى منه للخروج من الازمة، والاتفاق على مراحل حلها سياسيا. ويعتقد العديد من المراقبين ان هذه اللقاءات سجلت نجاحا نسبيا بالمقارنة مع نتائج اللقاءات السابقة، وأن النية تتجه حاليا الى عقد مؤتمر موسع لكل الاحزاب التي شاركت في الحوار بعد دراسة مقترحاتها، وذلك من اجل الاتفاق على آلية جديدة وجماعية للخروج من الازمة. هذا دون التوقف عن ملاحقة الارهابيين وتصفيتهم، وصولا الى توفير الاجواء الامنية المناسبة لإجراء الانتخابات القادمة.

الظاهرة «الامازيغية» البربرية

في سياق الاضطراب والانفلات الامني الذي شهدته الجزائر طيلة السنوات الثلاث الماضية ومازال، برزت على السطح ظاهرة مقلقة، يمكن لها اذا استفحلت وتنامت أن تؤدي الى نتائج خطيرة لاعلى الساحة الجزائرية فحسب، بل وعلى ساحة الدول العربية المجاورة. فقد استغلت الحركة، التي تطلق على نفسها اسم «الحركة الثقافية الامازيغية»، هذا الوضع المضطرب، ونظمت عدة مسيرات طالبت فيها بالاعتراف باللغة البربرية كلغة رسمية الى جانب العربية، وبضرورة تدريسها في المدارس الرسمية، الامر الذي يحمل في طياته أبعادا خطيرة تتمثل في النزوع نحو احياء مشاعر انفصالية، خاصة وان اللغة لدى اي شعب من الشعوب تعتبر احد اهم مقومات تميزه وتكوينه المستقل.

هذا ولم تكتف الحركة المذكورة بالمسيرات التي نظمتها، وانما اعلنت ان قرار الحكومة بتشكيل لجنة لبحث الموضوع غير كاف للاستجابة لمطالبها، وقررت مقاطعة الدراسة في المدارس والجامعات منذ بداية العام الدراسي الحالي ١٩٩٤/١٩٩٥. ورضوخا لهذا الموقف أعلن مقداد سيفي رئيس الوزراء الجزائري في ٢٣/١١/١٩٩٤، في لقاء له مع صحيفة «لوماتان» الناطقة بالفرنسية، انه «سيتم قريبا الاعتراف باللغة البربرية كلغة رسمية الى جانب العربية، وسيتم تدريسها ضمن المناهج الدراسية. حيث ان هذه المسالة قضية وطنية يجب حسمها لصالح انصار الحركة البربرية...»(٤) ودعا رئيس الحكومة الجزائرية زعماء «الحركة البربرية» الى انهاء المقاطعة للدراسة في المدارس والجامعات، مؤكدا انه سيتم اتخاذ الاجراءات اللازمة لتعويض الطلاب عما فاتهم من دروس. وبدأ بإجراء لقاءات مع ممثلي «الحركة الثقافية الامازيغية» واللجان (الوطنية) التابعة لها، وذلك من اجل بحث موضوع احياء «التراث الامازيغي». وقد انتهى

ذلك اخيرا الى اعلان الحكومة الجزائرية بصورة مفاجئة موافقتها على الاعتراف بالامازيغية (البربرية) بوصفها واحدة من اعمدة الهوية (الوطنية) واصدر الرئيس الجزائري مرسوما يقضي بإنشاء هيئة عليا مهمتها (اعادة الاعتبار للغة الامازيغية) وتشرف عليها رئاسة الدولة اشرافا مباشرا. وافادت مصادر رسمية جزائرية «أن صدور هذا المرسوم جاء نتيجة مفاوضات بين الرئيس زروال وممثلي المناطق البربرية، وبعد الوصول الى اتفاقية ارتكزت على اربع نقاط هي:

١ – تحظى الامازيغية بوضع رسمي باعتبارها عمودا من اعمدة الهوية الوطنية الجزائرية.

٢ – تستخدم الامازيغية لغة للتعليم حيثما يؤلف البربر اغلبية او اقلية كبيرة.

٣ – تؤسس اجهزة اعلام جديدة تستخدم اللغة الامازيغية.

٤ – تقدم الحكومة الدعم اللازم لتطوير واغناء مجمل الثقافة البربرية بوجه عام»(٥).

هذا ومن الجدير بالذكر في هذا المجال ان بعض الفقرات الواردة في البيان الصادر عن ندوة (روما) الثانية تحت اسم «ارضية من اجل حل سياسي وسلمي للازمة الجزائرية»، نصت على الاعتراف والقبول الضمني بالمطالب والطروحات البربرية، بل هناك فقرة تنص صراحة وبالحرف على «ان العناصر المكونة للشخصية الجزائرية هي العروبة والامازيغية والاسلام، وانه يجب المساواة بين الثقافتين واللغتين العربية والبربرية»(٦).

إن الاقرار بمطالب الحركة البربرية سواء على مستوى السلطة او على مستوى الاحزاب المعارضة يخشى ان يحمل في طياته مخاطر مستقبلية تتمثل بالسعي شيئا فشيئا الى احياء شخصية بربرية مستقلة، في الوقت الذي يفترض فيه أن يكون الشعب الجزائري بكافة اصوله قد انضوى تحت راية العروبة، بعد أن نهل من منهل الثقافة العربية، ورضع من لبانها، ولم تعد هناك اية مشارب اخرى تغذي نزعات قومية قديمة يمكن لها أن تهدد وحدة الشعب الجزائري وترابه الوطني وانتماءه العربي.

أسباب الازمة وخلفياتها

يعتقد كثير من المراقبين أن التأييد الذي حصل عليه التيار الاسلامي في الانتخابات الجزائرية التي جرت بتاريخ ٢٦/١١/١٩٩١، والتي تم الغاؤها من قبل الحكومة فيما بعد، ماهو الا نتيجة لفقدان الثقة بحزب جبهة التحرير الحاكم، الذي ازدادت في صفوفه الشروخ والانقسامات، ولردود الافعال الشعبية الجزائرية على الحملة الاعلامية المركزة التي قام بها الغرب ضد التنظيمات الاصولية، والتي فهمها الجزائريون على انها موقف ضد الاسلام، وتدخل مباشر بشؤون البلاد، ومحاولة من الغرب لجعل الجزائر تسير في فلكه.

ويلاحظ من جهة اخرى ان التنظيمات الاسلامية المتطرفة، التي تسعى الى استلام السلطة ولو عن طريق العنف وسفك الدماء، استفادت وتستفيد في سعيها هذا، من ضعف الانظمة القائمة وعجزها عن حل المشكلات المختلفة التي تعاني منها البلاد، فتقدم الوعود البراقة بحل هذه المشكلات، وتوظف لصالحها نقمة الرأي العام، وعواطفه الوطنية المتاججة ضد الغرب الاستعماري بشكل عام. هذا في الوقت الذي لايوجد فيه في الواقع لدى هذه التنظيمات، برامج عملية لمعالجة المشكلات

القائمة، الامر الذي سيبرز حتما، تناقضاتها وعجزها عن تقديم الحلول التي وعدت بها فيما لو نجحت في استلام السلطة. ذلك لأن «الاسلام شيء ونظرة هذه الجماعات الى تطبيقه شيء آخر، فالاسلام في الاساس، هو قيم ومبادىء للحياة، تصلح لكل زمان ومكان، إذا تم تفعيلها والاستفادة منها بما يلائم العصر. غير ان حصر هذه القيم والمبادىء في اطار ضيق وسلفي من قبل احزاب ومجموعات لاتأخذ بعين الاعتبار تطور المجتمع والشعوب، يشوه قيم الاسلام ويظهرها بعدم القدرة على مواكبة التطور، ويبرز الانقسامات داخل المجتمع»(٧).

إن الظاهرة الواضحة في هذا المجال، هي تبني الاسلاميين المتشددين استراتيجية السعي لاستلام السلطة عن طريق ابراز عيوب الحكومات القائمة وقصورها وفسادها، والدأب على التشهير بها أمام افراد الشعب، بما يؤدي الى الالتفاف حول هؤلاء الاسلاميين والتعاطف معهم كحركة معارضة، اكثر من كونهم يمثلون منعطفا طبيعيا في سياق تحولات التاريخ الاسلامي.

وان سقوط الانظمة المتكرر في فخ سوء معاملة مواطنيها، يجعل من السهل جدا حمل الناس على تصديق كل مايسوقه الاسلاميون من انتقادات، دونما اي بحث أو تساؤل عن البدائل التي يطرحها هؤلاء لحل المشاكل القائمة.

أما بالنسبة للمشكلات التي ارهقت كاهل الشعب الجزائري وتفاقمت حدتها في السنوات الاخيرة، فتعود بالدرجة الاولى، الى تدهور الاقتصاد الجزائري في كافة المجالات، التجارية منها والزراعية والصناعية، والى ازدياد نسبة العاطلين عن العمل واستفحال الفساد بدرجة كبيرة.

فبالرغم من العائدات الضخمة الناجمة عن تصدير النفط والغاز الجزائري، والتي سجلت معها الجزائر خلال أعوام ١٩٨٢ – ١٩٨٥ قفزة هائلة في النمو تعادل القفزة الكورية تقريبا، إلا انه لم تجر الاستفادة من هذه العائدات بشكل صحيح لبناء اقتصاد متين وصناعة متطورة. وسرعان ماانخفضت العائدات المذكورة الى اقل من النصف بسبب الانخفاض الكبير الذي طرأ على اسعار النفط عام ١٩٨٦، وبذلك لم تحقق الجزائر اية قفزة نوعية في الاقتصاد الوطني، ولم يتحسن مستوى معيشة المواطنين، بل تراجع كثيرا بعد ان تضاعف عدد السكان ووصل الى اكثر من /٢٧/ مليون نسمة. وقد اعترف رئيس الوزراء الجزائري مقداد سيفي بذلك كله صراحة في المقابلة التي اجرتها معه جريدة الشرق الاوسط بتاريخ ١٩/٣/١٩٩٥، إذ قال بالحرف الواحد: «ان الطريقة غير الكفوءة التي استخدمت بها عوائد النفط قلبت مسار التنمية الاقتصادية، وحين هبطت اسعار النفط وجدنا أنفسنا في المسار الخاطىء، فزراعتنا تضررت بصورة جدية، وإنتاجنا الصناعي كان عاجزا عن تلبية الحاجات الفعلية لشعبنا». فبالنسبة للزراعة فقدت الجزائر اهميتها كمصدر للمنتوجات الزراعية الى اوروبا مع نهاية الثمانينات، وذلك لان الحكومة همشت الزراعة باعتمادها على عائدات النفط بشكل اساسي، فتدنى حجم الانتاج الزراعي ومردوده، وزادت الهجرة من الريف الى المدينة بحثا عن مستوى معيشي افضل، فساهم ذلك في ازدياد حدة البطالة وتأثيرها السيء على مجمل الاوضاع الاجتماعية.

أما الصناعة فتراجعت ايضا بشكل كبير، واصبحت المصانع القائمة تعاني من سوء التجهيزات ونقصها، فصارت تعمل بنصف طاقاتها غالبا، كما سادت الفوضى وعم التبذير والاختلاس في ميادين الصناعة كافة.

ومن جانب آخر استشرى الفساد، وازدهرت الاسواق السوداء الموازية لاسواق الدولة، والتي شاركت بها مختلف الطبقات بما فيها الطبقة الحاكمة نفسها. وصارت الرشوة امرا عاديا في كل المجالات. وكان لذلك كله تاثيره السيء جدا على الوضع الاقتصادي بمجمله «فغرقت الجزائر بالديون، وزادت قروضها لتسديد فواتير الواردات الزراعية والصناعية، فوصل رقم الديون الى /٢٦/ مليار دولار في اواسط عام ١٩٩٤، وبلغت نسبة تسديد القروض والفوائد /٨/ مليار دولار، اي اكثر من عائدات النفط. اما البطالة فقد اجتاحت اكثر من ٢٧٪ من السكان العاملين اي مايقارب /١.٧/ مليون مواطن. واسوأ مافي هذا الرقم أنه يتالف في معظمه من الشباب الذين تتراوح اعمارهم مابين ١٨ - ٢٥ عاما»(٨).

هذا ويرى بعض المراقبين أن الحفاظ على نظام الامتيازات، ومنع أي تغيير، ولو بالقوة، هو السبب الرئيسي لتفجر النزاع الدامي، ودفع البلاد، الى حافة الحرب الاهلية.

اما بخصوص الظاهرة «الامازيغية» البربرية، فيرى العديد من المحللين السياسيين أن بروزها في هذه المرحلة يعود لعوامل وتدخلات خارجية تعمل على تحريكها ودفعها الى طرح شروط ومطالب مشبوهة تحمل في طياتها خطرا جسيما على وحدة الشعب الجزائري وترابه الوطني ويذكر هؤلاء المحللون بالمطامع الاستعمارية القديمة التي مازالت تسعى الى اثارة النزعات الطائفية والاثنية في الوطن العربي بهدف تفتيته وزرع عوامل الفرقة بين ابناء شعبه.

ولعل من المفيد جدا في سياق الحديث عن اسباب الازمة الجزائرية، ان نسوق رأيا لمستشرق فرنسي كبير هو «جاك بيرك» حول تشدد الاسلاميين، وبروز النزعة البربرية. فهو يرعى ان «هناك عوامل عديدة دفعت الى هذا الاتجاه، منها اخفاق الموجة التحررية المصبوغة بالعروبة في الجزائر، اذ لم تحدث الايجابيات التي كانت متوقعة عقب الاستقلال، ويكاد يكون الحصاد النهائي بعد ثلاثين عاما لاشيء. وهو امر محزن لان الحكومات الوطنية في الجزائر وبقية الدول العربية حديثة الاستقلال، لم تحقق ازدهارا اقتصاديا وثقافيا واجتماعيا في مجتمعاتها... وهو ماادى الى شعور المواطنين بالخذلان امام حكوماتهم، كما حمس البربر للعودة الى احلامهم القديمة، والمناداة بحقوق سياسية وثقافية خاصة»(٩)

الموقفان العربي والدولي ازاء الازمة الجزائرية

إن مايحدث في الجزائر اليوم يكاد يحظى باهتمام العالم كله، ولكنه مع ذلك مازال يفتقد الى البعد العربي، اذ لم تبذل حتى الآن اية جهود عربية علنية لجمع الفرق الجزائرية المتنازعة على مائدة عربية، وذلك على الرغم من أن عروبة الجزائر باتت اليوم مسألة مطروحة للنقاش لدى بعض الجماعات السياسية الجزائرية. وإنه لمن المؤسف حقا أن ماجرى ويجري من احداث دامية في ذلك القطر الشقيق، لم يلق على المستوى العربي الرسمي اي اهتمام او تحرك يستحق الذكر، وكان ذلك كله ليس من شان العرب ولايتعلق بهم لامن قريب او بعيد!! واقتصرت ردود الافعال العربية على التعبير عن الاسف، والاكتفاء بنقل الاخبار عما يجري عبر وسائل الاعلام المختلفة.

اما بالنسبة للتعليقات والتحليلات التي تحدثت عن الازمة في المجلات والصحف العربية، فقد كانت تعبر عن آراء أصحابها ووجهات نظرهم الشخصية، دون أن يكون لذلك أية منعكسات رسمية. هذا في الوقت الذي كان يتوجب فيه أن لايتلكأ العرب، على

مختلف مستوياتهم، في العمل على مساعدة هذه القطر الشقيق للخروج من محنته عبر بذل الجهود الحثيثة والمخلصة، حتى ولو كان فيها كثير من الصعوبة والعناء. ولايجوز أبدا استمرار الموقف العربي على هذا النحو المؤسف والمجازفة بترك الجزائر تواجه مصيرها المجهول والمحفوف بالمخاطر الكبيرة.

وإن مايدعو الى الغرابة والاستهجان أن نجد في مقابل هذا الموقف العربي المتفرج، موقفا اجنبيا مهتما ومتابعا بدقة لما يجري في الجزائر. وهناك قرائن كثيرة تدل على وجود تدخلات اجنبية مباشرة كان لها دور كبير في ايصال الامور الى ماوصلت اليه من عنف وحدة.

فلقد اعلنت الولايات المتحدة منذ بداية الازمة معارضتها لموقف الحكومة الجزائرية، وخاصة فيما يتعلق بالغاء نتائج الانتخابات التشريعية. وهي ماتزال حتى الآن، تعتبر الاجراءات الحكومية انتهاكا للديمقراطية وحقوق الانسان، مؤكدة ان الحوار هو الطريق الامثل لحل الازمة، وأنها ترفض الحل العسكري. وقد حمل هذا الموقف الحكومة الجزائرية على اعتبار الولايات المتحدة الامريكية داعمة ومؤيدة للمتشددين والارهابيين. والواقع ان خلفية هذا الموقف الامريكي قد تكون صراعا مع فرنسا على النفوذ في الساحة الجزائرية التي ماتزال تعتبر ضمن دائرة النفوذ الفرنسي بسبب التجاور الجغرافي، والمصالح التجارية المتبادلة، والعمالة الجزائرية الكبيرة في فرنسا. وهناك ايضا غموض واضح، وشبهات كثيرة فيما يتعلق بالموقف الامريكي من حركات الاسلام السياسي بشكل عام، ومن الاسلاميين الجزائريين بشكل خاص. ففي الوقت الذي اعلنت وتعلن فيه انها ضد اعمال القتل والارهاب التي ترتكبها هذه الحركات. نجد انها قدمت لها وماتزال، كثيرا من اسباب ووسائل الدعم والتاييد، مما اسهم كثيرا في تشجيعها على تصعيد مواجهاتها العنيفة ضد السلطات في بعض الاقطار العربية، ومنها مصر والجزائر على سبيل المثال. وكبرهان على ذلك يكفي ان نشير الى احتضانها حتى الآن، للعديد من زعماء الجماعات الاسلامية المتشددة كالشيخ المصري عمر عبد الرحمن، والشيخ انور هدام رئيس مايسمى بالبعثة البرلمانية لجبهة الانقاذ الاسلامي الجزائرية.

اما بالنسبة للموقف الفرنسي فيرى المراقبون ان فرنسا هي اكثر الدول الغربية والاجنبية تورطا في احداث الجزائر، سواء فيما يتعلق بالمساندة الاقتصادية والعسكرية، او بالموقف السياسي المؤيد للنظام الحاكم في الجزائر. وقد استمر الموقف الفرنسي على هذا النحو الى ان اعتراه بعض التغيير في اعقاب اختطاف الطائرة الفرنسية الى مطار هواري بومدين في نهاية العام الماضي. حيث ظهر خلاف في هذه المسالة بين رئيس الوزراء ووزير الداخلية الفرنسيين، فبينما اكد وزير الداخلية على اهمية الاستمرار في دعم الجناح العسكري المتشدد في الجزائر، اصدر رئيس الوزراء الفرنسي السابق (بالادور) قرارا بوقف تصدير الاسلحة الى الجزائر. وبذلك تكون فرنسا قد اقتربت في موقفها هذا من الولايات المتحدة الامريكية، حيث صار الطرفان يناديان بضرورة الحل في الجزائر عبر (الحوار الديمقراطي) لاعبر الحل العسكري.

أما التطور المفاجيء في الموقف الفرنسي فهو اقتراح الرئيس الفرنسي السابق، قبل حوالي ثلاثة اشهر، بان ينظم الاتحاد الاوروبي مؤتمرا حول الجزائر بحيث يشكل ذلك فرصة للخروج بمشاريع حلول يمكن ان تقبلها الاطراف المتنازعة لانها تاتي من جهة (محايدة)، على حد زعم الرئيس «ميتيران». الا ان الاقتراح المذكور لم يلق في حينه اي

صدى ايجابي حتى داخل فرنسا نفسها، بل سارع وزير خارجية فرنسا السابق الى التصريح بأن فرنسا ليست في موقع يخولها تقديم مثل هذا الاقتراح. وقد يكون وراء ذلك رغبة ضمنية لدى الحكومة الفرنسية بأن لاتفتح الباب لغيرها من دول اوربا للتدخل في المسألة الجزائرية.

والواقع ان هناك حذرا واضحا في الموقف الفرنسي ازاء مايجري في الجزائر، ويتجلى ذلك بوجود ازدواجية بين الخطاب الفرنسي المعلن، وبين الممارسات العملية والاتصالات السرية مع اركان النظام الجزائري وكذلك بين الحرص على الديمقراطية والمناداة بها وبين رفض وصول الاسلاميين المتشددين الى السلطة حتى عبر الانتخابات، خوفا من ان يشكل ذلك تهديدا خطيرا لا لمصالح فرنسا في الجزائر فحسب بل وللاوضاع الامنية داخل فرنسا نفسها، وذلك حسب راي العديد من المسؤولين الفرنسيين.

هذا ومن المتوقع ان تتحسن العلاقات من جديد بين فرنسا والحكومة الجزائرية، وذلك في اعقاب فوز جاك شيراك، وتكليف الآن جوبيه برئاسة الوزارة الفرنسية نظرا لما يعرف عن الاثنين من تأييد لموقف السلطات الجزائرية المتشدد ضد الفئات الاسلامية المتطرفة.

ويمكن القول بشكل عام، أن موقف فرنسا، كما ينظر اليه البعض في المعارضة على الاقل، ليس محايدا، وانما هو موقف مدفوع بعناصر تاريخية واقتصادية تميل الى التواجد في الجزائر، وربط اقتصادها بعجلة الاستهلاك الفرنسي، الى جانب الخوف الدائم من استفحال تدفق المهاجرين الجزائريين الى فرنسا، بأعداد وحجم لايمكن تحمله. لهذا كله وانطلاقا من العناصر المذكورة تأخذ فرنسا موقفا نشيطا مما يحدث في الجزائر، ولكنه ليس مقبولا تماما من كل الفئات.

هل من سبيل الى انفراج قريب؟

تؤكد جميع المؤشرات الحالية ان القيادة الجزائرية ماضية بشكل جدي في مشروع تنظيم الانتخابات الرئاسية قبل نهاية العام الحالي، فهل يكون ذلك بداية لتحقيق انفراج قريب، وايجاد مخرج للازمة، والانطلاق نحو حل المشكلات القائمة، وصولا بالجزائر الى الامن والاستقرار؟

في الاجابة عن هذا السؤال تنقسم آراء المراقبين السياسيين بين التفاؤل والتشاؤم. فبينما يرى بعضهم ان هذه الانتخابات تشكل، اذا جرت بشكل نزيه، خطوة هامة على طريق الحل، وسبيلا صحيحا لعودة الشرعية الى المؤسسات الحكومية، ومخرجا سليما للبلاد من ازمتها الراهنة، بما يؤدي الى استعادة دورها ومكانتها وسمعتها الطيبة على المستويين العربي والدولي، نقول بينما يرى بعضهم هذا الرأي، نجد في المقابل كثيرا من المتشائمين ممن يرون العكس تماما، ويستندون في ذلك الى اعتبارات كثيرة، بعضها خاص بفئات سياسية معينة، وبعضها الاخر يطرح بالفعل، آراء ووجهات نظر تبدو موضوعية ومنطقية الى حد كبير.

ففي رأي هؤلاء المتشائمين عامة، ان الانتخابات الرئاسية، كما هي مطروحة من قبل السلطة لن تحل ايا من المشكلات التي تمثل عناصر الازمة الجزائرية، ولن تخفف من وطأة الضغط على النظام، بل ستضيف اليه اعباء جديدة هو في غنى عنها، وربما لايستطيع تحملها. خاصة اذا كانت غالبية القوى والفئات السياسية المعارضة، وفي مقدمتها جبهة الانقاذ الاسلامية، ترفض حتى الآن المشاركة في هذه الانتخابات وتهدد

لابمقاطعتها فحسب، بل وبالعمل على افشالها بمختلف السبل.

كما يرى أصحاب هذا الرأي أن خيار الانتخابات كان يمكن له ان يضمن للمؤسسة العسكرية الانسحاب بهدوء من الحياة السياسية، دون مجازر وعمليات تصفية، ودون التخلي عن دورها الدستوري في حماية الحدود والتراب الوطني، فيما لو جاء هذا الخيار عن طريق الحوار الوطني البناء الذي تشارك فيه جميع الاطراف السياسية، والذي يأخذ بعين الاعتبار عدم الغاء أي طرف للآخر، بل يحترم موقف الجميع ويقدر آراءهم وطروحاتهم، بما يحقق مبدأ التعددية السياسية، والمشاركة الجماعية في رسم الخطوط الاساسية للخلاص من المحنة. أما ان يكون الهدف من الانتخابات الرئاسية المزمع اجراؤها، تكريس الوضع القائم بكل مستوياته التأزمية، فذلك يعني خطوة جديدة نحو المجهول، ونحو مزيد من الفوضى وسفك الدماء.

ان الوضع الذي وصلت اليه الجزائر لم يعد يحتمل مزيدا من العنف والشقاق، وان الخطر الكبير الماثل للعيان هو ظهور استقطابات عدائية واسعة بين صفوف الجماهير، التي كانت محايدة حتى الآن، خاصة بعد أن عمدت السلطة الى تسليح بعض فئات الشعب طالبة اليها التصدي للمتطرفين والدفاع عن نفسها بنفسها. واذا حصلت مثل هذه الاستقطابات الواسعة فستنحو الاحداث باتجاه حرب أهلية بين من يدافعون عن الهوية العربية الاسلامية للجزائر، ومن وقعوا في حبائل الثقافة الفرنسية. وتغذوا بأفكار ونزعات قومية انفصالية، فصاروا يرون في الهوية العربية الغاء لهم واعتداء على هويتهم. واذا حدثت مثل هذه الحرب فلاشك ان مخاطرها ستفوق كل ماشهدته الجزائر من مآس وحروب في عصرها الحديث.

ان هذا الخطر الماثل يجب ان يوقظ روح المسؤولية لدى جميع الاطراف، وفي مقدمتها الفئة الحاكمة، فتسعى الى ايجاد حل وطني يرضي الجميع عبر حوار واسع يشمل كافة القوى السياسية الفاعلة، ويعزز دعائم الوحدة الوطنية والانتماء القومي الى الامة العربية، وترسيخ قيم الاسلام الحضارية.

ان القوتين الرئيسيتين في الجزائر هما الجيش وجبهة الانقاذ، وهناك كوادر عديدة فيهما – في القواعد بشكل خاص – هي من فئة المعتدلين والذين لم يتورطوا في صراعات شخصية تحد من قدرتهم على الحوار البناء. ومثل هذه الكوادر مطلوب من الجهد العربي ان يكتشفها من اجل عزل تيار التطرف الذي يقود الجزائر اليوم الى مهالك حقيقية. وهي وحدها من يستطيع الحوار دون فقدان الاعصاب واللجوء الى الرصاص.

هذا وتتوجه الانظار في هذه المرحلة الى مراقبة ماتتخذه السلطة من اجراءات استعدادا للانتخابات الرئاسية القادمة، بما في ذلك ترقب نتائج المشاورات السياسية التي تعلن الحكومة انها تجريها مع كافة الاطراف لضمان مشاركتها في هذه الانتخابات. وليس امام جماهير امتنا العربية إلا أن ترجو لهذا القطر الشقيق النجاح في الخروج من محنته الدامية. ولابد من التأكيد في هذا المجال على ضرورة ان يعمل العرب بكافة مستوياتهم الرسمية والشعبية، على مساعدة الجزائر لتحقيق الامن والسلام المنشودين.

المصادر:

١) – مجلة الكفاح العربي – العدد /٦٨٢/ تاريخ ٦/٢/١٩٩٥ – ص/١١/.
٢) – جريدة الشرق الاوسط – تاريخ ٢١/٣/١٩٩٥ – ص/٥/
٣) – جريدة الاهرام – تاريخ ٥/٥/١٩٩٥ – ص/٣/.
٤) – جريدة الشعب المصرية – تاريخ ٧/٢/١٩٩٥ – ص/٩/
٥) – جريدة الشرق الاوسط – تاريخ ٢٤/٤/١٩٩٥ – ص/١/
٦) – تعميم القيادة القومية رقم /٧٣٧/ تاريخ ٤/٢/١٩٩٥.
٧) – تعميم القيادة القومية رقم /٥٦٩/ تاريخ ٨/١/١٩٩٢.
٨) – جريدة الديار اللبنانية – تاريخ ٣/٢/١٩٩٥ – ص/١٧/
٩) – جريدة الشعب المصرية – تاريخ ٧/٢/١٩٩٥ – ص/٩/

دراسات سياسية

حركة عدم الانحياز
من الحرب الباردة الى المتغيرات الدولية

الرفيق: ممدوح الاوس

احتفلت حركة عدم الانحياز في الرابع والعشرين من نيسان الماضي بذكرى مرور اربعين عاما على انعقاد «**مؤتمر باندونغ**» لعام ١٩٥٥ الذي شاركت فيه ٢٩ دولة افريقية – آسيوية كنواة اساسية لقيادة ودعم شعوب هاتين القارتين ضد الاستعمار وفي الدفاع عن حريتها واستقلالها الوطني ومواجهة المنعكسات الناتجة عن الحرب العالمية الثانية وبداية مرحلة ماكان يعرف «**بالحرب الباردة**» بهدف إفساح المجال امام دول «العالم الثالث» في اختيار الطريق الخاص لتطوير نفسها وبناء استقلالها الذاتي وابعاد شبح الحروب والصراعات الاقليمية التي بدأت بوادرها تظهر على الساحة الدولية كنتيجة للصراع الذي نشأ آنذاك بين القوتين العظميين: الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي السابق والذي بدأت منعكساته تظهر على الخارطة السياسية الدولية من خلال /صراعات ساخنة في مناطق مختلفة من العالم وتوترات اقليمية باتت تهدد الامن والسلم الدوليين.

● الاهمية التاريخية لحركة عدم الانحياز

اكتسبت حركة عدم الانحياز منذ نشوئها اهميتها التاريخية منذ انطلاقتها الاولى في مؤتمر باندونغ الذي يمثل الركيزة الاولى لآمال وطموحات شعوب العالم الثالث السياسية في مواجهة التشكيلات العسكرية والسياسية الناتجة عن مرحلة مابعد الحرب العالمية الثانية.

ولم تكن **حركة عدم الانحياز** تهدف الى تشكيل «قوة عالمية ثالثة» تدخل الصراعات الناشئة بين المعسكرين الدوليين الرئيسيين انذاك وانما الى تحقيق **تجمع افرو اسيوي يعمل على تقوية الانسجام الداخلي بين شعوبها وتثبيت دورها والدفاع عن مصالح شعوبها على الصعيد الدولي وعدم الانضواء في اطار الصراعات الاقليمية السائدة وانما البحث عن سياسة فعالة للسلام الدولي على اساس من الاهداف التالية:**

١ – البحث في قضايا الدول الافرواسيوية، وبخاصة قضايا السيادة القومية ومكافحة الاستعمار والتمييز العنصري.
٢ – البحث في عمق المشاكل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية لمجموعة الدول المنضوية في اطار الحركة.
٣ – السعي لتوطيد اواصر التعاون والصداقة بين شعوب القارتين الافريقية والاسيوية.
٤ – تحديد مواقف هذه الدول تجاه العالم وبخاصة مشاكل السلام والامن والتعاون الدولي.

وقد شكلت هذه الاهداف مجتمعة الاسس السياسية التي شكلت الاطار العام لحركة عدم الانحياز التي ازدادت اتساعا جغرافيا فيما بعد لتشمل اكثر من ثلثي سكان الكرة الارضية من خلال تجسيدها لخيارات هذه الشعوب وحقوقها في تقرير مصيرها والمشاركة الفاعلة في القضايا الدولية على صعيد الامم المتحدة وابعاد شبح الحروب وتحقيق العدالة والمساواة بين الشعوب.

●مبادىء باندونغ:

وقد شكلت «مبادىء باندونغ» الاساس العملي لتوجهات الحركة على الصعيدين الداخلي والدولي بعد ان ادرك القادة التاريخيون للحركة – **الرؤساء جمال عبد الناصر، وشوان لاي وسوكارنو وفام فان دونغ، وجواهر لال نهرو، ونكروما،** ان مصلحة شعوب حركة عدم الانحياز ليس الانغماس في الصراعات الدولية وانما في البحث عن **مصالحها الوطنية ومقاومة الاستعمار وابعاد شبح الحروب وتحقيق التكافؤ في العلاقات الدولية.**

وعلى هذا الاساس اصدر القادة التاريخيون للحركة في ختام المؤتمر عام ١٩٥٥ **«مبادىء باندونغ» المستوحاة من مصلحة الشعوب الافرو اسيوية التي لازالت تشكل «روح حركة عدم الانحياز»** وهي المبادىء العشرة التالية:

١ – احترام الحقوق الاساسية للانسان وفقا لاهداف ومبادىء وميثاق الامم المتحدة.
٢ – الاعتراف بالمساواة بين كل الاجناس والامم
٣ – احترام سيادة اراضي جميع الامم وسلامتها.
٤ – عدم التدخل في الشؤون الداخلية للبلدان الاخرى.
٥ – احترام حق كل امة في الدفاع عن نفسها منفردة او جماعيا وفقا لميثاق الامم المتحدة.
٦ – رفض الاتفاقيات الدفاعية الجماعية المعقودة بأي شكل وضعت لخدمة المصالح الخاصة للدول الكبرى ورفض اي ضغط تمارسه قوة دولية ايا كانت ضد الاخرين.
٧ – الامتناع عن القيام باعمال او تهديدات بالاعتداء أو استعمال القوة ضد سلامة اراضي بلد ما واستقلاله السياسي.
٨ – تسوية كل النزاعات الدولية بالوسائل السلمية كالمفاوضات والتوفيق والتحكيم، والاحتكام الى المحاكم الدولية وكل وسيلة سلمية تختارها البلدان المعنية وفقا لميثاق الامم المتحدة.
٩ – تشجيع تبادل المصالح والتعاون.
١٠ – احترام العدالة والالتزامات الدولية، وقد أعلن المؤتمر الاسيوي – الافريقي عن اقتناعه بأن التعاون الودي وفقا لهذه المبادىء سيساهم مساهمة فعالة في الحفاظ على السلم والامن الدوليين وتعزيزهما وان التعاون في الحقول الاقتصادية والاجتماعية

والثقافية سيساعد على تحقيق الازدهار والخير العميم للجميع.

●مؤتمرات القمة:

خلال العقود الاربعة الماضية من عمرها استطاعت حركة عدم الانحياز مواصلة نشاطاتها على الصعيدين الداخلي والخارجي ومتابعة آفاق تطوير عملها من خلال مؤتمرات القمة الدورية التي مثلت محطات يستطيع قادة الحركة من خلالها متابعة قضاياها وتأكيد سياستها ازاء القضايا الدولية والمستجدات الطارئة على الساحة الدولية اضافة الى تأكيد **الثوابت السياسية للحركة ازاء العديد من القضايا والمشكلات التي لازالت قائمة والمتمثلة: بابعاد شبح الحروب، مكافحة قضايا الفقر والتخلف في بلدان العالم الثالث، ونزع الاسلحة النووية وقضية الصراع العربي – الصهيوني والمتغيرات الدولية.**

ولما كانت «قمم عدم الانحياز» من خلال مداولاتها: ومن خلال البيانات السياسية الصادرة عنها تمثل بالفعل الاطار العام والجماعي لرؤية الحركة وتوجهاتها، فلابد من استعراضها للوقوف على سياسة الحركة ومعالجتها للقضايا المطروحة في نطاق عملها منذ مرحلة مابعد مؤتمر باندونغ وحتى الآن.

١ – مؤتمر بلغراد ١٩٦١:

عقد هذا المؤتمر في العاصمة اليوغسلافية بحضور ٢٦ دولة افرو اسيوية وتنبثق اهميته من خلال كونه وضع الاسس الجديدة لسياسة الحركة وفي المبادىء التالية:
– تدعيم التضامن الافرو اسيوي
– تدعيم عمل الامم المتحدة.
– الاشارة لخطورة عدم التوازن الاقتصادي بين الشمال والجنوب وقد انبثقت فكرة المؤتمر من البيان المشترك الذي صدر عن لقاء الرئيسين جمال عبد الناصر وجوزيف بروز تيتو والذي دعا الى «تدعيم التعاون السياسي والاقتصادي والثقافي بين الدول غير المنحازة لتدعيم السلام العالمي» بالاضافة الى كونه استكمالا للقاء القاهرة التحضيري في حزيران ١٩٦١ والذي حضرته كافة الدول الموقعة على / وثيقة باندونغ/

وقد هدف لقاء القاهرة الى
١ – تحديد معايير سياسة حركة عدم الانحياز وهي:
ا– أن تكون الدولة قد انتهجت سياسة مستقلة قائمة على تعايش الدول ذات النظم الاجتماعية والسياسية المختلفة او التي اظهرت اتجاها يؤيد مثل هذه السياسة.
ب – ان لاتكون الدولة عضو في حلف عسكري متعدد الاطراف عقد في نطاق الصراع بين الدول الكبرى.
ج – تأييد حركات الاستقلال القومي للشعوب.
١ – إذا سمحت الدولة العضو في الحركة بانشاء قواعد اجنبية وجب ان لايكون ذلك قد تم في نطاق الصراع بين الدول الكبرى.
٢ – تحديد جدول الاعمال حول: الموقف الدولي – الامن والسلم الدوليين الكفاح ضد الاستعمار القديم والجديد، عدم التدخل في الشؤون الداخلية، التفرقة العنصرية، نزع السلاح، التعايش السلمي، دور الامم المتحدة.
٣ – تحديد طبيعة ونطاق عدم الانحياز فيما اذا كانت مقتصرة على صيغة اقليمية ام

عالمية شاملة للدفاع عن الامن والسلم الدوليين.

وقد صدر عن مؤتمر بلغراد في نهاية اعمال مجموعة من القرارات والتوصيات اهمها:

١ – رفض السيطرة الاستعمارية بكافة مظاهرها وادانة التكتلات العسكرية والقواعد الاجنبية والمحاولات الخارجية لفرض الانظمة السياسية على الشعوب بالقوة.
٢ – ضرورة عودة الشعب الفلسطيني الى دياره وفقا لقرارات الامم المتحدة.
٣ – تاييد كفاح الشعب الجزائري من اجل الاستقلال وضرورة جلاء القوات الفرنسية عن الاراضي التونسية.
٤ – حق تقرير المصير للشعوب والتمتع بخيرات بلادها.
٥ – نزع السلاح وحظر التجارب النووية وتفعيل دور الامم المتحدة ودعوة كل من الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة لوقف الاستعدادات للحرب.

٢ – مؤتمر القاهرة ١٩٦٤

تميز هذا المؤتمر بازدياد عدد الدول المشاركة فيه / ٤٩ / دولة وقد تضمن جدول اعماله النقاط التالية:

تبادل الآراء حول الوضع الدولي والسلم العالمي، مساندة القوى الجديدة في المجتمع الدولي، نزع السلاح، الاحلاف العسكرية، التنمية الاقتصادية وقد تركزت مناقشات المؤتمر على وضع الاسس اللازمة للتضامن الافرو اسيوي.

وفي ختام اعماله انبثق عنه برنامجا تضمن:

– دعم الكفاح المسلح للقضاء على الاستعمار وتقديم الدعم المادي والعسكري لحركات التحرر الوطني الافرو اسيوية.
– دعم حق تقرير المصير للمستعمرات في افريقيا ومقاطعة النظام العنصري في جنوب افريقيا.
– فض المنازعات بالطرق السلمية وازالة القواعد العسكرية.
– رفض الاحلاف العسكرية.
– تنمية التعاون الثقافي والعلمي والتربوي بين الدول وتعزيز دور المنظمات العالمية والاقليمية لتحقيق مثل هذه الاهداف.

٣ – مؤتمر لوساكا ١٩٧٠

عقد هذا المؤتمر في العاصمة الزامبية لوساكا بمشاركة / ٥٤ / دولة وقد تضمن جدول اعماله: النقاط التالية:

– الحفاظ على الامن والسلم الدوليين، تاكيد السيادة واستقلال الامم والشعوب، حق تقرير المصير، احترام السيادة على اساس مبدأ المساواة، والعمل على ادخال الديمقراطية في العلاقات الدولية تسريع التنمية الاقتصادية دعمم الامم المتحدة.

وفي نهاية اعماله اتخذ جملة من القرارات اهمها:

– قرار خاص بقضية الشرق الاوسط يطالب بضرورة الاسراع بتطبيق قرار مجلس الامن ٢٤٢.
– قرار خاص بجنوب شرق اسيا يدعو الى الانسحاب الفوري للقوات الامريكية من

فيتنام.
– قرار بتصفية الاستعمار ودعوة الدول الكبرى الى الامتناع عن مساعدة نظم الاستعمار والقهر العنصري في العالم.
– ادانة الاعتداءات الاسرائيلية على الاراضي اللبنانية.

٤ – مؤتمر الجزائر ١٩٧٣:

شارك في هذا المؤتمر ٧٦ بلدا غير منحاز.

وتضمن جدول اعماله ١٢ بندا تتعلق بدول المنظومة، والوضع في الشرق الاوسط، والوضع في الدول النامية، الوضع الدولي.

وقد اشار البيان السياسي للمؤتمر حول الشرق الاوسط الى **الدعوة لتحرير الاراضي العربية المحتلة** ومساندة دول الحركة للحقوق العربية الثابتة **وتاييد نضال الشعب الفلسطيني لاستعادة حقوقه المشروعة كشرط لاقامة السلام العادل والدائم في المنطقة** ومطالبة امريكا بالامتناع عن تزويد اسرائيل بالاسلحة **ووقف الاستيطان في** الاراضي العربية المحتلة.

– **دوليا:** دعوة الامم المتحدة لادخال اكبر قدر ممكن من الديمقراطية **في العلاقات الدولية والدعوة لسيادة الدول على مواردها الوطنية** وتصفية الاستعمار.

– **اقتصاديا:** حق الدول في التصرف بثرواتها الوطنية وتشكيل منظمات للدفاع عن حقوقها الاقتصادية على غرار الاوبك، انشاء صندوق للتعاون والتنمية لدول عدم الانحياز، والاشراف على نشاط الشركات متعددة الجنسيات.

٥ – مؤتمر كولومبو ١٩٧٦:

شارك في هذا المؤتمر ٨٥ دولة غير منحازة، وقد تميزت المرحلة التي عقد فيها هذا المؤتمر بتعاظم دور عدم الانحياز على الصعيد الدولي يؤهلها للعب دور سياسي واقتصادي اضافة الى تحقيق الاستقرار على الصعيد الدولي

وقد ارتبط مؤتمر كولومبو بخطين متوازيين

الاول: هو عدم وجود حالة توتر دولي بعد أن **كانت الحرب الباردة تفرض اجوائها على مؤتمرات عدم الانحياز.**

الثاني الاوضاع الاقتصادية التي شكلت قاسما مشتركا لجميع دول الحركة مما يفرض عليها التفكير المشترك والعقلاني.

وقد تضمن التقرير السياسي الصادر عن المؤتمر رفض الدول غير المنحازة لفكرة أن «السلام الدولي يمكن ان يستند الى توازن القوى وان التكتلات والاحلاف العسكرية وزيادة التسلح يمكن ان تشكل ضمانة للامن الدولي...».

واعرب المؤتمر عن امله في أن تؤدي قرارات مؤتمر الامن والتعاون الاوروبي الى تخفيف حدة التوتر الدولي ودعا البيان الختامي الى **تحقيق المشاركة الفاعلة لدول الحركة في قضايا الامن الدولي وفي البحث عن الحلول المناسبة للمشاكل العالقة.**

وأبدى المؤتمر ارتياحه **للانتصارات التي حققتها حركات التحرر الوطني الافريقية ودعا الى دعم جهود جمهورية فيتنام ولاوس في اعادة بناء الاقتصاد الذي دمرته الحرب.**

وعلى الصعيد الاقتصادي: دعا البيان الختامي للقمة الدول النامية الى انشاء الاتفاقيات

الاقتصادية لتدعيم أطر التجارة فيما بينها وانشاء مصرف يهتم بشؤون البلدان النامية والغاء هيمنة العملات في الاقتصاد الدولي.

واعرب البيان عن امله في اقامة النظام الاقتصادي العالمي بهدف ايجاد توازن يقوم على عدالة المشاركة في التجارة الدولية وردم الفجوة بين الدول الغنية والفقيرة.

٦ - مؤتمر هافانا ١٩٧٩

انعقد هذا المؤتمر في العاصمة الكوبية بمشاركة ٩٥ دولة غير منحازة.

اضافة الى عدد من الوفود مثلت عددا من الدول والمنظمات السياسية وحركات التحرر.

وقد شاركت جمهورية ايران ونيكاراغوا فيه لأول مرة بعد ان استطاع شعب هذين البلدين التخلص من نظامين ديكتاتوريين.

وقد تميزت الفترة التي انعقد فيها مؤتمر هافانا بمجموعة من المشاكل التي اعترضت دول الحركة وهي:

- استمرار التوتر في منطقة الشرق الاوسط بسبب الاعتداءات الاسرائيلية.
- مرونة عبارة عدم الانحياز
- استمرار سباق التسلح ووضعه في خدمة العدوان على الشعوب هذا بالاضافة الى المساعي الامريكية لعرقلة أعمال هذا المؤتمر في كوبا وزرع الالغام في مواجهة مساعي الحركة للتخلص من الاستعمار والسيطرة الاجنبية والتبعية والاستغلال.

إلا ان هذه العراقيل لم تمنع مؤتمر هافانا من اصدار قرارات تاريخية على صعيد الحركة أهمها:

- تأكيد بطلان كافة الاجراءات الاسرائيلية في الاراضي العربية المحتلة وتأييد دعم النضال الوطني الفلسطيني ضد الاحتلال ومناشدة المجتمع الدولي عدم التعاون مع اسرائيل.
- دعم نضال الشعوب الافريقية للتحرر من انظمة الفصل العنصري وادانة الوجود العسكري الامريكي في منطقة المحيط الهندي وادانة المساعي الامريكية لعسكرة مناطق جديدة.
- دعم اعتبار المحيط الهندي منطقة سلام كما جاء في قرار الجمعية العامة لعام ١٩٧١.
- الاعراب عن الارتياح لانتصار الثورة الايرانية وانسحاب ايران وباكستان من حلف «السنتو».

ويسجل لمؤتمر هافانا انه ساهم بفاعلية في تجذير مبادىء عدم الانحياز ودعم حركة التحرر العالمية ونضال البلدان النامية ضد كافة اشكال الاستغلال والتبعية اضافة الى تاييد نضال الشعب العربي ضد العدوان الصهيوني ودعم نضال شعوب الهند الصينية في نضالها ضد القواعد العسكرية والتخلف والفقر.

٧- مؤتمر نيودلهي ١٩٨٣:

انعقدت هذه القمة في العاصمة الهندية نيودلهي بحضور ١٠١ دولة غير منحازة منها ٢١ دولة عربية، وقد انشغلت بعدة قضايا رئيسية - الحرب العراقية - الايرانية، القضية الفلسطينية والغزو الصهيوني للبنان، وموضوع امن المحيط الهندي اضافة الى قضايا اقتصادية وتنظيمية تتعلق بالحركة اضافة الى مسالة تسوية النزاعات بين الدول ونزع السلاح.

وقد اكد البيان الختامي للقمة السابعة عن قلقه ازاء تدهور الوضع في المنطقة ودان

السياسة العدوانية الاسرائيلية ضد الامة العربية واكد ان السلام العادل والشامل في المنطقة لايمكن أن يقوم إلا على أساس انسحاب اسرائيل الكامل وغير المشروط من الاراضي العربية المحتلة كما دان البيان الختامي اسرائيل لعدم امتثالها للقرارات الدولية ودان سياسة الدعم الامريكي لاسرائيل التي تساعد على استمرارها في احتلال الاراضي العربية.

دوليا: المطالبة باقامة النظام الاعلامي الدولي الجديد وضرورة استخدام الطاقة الذرية للاغراض السلمية وادانة الضغوط التي تتعرض لها البلدان النامية لمنع امتلاك برامج تطوير الطاقة النووية.

- دعا المؤتمر الى التوقف عن تكريس الاسلحة النووية للناتو في القارة الاوروبية.

نزع السلاح وتقوية دور الامم المتحدة ومساندة الشعب القبرصي لتحقيق وحدته، ادانة سياسة الفصل العنصري في جنوب افريقيا اضافة الى قضايا دولية ذات علاقة بحركة عدم الانحياز.

٨ - مؤتمر هراري ١٩٨٦:

انعقدت قمة هراري الثامنة للحركة في عاصمة زمبابوي بمشاركة ١٠١ دولة عضو في الحركة، وقد تميزت ظروف انعقادها بمناخ سياسي دولي يعتبر استمرارا للتفاعلات التي انعقدت فيها قمة نيودلهي وفي مقدمتها ازدياد حدة المجابهة مع واشنطن اضافة الى طرح قضايا نزع السلاح والموقف من النظام العنصري في جنوب افريقيا وظهور المبادرات السوفياتية لنزع السلاح النووي اضافة الى الوضع في الشرق الاوسط والعدوان الامريكي على ليبيا والوضع في القارة الافريقية.

وقد اعتبرت القمة الثامنة لعدم الانحياز هذه من خلال ما صدر عنها من مقررات وتوصيات بمثابة هجوم على السياسة الامريكية وتظاهرة ضد الصهيونية والعنصرية وزيادة التسلح واستمرار التهديد بالقوة ضد الشعوب اضافة الى الدعوة للبحث عن الحلول المناسبة لمجموعة المشكلات الاقتصادية العالقة وتنشيط حوار الشمال والجنوب وقضايا الديون.

٩- مؤتمر بلغراد ١٩٨٩:

انعقدت قمة بلغراد التاسعة لحركة عدم الانحياز في العاصمة اليوغسلافية بحضور ١٠١ دولة ذات عضوية كاملة اضافة الى ٧٥٠ وفدا يمثلون مؤسسات ومنظمات عربية ودولية.

وقد تضمن جدول الاعمال: الازمة الاقتصادية في العالم الثالث اضافة الى الوضع في الشرق الاوسط واوضاع القارة الافريقية وامريكا اللاتينية والقضية الكمبودية والافغانية اضافة الى قضايا دولية اخرى.

وقد اكد البيان الختامي الصادر عن القمة عن تضامن دول الحركة مع الشعب اللبناني في الدفاع عن اراضيه ضد الاعتداءات الاسرائيلية ودعمهم الحازم لتحقيق وحدة الاراضي اللبنانية اضافة الى مناشدة الدول الكبرى التخفيف من حجم المواجهة والدعوة لتوجيه العلاقات الدولية بالاتجاه الصحيح ودعم اقتصاديات الدول النامية وادانة الارهاب والاتجار بالمخدرات وضرورة تنشيط الحوار بين الشمال والجنوب.

وعلى صعيد الوضع في الشرق الاوسط دان البيان الختامي ممارسات قوات الاحتلال في

الاراضي العربية المحتلة، ودعم الانتفاضة والدعوة لمقاطعة اسرائيل دوليا.

١٠ – مؤتمر جاكرتا ١٩٩٢:

عقدت هذه القمة بمشاركة ١٠٣ دول غير منحازة وقد اكد البيان الختامي الصادر عن القمة على ضرورة ايجاد تسوية عادلة وشاملة للوضع في الشرق الاوسط وادانة السياسة الاسرائيلية في الاراضي العربية المحتلة.

– الاشادة بالتطورات الايجابية في لبنان والتقدم الحاصل في المصالحة الوطنية وادانة استمرار الاعتداءات الاسرائيلية على جنوب لبنان والدعوة لتنفيذ القرار ٤٢٥.

– ادانة الحرب في البوسنة والهرسك والدعوة لازالة معسكرات الاعتقال التي اقامها الصرب على الاراضي البوسنية.

– الدعوة لعقد مؤتمر لوزراء الزراعة في البلدان النامية ودعم التعاون الاقتصادي بينها وادانة نظام الفصل العنصري.

– اعربت القمة عن القلق من مضاعفة ديون البلدان النامية وتنشيط عمل الامم المتحدة والتأكيد على الطابع الكوني لقضية حقوق الانسان وزيادة المساعدات الدولية المخصصة لقضايا التنمية في العالم الثالث حتى عام ٢٠٠٠.

● حركة عدم الانحياز والقضايا العربية:

احتلت القضايا العربية حيزا واسعا وهاما في اجتماعات اللجان الوزارية والهيئات ومؤتمرات القمة لحركة عدم الانحياز، إذ وقفت هذه الحركة طوال السنوات الماضية من تاريخها الى جانب الحقوق العربية والنضال المشروع الذي تخوضه الامة العربية في مواجهة المشروع الصهيوني في المنطقة.

واستمرار لهذه المواقف لم يخل اي بيان ختامي صدر عن الحركة من الاشارة الى دعم دول الحركة لمشروعية النضال العربي وادانة الاعتداءات الاسرائيلية والاستيطان والدعوة الى مقاطعة اسرائيل دوليا والدعوة لاقرار السلام العادل والشامل في المنطقة القائم على انسحاب اسرائيل من الاراضي العربية المحتلة والاعتراف بالقرارات الدولية.

ومنذ مؤتمر باندونغ لعام ١٩٥٥ وحتى اجتماع مكتب التنسيق الذي عقد في شهر نيسان الماضي ١٩٩٥ في اندونيسيا الذي حضره وزراء خارجية ٩٧دولة غير منحازة بمناسبة مرورا اربعين عاما على تاسيس الحركة لم تنقطع دول الحركة عن التاكيد على دعم القضايا العربية العادلة، بالنظر لما تشكله هذه القضية من حيث المبدأ من اهمية على ضوء المبادىء العامة والرئيسية التي قامت عليها الحركة وهي دعم النضال الوطني للشعوب ضد الاستعمار والانظمة العنصرية «نظرا لكون الصهيونية حركة عنصرية» توسعية يدخل النضال ضدها في صلب المبادىء العامة لحركة عدم الانحياز من خلال اعتبارها احد العوامل المهددة للامن والسلم الدوليين».

وبالعودة الى نصوص القرارات والبيانات الختامية الصادرة عن قمم الحركة العشرة يمكن رصد مجموعة المواقف التي اتخذتها الحركة بشان قضية الصراع العربي – الصهيوني والقضية الفلسطينية بشكل خاص وهي بمجموعها مواقف مشرفة تدل على عمق تفهم دول المجموعة لعدالة النضال العربي ولاهمية الحقوق العربية

المشروعة من اجل استرداد الاراضي المحتلة وحق الشعب العربي الفلسطيني في تقرير مصيره.

وقد ازدادت المواقف الصادر عن الحركة كثافة واتساعا بعد عدوان حزيران عام ١٩٦٧ حيث اكد مؤتمر القمة الثالث لعدم الانحياز المنعقد في لوكاسا عام ١٩٧١ ادانته للاحتلال الاسرائيل للاراضي العربية واستمرار اسرائيل في نهج التوسع كما اكد من جديد على «عدم جواز الاستيلاء على الاراضي بالقوة ودعا الى انسحاب قوات الاحتلال من الاراضي العربية المحتلة تنفيذا للقرار ٢٤٢ كشرط لاحلال السلام في المنطقة، والتوصية الى الامم المتحدة لاتخاذ كافة التدابير اللازمة لحمل اسرائيل لوقف عدوانها والاستجابة لمتطلبات السلام.

فيما اكد البيان الختامي للقمة الرابعة التي عقدت في العاصمة الجزائرية عام ١٩٧٣ دعم كفاح الشعب الفلسطيني المشروع ضد الاحتلال وادانة استمرار السياسة العدوانية الاسرائيلية والدعوة لتطبيق مضمون اتفاقية جنيف الرابعة لعام١٩٤٩ على الاراضي العربية المحتلة مع التاكيد على مساندة نضال مصر وسورية والاردن لاسترجاع الاراضي المحتلة والتنديد بالدعم السياسي والعسكري والاقتصادي الذي تقدمه الولايات المتحدة لاسرائيل، اضافة الى الترحيب بقرار الدول الاعضاء في الحركة بقطع علاقاتها الدبلوماسية مع اسرائيل ودعوة المجتمع الدولي الى مقاطعة اسرائيل دبلوماسيا وعسكريا واقتصاديا.

واستمرارا لهذه المواقف اكد القرار الخاص بالشرق الاوسط الصادر عن القمة الخامسة /كولومبو ١٩٧٦/ على المبادىء التالية:

١ – التزام دول عدم الانحياز بتاييد الحق العربي ودعم نضال الشعب الفلسطيني.

٢ – يؤكد المؤتمر ان السلام العادل والشامل في الشرق الاوسط يجب ان يقوم على النقاط التالية:

أ – انسحاب اسرائيل الفوري والتام وغير المشروط من الاراضي العربية المحتلة عام ١٩٦٧.

ب – استعادة الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني.

ج – ادانة كافة اجراءات التغيير والاستغلال والتخريب التي تمارسها اسرائيل في الاراضي العربية المحتلة.

٣ – يدين المؤتمر قيام الاحتلال الاسرائيلي بسرقة الثروات القومية ومصادر المياه في الاراضي العربية المحتلة والاصرار على «سياسة فرض الامر الواقع وبناء المستوطنات «وهو الامر الذي يشكل عائقا امام التسوية العادلة لمشكلة الشرق الاوسط.

٤ – مطالبة دول الحركة بقطع علاقاتها الدبلوماسية والاقتصادية مع اسرائيل لعدم انصياعها لقرارات الامم المتحدة ولتحديها للقانون الدولي.

ويشكل القرار الصادر عن قمة هافانا السادسة للحركة عام ١٩٧٩ حول الوضع في الشرق الاوسط نقطة هامة ونوعية من حيث شموليته لكافة جوانب المشكلة القائمة في المنطقة وتاييده الكامل للحقوق العربية الثابتة على ضوء التطورات والمستجدات الحاصلة في المنطقة.

فقد اعتبر القرار «... ان مساندة دول عدم الانحياز للدول العربية لتحرير اراضيها المحتلة وللشعب العربي الفلسطيني لاستعادة حقوقه هي مسؤولية ثابتة وواجب تحتمها مبادىء عدم الانحياز واهدافها....».

واعتبر القرار: ان الوقت قد حان لاتخاذ التدابير الزجرية التي نص عليها الفصل السابع لميثاق الامم المتحدة وتطبيقها على اسرائيل بسبب تماديها في انتهاك الميثاق ورفضها تنفيذ القرارات الدولية ومواصلتها للعدوان على الدول العربية والشعب الفلسطيني...»

وعلى ضوء قناعة دول عدم الانحياز بضرورة اتخاذ كافة الاجراءات العملية الحازمة لمواجهة تمادي العدوان فقد اكدت الحركة بشكل عام على مايلي:

١ - القضية الفلسطينية هي جوهر مشكلة الشرق الاوسط ولب الصراع وتشكلان معا كلا لايتجزأ في المعالجة وعلى هذا فلايمكن تجزئة الحل او قصره على بعض اسباب النزاع دون غيرها، وكما لايمكن اقامة سلام جزئي اذ لابد ان يكون السلام شاملا لكل الاطراف.

٢ - السلام العادل في المنطقة لايمكن ان يقوم الا على اساس انسحاب اسرائيل الكامل من كل الاراضي الفلسطينية والعربية المحتلة.

٣ - القدس جزء لايتجزأ من الاراضي العربية المحتلة ولابد من انسحاب اسرائيل الكامل منها وغير المشروط واعادتها الى السيادة العربية.

٤ - بطلان الاستيطان الصهيوني في الاراضي العربية المحتلة واعتباره عقبة في وجه السلام.

٥ - دعوة بلدان حركة عدم الانحياز للانضمام الى نظام المقاطعة العربية ضد اسرائيل وتنسيق مجهوداتها في هذا المجال مع بقية دول العالم الثالث.

٦ - تاكيد وحدة لبنان ارضا وشعبا وسيادته وادانة الاعتداءات الاسرائيلية على اراضيه.

٧ - دعوة الجمعية العامة الى عقد جلسة تكرس لدراسة الوضع في الشرق الاوسط بغية اتخاذ التدابير المؤدية لاحقاق الحقوق العربية ودعوة اسرائيل للانسحاب من الاراضي الفلسطينية والاراضي العربية المحتلة.

٨ - ادراج بند «الوضع في الشرق الاوسط» على جدول اعمال مؤتمرات وزراء خارجية دول عدم الانحياز واجتماعات مكتب التنسيق وفي الاجتماع الذي عقده مكتب التنسيق لدول الحركة على هامش الاحتفال بالذكرى الاربعين لقيام الحركة. اكد البيان الختامي الصادر على دعم الموقفين السوري واللبناني في اطار عملية السلام واعتبر وزراء خارجية الحركة المجتمعين ان «كل الاجراءات والاعمال التي اتخذتها اسرائيل بضم الجولان بالقوة لاغية وباطلة وليس لها أي أثر قانوني باعتبارها تشكل خرقا فاضحا للقانون الدولي».

كما قدر الوزراء الجهود التي قامت بها الحكومتان السورية واللبنانية من اجل اتاحة الامكانات امام تحقيق تقدم في عملية السلام وطالبوا اسرائيل بالانسحاب الكامل من الجولان السوري المحتل ومن الاراضي اللبنانية تنفيذا لقرارات مجلس الامن ووفقا للقانون الدولي ومبدأ عدم جواز اكتساب الاراضي بالقوة.

واكد البيان الختامي دعم الحركة لعملية السلام التي انطلقت في مؤتمر مدريد عام ١٩٩١ والتي تهدف الى التوصل الى سلام شامل وعادل ودائم في الشرق الاوسط يقوم على قرارات مجلس الامن رقم ٢٤٢ - ٣٣٨ و ٤٢٥ ومبدأ الارض مقابل السلام بما يضمن انسحاب اسرائيل من الاراضي العربية المحتلة.

كما دعا البيان الى انشاء منطقة خالية من الاسلحة النووية وكافة اسلحة الدمار الشامل في الشرق الاوسط...» وتاكيد عالمية معاهدة حظر انتشار الاسلحة النووية ودعوة اسرائيل الى الانضمام الى المعاهدة ووضع كافة منشآتها تحت رقابة الوكالة الدولية

للطاقة الذرية كشرط لتحديد المعاهدة.

● حركة عدم الانحياز والمتغيرات الدولية:

كان النضال ضد الاستعمار القديم والحديث ومحاربة سياسة الاستقطاب والدفاع عن الاستقلال الوطني لبلدان العالم الثالث احد اهم المبادىء الاساسية التي قامت عليها اصلا حركة عدم الانحياز ليس من أجل «قوة عالمية ثالثة» لتاجيج الصراع القائم، **وانما للدفاع عن الشعوب الافرو اسيوية والامريكية واللاتينية التي تشكل ثلاثة ارباع سكان الكرة الارضية وحقها في الحياة الحرة الكريمة بعيدا عن الهيمنة السياسية والعسكرية والاقتصادية** التي ارادت دول المعسكر الغربي في مرحلة مابعد الحرب العالمية الثانية ان تفرضها على هذه الشعوب.

ومن خلال هذا المنظور وجدت منظومة عدم الانحياز مبررات وجودها واستمرارها واتساعها لتشمل على اكثر من مئة دولة يجمع بينها جميعها مجموعة من العوامل التي اتسم بها العالم الثالث.

صحيح ان الحركة وجدت في الاتحاد السوفياتي السابق وبلدان المنظومة الاشتراكية داعما لتوجهاتها على الصعيد الدولي في معاداة الغرب الذي يطمح على الدوام الى تمزيقها وتفتيت وحدتها على صعيد القرار السياسي والاقتصادي لانه كان معنيا بكل المشكلات التي تعاني منها دول الحركة ، وهي الديون المتراكمة، استمرار التخلف، الصراعات الاقليمية، التهديدات العسكرية الغزو الفكري والاقتصادي، وهي المشكلات التي كانت على الدوام من اكبر نقاط الضعف التي عانت منها بلدان حركة عدم الانحياز منذ نشاتها وحتى الان والتي اوقعت العديد من الصراعات بين الدول المنتمية للمنظومة مثل: الهند وباكستان، العراق، وايران وتفكك بعض الدول على اساس عرقي مثل جمهورية يوغسلافيا السابقة ومن ثم اعتبار بلدان العالم الثالث مختبرا للتجارب السياسية والاقتصادية في ظل النظام الدولي الجديد الا ان هذه المشكلات جميعها لم تلغ المعطيات الاساسية التي قامت على اساسها الحركة كمنظومة للدفاع عن مصالح البلدان النامية في فترة الحرب الباردة يمكن ان تستمر بنفس الفاعلية والتاثير فيما اذا توفرت البنية الصادقة وتجمعت الاهداف التي ارادها مؤسسو الحركة الاوائل لتصب في ذات الاهداف.

ان مرحلة الحرب الباردة التي نشات في خضمها الحركة قد انتهت بتفكك القطب الاخر الا ان المشكلات التي كانت مطروحة كتحديات في مواجهة دول الحركة لازالت كما هي وهي تزداد اتساعا وتعقيدا الامر الذي يمكن اعتباره بمثابة الرد على الدعوات الجديدة المشككة بقدرة وفاعلية الحركة وقدرتها على الاستمرار في ظل المتغيرات الجديدة بل ان الحركة في الوقت الراهن تبدو اكثر من أي وقت بحاجة ماسة لرأب الصدع الذي اعتراها في السنوات الاخيرة بسبب المؤامرات الخارجية التي كانت ولازالت تستهدف وجودها واستمرارها بعد ان استطاعت ان تثبت نفسها في مجريات السياسة الدولية وعلى صعيد الامم المتحدة والمنظمات الدولية الاخرى كمدافع عن قضايا العالم الثالث المصيرية وفي الدعوة لمقاومة سياسات القهر والهيمنة والتسلط والعدوان ومن خلال دعواتها المتكررة لاعادة صياغة النظام الاقتصادي والاعلامي الجديد القائم على تحقيق المزيد من المشاركة الفاعلة للبلدان النامية في صياغة القانون الدولي الرافض لفلسفة الاستقطاب والمكاييل المزدوجة السائدة في ظل المتغيرات الدولية الجديدة.

● وثيقة:

وبمناسبة احتفال حركة عدم الانحياز بالذكرى الاربعين لانعقاد مؤتمر باندونغ الاسيوي - الافريقي الذي شكلت مبادئه العشرة الاساس لقيام حركة عدم الانحياز وجه الرفيق المناضل حافظ الأسد الامين العام للحزب - رئيس الجمهورية رسالة للرئيس الاندونيسي سوهارتو بصفته رئيسا لحركة عدم الانحياز حدد فيها موقف سورية من الحركة واكد فيها على ضرورة التمسك بمبادىء الحركة واهمية تفعيل دورها وماتتعرض له الحركة في اعقاب انتهاء الحرب الباردة من حملات للتشكيك بدورها واستمرارها.

ونظرا لاهمية الرسالة فقد قرر مكتب التنسيق الذي اجتمع في باندونغ في الفترة من ٢٤ - ٢٧ نيسان الماضي على مستوى وزراء الخارجية لتوزيعها باللغتين العربية والانكليزية في كراس خاص على الوفود المشاركة.

ولنفس الاسباب التي استند اليها مكتب التنسيق التابع للحركة لتوزيع نص الرسالة واهميتها نورد النص الحرفي الكامل لها كما نشرته «البعث» بتاريخ ١٩٩٥/٤/٢٤:

«السيد الرئيس سوهارتو رئيس الجمهورية الاندونيسية
رئيس حركة عدم الانحياز
باندونغ - أندونيسيا

يطيب لي باسم الجمهورية العربية السورية التي كان لها شرف المشاركة في المؤتمر الاسيوي - الافريقي الاول في باندونغ ان اهنئكم واهنىء بلادكم الصديقة التي احتضنت اللقاء التاريخي قبل اربعين عاما. ذلك اللقاء الذي تحتفل حركة عدم الانحياز اليوم باحياء ذكراه في مدينة باندونغ نفسها بعد ان اصبحت تضم في عضويتها اكثر من مئة دولة.

وبهذه المناسبة العظيمة يدعونا واجب الوفاء ان نتذكر ببالغ التقدير شخصيات تاريخية فذة، كان من أبرزها عبد الناصر وسوكارنو ونهرو وتيتو ونكروما، لما قدموه من افكار خلاقة ومبادىء انسانية ارست الاساس المتين لحركة عدم الانحياز، هذه الحركة التي نمت وترعرت عاما بعد عام حتى أصبحت بفضل مبادئها وتضامن بلدانها ذات شان هام في الحياة الدولية.

لقد عبرت مبادىء مؤتمر باندونغ أصدق تعبير عن اهتمامات دول العالم الثالث وحرصها على تعزيز السلم والامن الدوليين وابعاد شبح الحرب، ورفضها لمحاولات السيطرة الاجنبية والهيمنة والتدخل في الشؤون الداخلية، وكان لجهود الحركة اكبر الاثر في دعم نضال حركات التحرر لشعوب اسيا وافريقيا وامريكا اللاتينية وتمكينها من استعادة حقوقها الاساسية، والتمتع بحقها في تقرير المصير والاستقلال والحفاظ على حرية شعوبها وكرامتها الانسانية، بعد عهود طويلة من الظلم والقهر والسيطرة الاستعمارية.

ومن المؤسف أن تتعرض حركة عدم الانحياز في اعقاب انتهاء الحرب الباردة لحملات من التشكيك بدورها وبجدوى استمرارها لكن سورية كانت في طليعة الدول الاعضاء التي دافعت عن الحركة وتمسكت بمبادئها. واكدت اهمية تفعيل دورها وبخاصة في ضوء ماافرزته المتغيرات الدولية من حروب متعددة الاشكال والدوافع وخلل خطير في العلاقات الدولية.

وتؤمن سورية بان الواقع الدولي بتداعياته وتقلباته الراهنة لابد ان يدفع بلداننا

النامية اكثر من اي وقت مضى نحو المزيد من التضامن ورص الصفوف وراء مبادىء باندونغ وتحقيق أهداف الحركة التي مازالت تواجه تحديات جسيمة هي في جوهرها اكثر خطورة من تلك التحديات التي اعتادت الحركة على مواجهتها خلال حقبة الحرب الباردة.

وفي هذا الاطار فاننا نؤكد على ضرورة توحيد جهودنا من اجل تعزيز تعاون الجنوب مع الجنوب، وتنشيط حوار الشمال مع الجنوب على اساس احترام المصالح المتبادلة، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية.

كما نرى ضرورة التنسيق الفاعل بين دولنا لتعزيز الالتزام باهداف ومبادىء ميثاق الامم المتحدة واعادة هيكلة المنظمة الدولية، بما يكفل تحقيق الديمقراطية في العلاقات الدولية ويضع حدا لازدواجية المعايير في التعامل مع القضايا الاساسية ويحول دون استخدام الامم المتحدة لخدمة مصالح ضيقة تتعارض مع المصالح العامة للاسرة الدولية.

وانطلاقا من حرصنا على تحقيق السلم والامن الدوليين فإن سورية تناضل من اجل اقامة سلام عادل وشامل في منطقة الشرق الاوسط يستند الى الشرعية الدولية وقرارات الامم المتحدة ومبدأ الارض مقابل السلام.

كما تدعو الى تحقيق عالمية حقيقية لمعاهدة حظر انتشار السلاح النووي دون اي استثناء. لان استثناء اية دولة من الانضمام لمعاهدة حظر انتشار السلاح النووي سوف يقوض مصداقية هذه المعاهدة ويجهض اهدافها الامر الذي يفتح الباب امام سباق جديد للتسلح يحمل في طياته مخاطر جسيمة على البشرية جمعاء.

ان سورية التي ترتبط مع بلدكم بعلاقات اخوية وثيقة تقدر عاليا ماقدمته اندونيسيا رئيسا وحكومة وشعبا في سبيل تعزيزدور حركة عدم الانحياز والدفاع عن مواقفها وقراراتها وتتطلع بثقة على استمرار هذا النهج لما فيه مصلحة بلدان الحركة وخير وسلام العالم متمنين لكم الصحة والسعادة ولبلادكم التقدم والازدهار».

عودة الديغولية لقيادة فرنسا

الرفيق د: عيد أبو سكة

يعلق المراقبون السياسيون عادة أهمية خاصة على الانتخابات الرئاسية الفرنسية والتي تجري كل سبع سنوات مرة،وذلك لعدة أسباب أبرزها بلاشك، يعود الى الاهمية التاريخية والسياسية لفرنسا كدولة عظمى، والى دورها في صنع القرار السياسي على خارطة العالم قديمه وحديثه. ويتعاظم هذا الدور بشكل خاص على صعيد القارة الاوربية حيث تشكل فرنسا مع المانيا قطبي ماعرف سابقا بمنظمة السوق الاوربية المشتركة ومايعرف حاليا بالاتحاد الاوربي. هذا الكيان الذي ولد بعد اتفاقية ماستريخت، وبدأ يكبر ويتسع بانضمام دول أوربية جديدة اليه، وبات من المرجح أن يكون له شان عظيم في مسالة التوازن العالمي المرتجى والمنتظر كبديل لنظام القطب العالمي الواحد...

من جهة ثانية، فإن للواقع الدستوري لمركز رئيس الجمهورية الفرنسية وطول مدة ولايته (سبع سنوات) تاثيره الكبير على خط سير السياستين الداخلية والخارجية للحكومة الفرنسية منذ أيام الجنرال ديغول وهذا ماجعل موضوع انتخابه يحظى باهتمام عالمي يكاد لايقل عن الاهتمام بانتخاب الرئيس الامريكي. ولابد هنا من التعريج بإيجاز بسيط على الواقع الدستوري واسقاطاته على آلية عمل السياسة الفرنسية.

١ - الاهمية السياسية والدستورية للانتخابات الرئاسية:

النظام السياسي الفرنسي ليس مبدئيا نظاما رئاسيا كالنظام القائم في الولايات المتحدة الامريكية، والغريب أنه ليس نظاما برلمانيا مئة بالمئة. ولتوضيح ذلك نقول: يقوم النظام البرلماني، كما هو معروف، على الفصل المرن بين السلطات في الدولة... واما بالنسبة للعلاقة بين السلطة التشريعية من جهة والسلطة التنفيذية من جهة ثانية، فتستند الى تاثير القوة الدستورية المتبادلة من قبل كل سلطة في مواجهة الاخرى.

فالبرلمان يملك حق حجب الثقة عن الحكومة مما يستدعي إقالتها من قبل رئيس الدولة (ملكاً كان أم رئيس جمهورية). وبالمقابل تملك الحكومة سلاح الطلب منه حل البرلمان واجراء انتخابات تشريعية جديدة.

في النظام الرئاسي يوجد فصل صلب، غير مرن، بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، ولاتستطيع الواحدة أن تؤثر في الأخرى... أساسا لايوجد في هذا النظام حكومة على غرار تلك الموجودة في النظام البرلماني، والوزراء عبارة عن سكرتاري دولة امام الرئيس ولايسمون وزراء... كما لايستطيع البرلمان في هذا النظام أن يحجب الثقة عن الرئيس، مثلما لايملك الرئيس أيضا حق حل البرلمان... وتبرير ذلك في فقه الحقوق الدستورية أن كليهما (الرئيس والبرلمان) منتخب من قبل الشعب بالاقتراع المباشر. اما في النظم السياسية البرلمانية فالقاعدة التي كانت سائدة ومعروفة أن يجري انتخاب رئيس الدولة من قبل البرلمان، هذا إن لم يكن ملكا جاء الى الحكم بالوراثة.

النظام السياسي والدستوري في فرنسا ينطلق من الاساس البرلماني الديمقراطي في الفصل المرن والتاثير المتبادل في الحل وحجب الثقة. والحكومة حسب نص المادة ٢٠ من دستور عام ١٩٥٨ (السائد حتى الآن) هي التي توجه وتضبط السياسة العامة للدولة... إلا أن رئيس الجمهورية، وكما نص على ذلك ايضا الدستور الفرنسي، منتخب بالاقتراع المباشر أيضا ولولاية مدتها أطول من مدة ولاية المجلس (خمس سنوات) ويحق له أن يترأس اجتماعات مجلس الوزراء وكل هذا يساهم في تكوين قوة مركزه الدستوري تجاه السلطة التشريعية وفي تاثيره على الحكومة من باب بدهي كون رئيسها الذي يسمى بالوزير الاول pre-mier ministre يعين ويقال من قبله. ونود أن نذكر، ومن باب الطرافة في هذا الصدد، أن الاقالة قد تكون في أساسها بسبب خلاف بين البرلمان ورئيس الجمهورية، ولكن رئيس الوزراء لم يقترح على الرئيس حل البرلمان فيقيله لياتي بديله وينفذ الاقتراح المطلوب وهذا ماكان سيحدث في أيار ١٩٨١ وأيار ١٩٨٨ (حيث انتخب وأعيد انتخاب فرانسوا ميتران مرشح اليسار في وقت كانت فيه الحكومة تمثل الاغلبية اليمينية في الجمعية الوطنية) لولا أن رئيسي الحكومة، ريمون بار ١٩٨١ وجاك شيراك ١٩٨٨ استبقا الاحداث في المرتين المذكورتين وتقدما باستقالتيهما.

٢ - سير العملية الانتخابية ونتائجها

كما كان مقررا لها، جرت الانتخابات الرئاسية الفرنسية في دورها الاول يوم الاحد ٢٣ نيسان الماضي، واستكملت في دورها الثاني بعد اسبوعين من ذلك - الاحد ٧ أيار الماضي - وكما كان متوقعا لكل متتبع لإستطلاعات الراي العام الفرنسي ولعملية سباق المرشحين التسعة في الدور الاول، بأن المنافسة الحقيقة ستكون محصورة بين ثلاثة منهم: واحد عن اليسار، واثنان عن اليمين. بالنسبة لمرشح اليسار ليونيل جوسبان (سكرتير عام سابق للحزب الاشتراكي ووزير تربية). فقد بدت حظوظه في دخول قصر الاليزية اقل من حظوظ مرشحي اليمين جاك شيراك وادوار بالادور، وان كان واردا، حسب استطلاعات الراي العام في الاسبوع الذي سبق الدور الاول، أن يتقدم على بالادور بنتيجة هذا الدور، لينتقل مع شيراك الى السباق الاخير في الدور الثاني. وهذا ماحدث فعلا، بيد ان المفاجاة انه اي جوسبان تقدم حتى على شيراك من خلال الدور الاول وحصل على نسبة ٢٣،٣١٪ من اصوات المقترعين فحل أولا، تلاه شيراك بنسبة ٢٠،٨٤، وحل بالادور بالمرتبة الثالثة بنسبة ١٨٪ اما المفاجاة الاهم فكانت النتيجة القوية والصاعقة التي حصل عليها زعيم اليمين المتطرف جان ماري لوبين والتي بلغت ١٥٪ من الاصوات. ويلاحظ أن هذه النسبة قريبة جدا من نسبة

ماحصل عليه الفاشيون الجدد في ايطاليا ١٤٪ في انتخابات الادارة المحلية التي جرت بنفس التوقيت الذي انتهت به الانتخابات الرئاسية الفرنسية. وهذا دليل في اعتقادنا، على أن صعود الفاشية في اوروبا إنما هو صعود منسق ومتناغم،وبشكل خاص، في كل من فرنسا والمانيا وايطاليا وهي الدول الاهم في هذه القارة.

وفي الواقع، تكمن أسباب تقدم جوسبان على شيراك بنتيجة الدور الاول، في ديناميكية وفاعلية الحملة الانتخابية التي خاضها جوسبان بمعونة معظم قادة الحزب الاشتراكي وفي مقدمتهم ميشيل روكار وبيير موروا وهنري ايمانويللي ولوران فابيوس، اضافة الى جاك ديلور الذي كان محط انظار اليسار الفرنسي لخلافة ميتران على سدة الرئاسة لو لم يعزف عن ترشيح نفسه بتاريخ ١١/١٢/١٩٩٤.

لقد بذل ديلور قصارى جهده من أجل جوسبان، وكانت ابنته مارتين اوبريه وزيرة العمل في اخر حكومة اشتراكية مديرة حملة جوسبان والناطقة الرسمية بإسمه.

والواقع ان للنتيجة النهائية التي حصل عليها المرشح الاشتراكي في الدور الثاني والبالغة ٤٧،٣٦٪ مقابل ٥٢،٦٤٪ لشيراك دلالات هامة:

أولها: لقد اكدت هذه النتيجة الكبيرة فاعلية الحملة التي قام بها الاشتراكيون وحلفاؤهم، وهي تؤكد بان قوى اليسار الفرنسي اكثر قدرة من قوى اليمين على حشد قواها والدفع باوراقها الرابحة من خلال الدور الثاني للانتخابات الرئاسية... وهي قادرةكذلك على القيام باختراق سياسي كما حصل عامي ١٩٨١ و ١٩٨٨.

ولئن كان هذا الاختراق لم يؤد الى قلب الموازين وايصال المرشح الاشتراكي الى سدة الرئاسة، إلا أنه فعل فعله السياسي في النتيجة، بحيث لم يستطع شيراك، رغم فرحة الانتصار أن يخفي امتعاضه منه... لقد حصلت قوى اليمين بمجموع أحزابها في الدور الاول على اكثر من ٦٠٪ من اصوات الفرنسيين بينما لم يحصل شيراك (وهو مرشح اليمين) في الدور الثاني على أكثر من ٥٢،٦٤٪ والسؤال الذي يطرح نفسه هنا: أين ذهبت الثمانية بالمائة من الاصوات في الدور الثاني؟ مع العلم بأن نسبة الامتناع عن التصويت غير ذي بال حسب رأي الاخصائيين بتحليل النتائج.

ثاني هذه الدلالات: تكمن في بروز شخصية ليونيل جوسبان وامكانية التفاف قوى اليسار الفرنسي حولها. وهذا مبعث أمل جديد للحزب الاشتراكي الذي أصيب خلال السنتين الماضيتين بانتكاسات عدة أبرزها الفشل في الانتخابات البرلمانية التي جرت عام ١٩٩٣ والانتخابات المحلية التي جرت في عام ١٩٩٤ مما أثر على وحدة ورؤية قيادته حيال المستقبل. ولعل تعليق أحد المحللين السياسيين الفرنسيين حول نتائج الانتخابات الرئاسية بالنسبة لشخصيتي شيراك وجوسبان **بان شيراك عمل من اجل حاضره بينما عمل جوسبان من اجل مستقبله،** لهو تأكيد لهذه الدلالة التي أفرزتها الانتخابات الاخيرة.

تأتي بعد ذلك الى الواقعة الاهم مما أفرزته الانتخابات **والمتمثلة بفوز المرشح الديغولي جاك شيراك واعتلائه سدة الرئاسة الفرنسية خلفا لفرانسوا ميتران فالحظ في رئاسة فرنسا بعد ميتران كما كان متوقعا اقرب الى شيراك منه الى غيره وهذا الامر يستند بشكل أساسي الى الانتصارات الساحقة التي حققها اليمين الفرنسي (وحزب التجمع من اجل الجمهورية - الديغولي - بشكل خاص) في كل من الانتخابات التشريعية لعام ١٩٩٣ والانتخابات البلدية لعام ١٩٩٤.** علما بأن هذا

التوقع جاء في فترة كانت فيها استطلاعات الرأي العام الفرنسي بمجموعها تشير الى تقدم ادوار بالادور على شيراك وغيره وبشكل اعتقد خلاله بعض المراقبين أنه سيد الاليزية القادم من دون منازع. **وتكمن في الواقع أسباب التحول في موقف الرأي العام الفرنسي لصالح شيراك (خاصة خلال الاسابيع الاخيرة التي سبقت الانتخابات) في تركيزه على المسائل الداخلية الاكثر حساسية بالنسبة للفرنسيين وفي مقدمتها مسألة البطالة. ومما لاشك فيه أيضا أن لديناميكية الحملة التي قادها شيراك بمعونة عدد من المساعدين مثل الان جوبيه وفيليب سيغان وابنة شيراك كلود وغيرهم، تأثيرا واضحا على تحول الناخب الفرنسي من صفوف بالادور الى صفوف شيراك، سيما وان هذه الحملة قد تزامنت مع الاعلان عن فضيحة التنصت على الهواتف وفضائح سياسية ومالية اخرى طالت عددا من الوزراء في حكومة بالادور.**

٣ - الديغولية الجديدة والتحديات التي تواجهها.

اذا الديغولية الجديدة دخلت قصر الاليزية في أيار ١٩٩٥... ويمثلها رجل متمرس في العمل السياسي ولد في باريس بتاريخ ٢٩ تشرين الثاني ١٩٣٢، هو إبن وحيد لمدرس أصبح فيما بعد رجل اعمال. دخل شيراك سنة ١٩٦٢ معترك الحياة السياسية بوظيفة مدير مكتب رئيس الوزراء آنذاك **جورج بومبيدو**، ثم أصبح نائبا في الجمعية الوطنية «البرلمان» منذ عام ١٩٦٧ ولم يفارقه حتى عشية مراسم الاستلام والتسليم بينه وبين ميتران. عهدت اليه سابقا حقائب وزارية عدة (سكرتارية الدولة للاستخدام، وسكرتارية الدولة للموازنة، ووزير مفوض للعلاقات مع البرلمان، ووزير زراعة، ووزير داخلية) قبل أن يصبح رئيسا للوزراء من ١٩٧٤ الى ١٩٧٦، ثم عمدة منتخبا لمدينة باريس حتى ١٦ أيار. كذلك تسلم رئاسة الوزارة من ١٩٨٦ الى ١٩٨٨. وهو أخيرا مؤسس ورئيس الحزب الديغولي المعروف باسم التجمع من اجل الجمهورية منذ عام ١٩٧٦. **ولقد خاض الانتخابات الرئاسية ثلاث مرات:** في عام ١٩٨١ حصل في الدور الاول على نسبة ١٧،٩٩٪ فحل ثالثا بعد جيسكارديستان ٢٨،٣١٪ وفرانسوا ميتران ٢٥،٨٤٪ لذا لم يستطع تخطي عتبة الدور الاول. في عام ١٩٨٨ **تخطى هذه العتبة وانتقل مع ميتران** الى المنافسة من خلال الدور الثاني لكنه خسرها... أما المرة الثالثة فقد كانت «الثابتة» كما يقولون في أمثالنا الشعبية.

ان الديغولية الجديدة دخلت قصر الرئاسة، واستطاع الديغوليون بزعامة شيراك استعادة ملك ضائع منذ احدى وعشرين سنة (اي منذ **أخفق مرشحهم جاك شابان دلماس** أمام فاليري جيسكار ديستان عام ١٩٧٤)... وثمة سؤال نظنه على قدر كبير من الاهمية:

أما زال للعربة الديغولية بريقها الذي كان؟... أيام كان في داخلها الجنرال شارل ديغول وصحبه أمثال **جورج بومبيدو وميشيل دوبريه وموريس كوف دي مورفيل وجاك شابان دلماس وبيير ميسمير وميشيل جوبير وغيرهم من بقية أفراد الطاقم الحالم بفرنسا القرار المستقل، القرار الرافض لنزعة الهيمنة والعدوان، والعادل في معالجته لقضايا الشعوب بحيث استطاع (ولعل هذا أهم انجازات الديغولية) اخراج فرنسا من مستنقعات الحروب القذرة في فيتنام والجزائر.**

ويحق **لنا نحن العرب**، ربما أكثر من غيرنا، أن نطرح مثل هذا السؤال لاعتقادنا

بضرورة أن يكون للاتحاد الاوربي دور اكثر فاعلية في الملفات العالمية الساخنة «وملف الشرق الاوسط في مقدمتها»... ومما لاشك فيه ان فرنسا هي قطب الاتحاد الاوروبي ومحركه الاساسي، وأن لرئيس جمهوريتها، دستوريا وفعليا (كما ذكرنا سابقا) تاثيره الكبير على خط سير السياستين الداخلية والخارجية للحكومة الفرنسية.

في اليوم التالي لإعلان النتائج، أي الاثنين ٨ أيار، قام شيراك بزيارة الى ميشيل دوبريه في منزله (دوبريه هواول رئيس وزراء لديغول بعد تاسيس الجمهورية الخامسة عام ١٩٥٨)، كما سمي ابن دوبريه وزيرا للداخلية في حكومة آلان جوبيه التي شكلت مساء يوم الاستلام والتسليم. وفي هذا اليوم ايضا، قام شيراك بزيارة ضريح ديغول في قرية كولومب ليدوز اكليز... لقد أراد شيراك بهذه الخطوات اعطاء الانطباع بعزمه على متابعة مابدأه الديغوليون الاوائل، ومعروف عن شيراك بانه ضخاخ مبادرات ان على صعيد السياسة الداخلية أو على صعيد السياسة الاوروبية والعالمية.

بالنسبة للزعماء الاوروبيين، فقد رحبوا جميعهم بفوز شيراك معربين عن يقينهم بانه سيواصل السعي لبلوغ هدف الوحدة في اوروبا... ومن هذه الناحية لايقل شيراك حماسة عن سلفه ميتران ولا عن جاك ديلور تجاه تحقيق اوروبا القوية والفاعلة على مستوى القرار الدولي. كما رحب الرئيس الروسي يلتسين بفوز شيراك، واعرب عن امله بتعزيز وتوطيد العلاقات بين روسيا وفرنسا لما لذلك من دور هام في الحفاظ على التوازن الدولي والاستقرار لبناء أوروبا الموحدة.

اما في الولايات المتحدة الامريكية، فرغم التعليقات الايجابية التي صدرت عن المسؤولين فيها، ورسالة التهنئة التي ارسلها الرئيس بيل كلينتون فقد بدا واضحا أن الترحيب لم يكن بحجم الترحيب الالماني او البريطاني على سبيل المثال... ولعل الامر في جذوره كامن في العقدة الامريكية القديمة من الديغولية بغض النظر عما سيكون عليه مستوى الغزل السياسي بين البلدين في ظل قيادة شيراك التي ستمتد الى العام ٢٠٠٢.

ومن الواضح، ان المشاكل الفرنسية الداخلية ستكون الشاغل الأكبر للرئيس الجديد وفي مقدمتها البطالة LE CHOMAGE واللامساواة INEGALITEفلابد له، كما صرح اثناء حملته، من أن يسعى بطرق غير عادية لخلق فرص عمل جديدة لمئات آلاف العاطلين عن العمل. ومن مشكلة البطالة الى مشكلات التضخم الاقتصادي وإعادة النظر بهيكلية الدولة والمؤسسات فالمشاكل الاجتماعية والبيئية المتعددة كمسالة استمرار أو وقف التجار النووية الفرنسية (الجدير ذكره أن المرشح الاشتراكي ليونيل جوسبان كان قد نادى بوقف هذه التجارب وقفا تاما، في حين شدد شيراك في كلمته يوم تسلمه مهامه، على ثبات موقف فرنسا بالنسبة للتجارب النووية مؤكدا على أن هذه التجارب ستستمر ريثما تتوافر القدرة على استبدالها بوسائل اخرى).

ومما لاشك فيه، بأن هذه المشكلات وغيرها المدونة في مفكرة الرئيس الجديد لفرنسا، ومفكرة رئيس وزرائه آلان جوبيه، هي المحك الاول لمدى ارتباط الرأي العام الفرنسي به ومدى تاييده للسياسات التي سيتخذها وحكومته خلال المرحلة القادمة.

لقد تشكلت حكومة جوبيه مساء ١٧ ايار من اثني واربعين وزير دولة (وزير مفوض) ووزير وسكرتير دولة، ولوحظ على هذه الوزارة عدالة توزيع الحقائب بين الديغوليين وحلفائهم في الاتحاد من اجل الديمقراطية (الذي يتزعمه الرئيس

الأسبق فاليري جيسكارديستان). ولوحظ بان متوسط أعمار الطاقم الوزاري يميل عموما الى الشباب. كما تميزت الوزارة الفرنسية الجديدة باعلى نسبة مشاركة للنساء في تاريخ الحكومات الفرنسية (اثنتا عشرة وزيرة وسكرتيرة دولة).

من المؤكد، على صعيد آخر، أن تحظى السياسات المتخذة لمواجهة القضايا العالمية المعقدة كقضية الحرب في يوغسلافيا السابقة، وقضية السلام في الشرق الاوسط على سبيل المثال باهتمامات القيادة الفرنسية الجديدة... ومن المتوقع ان تشهد المرحلة القادمة مبادرات بخصوص هاتين القضيتين وغيرهما ربما تكون فرنسية محضة، وربما في إطار الاتحاد الاوروبي وعبر محوره الاساسي فرنسا - ألمانيا. (نشير بالمناسبة الى أن أول لقاء لشيراك مع زعيم دولة اجنبية كان مع المستشار الالماني هلموت كول بعد يوم واحد على تسلمه مهامه الدستورية).

يحضر الى الذهن بهذه المناسبة موقف للجنرال شارل ديغول لايمكن لنا نحن العرب ان ننساه، لأن العرفان بالجميل بعض من خصائلنا التي لم ترحل بعد... يوم العدوان الاسرائيلي على الامة العربية ٥ حزيران ١٩٦٧، استدعى ديغول سفير اسرائيل في فرنسا ليقول له كلمتين اثنتين وينهي بعدهما المقابلة:

أنتم معتدون...

ثم أصدر بعد ذلك قراره الشهير بوقف مبيعات الاسلحة الفرنسية لاسرائيل. نامل أن تكون مواقف الرئيس الفرنسي الجديد (وهو مؤسس حزب الديغوليين عام ١٩٧٦) شبيهة بمواقف الجنرال ديغول من كل القضايا العادلة في العالم. وإلا فسيكون ثمة بون مابين ديغولية الامس وديغولية اليوم.

دراسات فكرية

الثقافة العربية والمهام التاريخية الراهنة

الدكتور فايز عز الدين

ثمة مقومات تستند اليها الشخصية القومية للامة، ولعل الثقافة تحتل المركز الهام من بين هذه المقومات المعنية حيث ان الثقافة تمثل صورة حياة الامة، وصيرورة هذه الحياة عبر التواريخ الموغلة في القدم، أو عبر ازمنة الوجود: الماضي، والحاضر، والمستقبل.

فإذا كانت في العصور الغابرة امم شيدت حضاراتها ثم لظروف تاريخية ماقد اندثرت وزالت دولتها فإن ماسيبقى شاهدا عليها هو تراثها الثقافي بجانبيه: المادي (الحضارة)، والذهني (الوعي). فالموروث الثقافي الذي يكون بمثابة الحاصل التاريخي البشري هو الذي يحفظ للأمة وجودها، ولو على رفوف التاريخ، والمتاحف في حالة اندثارها.

ان كافة اشكال الوعي الثقافي من (فلسفة، وعلم، وآداب، وفنون،، وتربية، وحقوق، وجمال، وفنون) لابد ان تعكس – هي الاخرى– خصوصية حياة الامة في ظرف تاريخي مامن حياتها التاريخية، كما إنها لابد أن تعبر عن آلية الطموح الاجتماعي للامة في مواجهة القضايا المصيرية، ولاسيما حين يتعلق الامر بأن تكون الامة او لاتكون في ظروف عصيبة تتهددها.

وانطلاقا من ذلك فالثقافة العربية – عبر التاريخ العربي منذ جاهلية العرب الى يومنا هذا – اتسمت بثقافة المواجهة ، واستكملت اعمدتها الرئيسية في جو صراع الامة ضد المؤثرات الخارجية التي تستهدف كيانها –اي كيان الامة – أو ضد ارتباط بعض القوى في الداخل مع تلك المؤثرات المعنية. وفي الحالتين لم تكن الثقافة العربية – بما تملك من وسائل التفكير، واشكال التعبير – محايدة. او مرآتها معتمة لاتنطبع عليها احداث الامة. وخصوصيات تحركها المتواصل باتجاه اهدافها الانسانية العادلة.

والحال فقد كانت الثقافة العربية – بمحتواها الاجتماعي الانساني – ثقافة التحرر من كافة اشكال القهر، والاحتلال واغتصاب اماني الشعب. كما كانت ثقافة التفتح في افق عالمي يبنى على شرعة التلاقح، والافادة المتبادلة بروح الاخذ، والعطاء في

كل مافيه من خير للمجتمع الانساني، او التقدم و الازدهار في الحياة المادية والروحية للامم.

ومنذ ان سقطت الدولة القومية للعرب في القرن الثاني عشر الميلادي الى اليوم لاتزال ثقافتنا العربية تحمل طابعها القومي التوحيدي، وتأبى على الذين اغرقتهم مستنقعات الاقليمية الجغرافية، او الانعزالية السياسية ان يصلوا الى اية نسبة من النجاح في خططهم هذا المناهض للوضع الطبيعي للامة العربية في الوحدة السياسية والاجتماعية وتلعب – أي الثقافة – الدور التوحيدي عبر اسقاط مايضعه العامل الخارجي من فوارق بين العرب، وحث الوجدان العربي على اليقظة الوجدانية، وصحوة الضمير القومي التي لابد ان تزول معها كافة سياسات التجزئة، او الاحلام القطرية الضيقة، او الحدود المصطنعة التي وضعها الاستعمار منذ مؤتمر كامبل بنرمان(١٩٠٥) الى سايكس بيكو التي نفذت بعد الحرب الكونية الاولى وخروج العثمانيين من ارض العرب.

وفي عصرنا الحاضر حين نشهد تحولات لها طابع الزلزلة على الصعيد الدولي، تنفرد فيها قطبية واحدة في فرض السياسة الدولية على مؤسسات الامم المتحدة، ولم يعد فيها من يتمكن من خلق التوازن لصلحة الامم والشعوب التي لاتزال مشغولة بمهمات مشروعها التحرري على الصعيدين: القومي، والانساني، فإن مايبرز الى صدارة الاهتمام لدى العرب المنتمين لعروبتهم ولدى الثقافة العربية التي تحمل هموم الامة هو:

أولا: فتح الحوار بين المثقفين العرب من أجل تفهم علمي معرفي للذي يجري على صعيد العصر، ومنعكسه الراهن على الواقع العربي، ومقدار تأثيره – ايجابا او سلبا – على احلام العرب في قيام الدولة القومية شأن امم الارض المختلفة ، مع وجود التابو الاستعماري المستمر على قيام هذه الدولة.

ثانيا: تناول المبادرة – من قبل المثقفين العرب – حول المسألة الاهم وهي فرز الدعوات الثقافية التي ترتبط بعجلة المصالح الغربية، ولاتنظر الى مصير العرب، والعروبة، من الدعوات التي تستنهض الامة العربية من اجل دور تحرري انساني، حضاري يؤكد شخصيتها التاريخية، ويؤصل الشخصية القومية الحاضرة للعرب، لاسيما وهم اليوم في اختبار الوجود، او اللاوجود عبر معركة السلام القائم على العدل، والدور القومي، المبدئي لدولة الصمود سورية، وقائدها العربي المخلص الرفيق المناضل حافظ الأسد، ومايضاف لذلك من تنسيق كامل مع لبنان الشقيق.

ثالثا: اليقظة المطلوبة من كافة المثقفين العرب للمحاولات الاستعمارية – الصهيونية بخصوص اعاد التشكيل في البنية الكفاحية للثقافة العربية بهدفية تغيير الاعمدة الرئيسة لهذه الثقافة، واستبدالها بالمنظومة المعرفية التي تسوّق – عبر الماكينة الاعلامية الدولية المسيطر عليها – ويراد منها أن تمارس التفكيك لبنية العقل العربي الراهن وخلق بنى ذهنية تستقبل التطبيع المنشود على الطريقة الصهيونية، ووفق مقتضيات المصالح الصهيونية فقط.

رابعا: اطلاق الحماس العربي للتاريخ العربي، ولتراث العرب في الفلسفة، والعلوم، والآداب، والفن، والروحيات وخلق الانفعال القومي الذي **يجدد المشروع** القومي العربي في نفوس الجماهير العربية من الخليج الى المحيط على اعتبار ان التركيز

الذي تم – في المراحل السابقة – كان ولايزال على خلق مظاهر التيئيس المختلفة لدى الجمهور العربي حتى تبقى قضية الوحدة، وقيام دولة الامة ضربا من الحلم التاريخي فقط، ولاسبيل الى الوصول اليه.

خامسا: اتخاذ الموقف الثقافي المناسب الذي يكشف زيف اللافتات الدولية المرفوعة حول النظام العالمي الجديد الذي سيوحد العالم – كما يزعمون – بايديولوجية اقتصاد السوق، وكشف اللعبة الرأسمالية الغربية بان توحيد العالم على هذا المنهج إنما هو توحيد تحت قبضة الاستعمار والهيمنة من قبل القطب الواحد الاقوى، ولابد ان تغيب مع هذا التوحيد المزيف الديمقراطية الدولية، وتضعف مؤسسات الشرعية الدولية كذلك.

سادسا: الانتباه المطلوب من الثقافة، ومن المثقفين العرب هو حول الكيفية التي يعاد فيها ترتيب الامور بما يهيء الظهور بنية ووظيفة جديدة تخترق البنيات الاجتماعية، والاقتصادية، والفكرية الموجودة لدى العرب وتمهد الطريق للشرق اوسطية **الجديدة: ثقافة، وسياسة، واقتصادا، واجتماعا، وامنا جيواستراتيجيا لاسرائيل على حساب الامن القومي العربي.**

سابعا: يقظة الثقافة والمثقفين حول سياسة اسرائيل والغرب الرأسمالي الرامية الى امتصاص موروث النضال العربي (الوطني والقومي) باعتباره احد اكبر منطلقات التوحيد بين العرب. والدعوة الى طي الماضي والدخول في العالم الجديد على اساس الاندماج في البنية الصهيونية المقدمة بصورة الشرق اوسطية الجديدة.

ثامنا: التقاط بعض المثقفين العرب من وهدة الخروج من دم الامة، وتوظيف عقولهم في خدمة المشروع الصهيوني في منطقتنا العربية، والحؤول دون ان يكون لهم اي تأثير في الاجيال المثقفة الجديدة، وهذا يستدعي من الجبهة الثقافية العربية تصعيد العمل المنظم ازاء هذا الموقف المضاد لروح الامة ومشروعية تطلعاتها.

ان العصر العربي الراهن يشهد اخطر التحولات التاريخية ليس على صعيد العالم وحسب، بل على صعيد المنطقة العربية نفسها ولاسيما بعد ان **بدات معركة السلام القائم على العدل على اثر انعقاد مؤتمر مدريد ١٩٩٢ وفق قرارات الشرعية الدولية،** وبضمانة القوتين الاعظم راعيي هذا المؤتمر.

ومالايمكن لنا – ونحن نتحدث عن دور الثقافة العربية في انتصار العرب في معركة السلام القائم على العدل – ان نتجاهله هو أن الكيان الصهيوني – مدعوما من الغرب الرأسمالي قد استطاع اختراق دول الطوق العربي عبر اتفاقية أوسلو مع ياسر عرفات، واتفاقية وادي عربة مع الملك حسين. وهذا الاختراق قد خلق **للسلام العادل الذي تنشده سورية بقيادتها الحكيمة،** ولبنان بقيادته الصادقة والشجاعة الصعوبات التي ليس من السهل ان تتجاوز في النضال السياسي العربي وحسب، بل اصبح الامر يستدعي ان تتعدد خنادق الصمود، والمقاومة العربية التي تضمن انتصار العرب في قضيتهم العادلة، وفي طليعة هذه الخنادق الخندق الثقافي في ظل عصر تستعر فيه معركة التقنية، والمعلوماتية وتحاول ان تفرض نسقها المعرفي كمنظومة بديلة جديدة.

انشطة ووثائق

انشطة ووثائق

● لقاء الرفيق الأمين العام المساعد للحزب مع كوادر حزب البعث العربي الاشتراكي المشاركين في دورة الاعداد الحزبي المركزية

- التقى الرفيق عبد الله الأحمر الأمين العام المساعد للحزب بتاريخ ١٧/٥/١٩٩٥ الرفاق خريجي دورة الاعداد الحزبي المركزية في المعهد العالي للعلوم السياسية حيث نقل لهم في بداية اللقاء تحية ومحبة الرفيق الأمين العام للحزب.

ثم استعرض مسيرة نضال حزب البعث العربي الاشتراكي ودوره الفعال والمتجدد في قيادة الدولة والمجتمع وما حققه من منجزات وتحولات على طريق بناء مجتمع العز والكرامة.

كما أكد الرفيق الأحمر على أهمية التثقيف الحزبي وتأهيل الكوادر القيادية في الحزب الذين سيساهمون في بناء المجتمع الجديد وصولاً إلى تحقيق أهدافه في الوحدة والحرية والاشتراكية.

● زيارة الرفيق الأمين العام المساعد للحزب على رأس وفد حزبي للصين

قام الرفيق عبد الله الأحمر الأمين العام المساعد للحزب خلال الفترة ما بين ٢٠-٢٩ / ٥ / ١٩٩٥ بزيارة إلى الصين على رأس وفد حزبي تلبية لدعوة من اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني، حيث عقد مباحثات مع وفد الحزب الشيوعي الصيني برئاسة وي جيان شينغ عضو المكتب السياسي وعضو الامانة العامة للجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني وجرى خلال المباحثات تبادل ودي للآراء بين الجانبين واستعراض لنشاطات حزب البعث العربي الاشتراكي والحزب الشيوعي الصيني في البلدين الصديقين ودورهما البارز في قيادة الدولة والمجتمع وفي نهاية جلسة المباحثات تم التوقيع على البرنامج التنفيذي لاتفاق التعاون بين الحزبين لعامي ١٩٩٥ / ١٩٩٦ بحضور أعضاء الوفدين.

هذا وقد قام وفد الحزب بزيارة لمدينة شانغهاي. التقى خلالها الرفيق هوانغ جو عضو المكتب السياسي للجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني، أمين لجنة الحزب في مدينة شانغهاي.

كما زار الوفد مدينة سوشو حيث كان في استقباله أمين وأعضاء لجنة الحزب في المدينة والتقى الوفد مع الرفيق تشاوتشي عضو اللجنة الدائمة للمكتب السياسي للحزب الشيوعي الصيني رئيس المجلس الوطني لمؤتمر نواب الشعب.

كذلك اجتمع الرفيق الأمين العام المساعد للحزب مع الطلبة السوريين الدارسين في الجامعات والمعاهد الصينية بحضور أعضاء السفارة السورية في بكين. وتحدث إليهم عن تطورات الوضع السياسي في العالم وفي المنطقة وخاصة ما يتعلق منها بعملية السلام.

● استقبل الرفيق عبد الله الاحمر الأمين العام المساعد للحزب بتاريخ ١٢ / ٦ / ١٩٩٥ وفداً من قيادة الحزب السوري القومي الاجتماعي في لبنان المجلس الأعلى ودار الحديث خلال اللقاء حول التطورات على الساحتين اللبنانية والعربية وتطورات عملية السلام في المنطقة. كما جرى الحديث حول قضايا المغتربين العرب وأهمية توطيد الصلات بينهم في أوطانهم الجديدة وبين وطنهم الأم. وتطرق الحديث إلى التعاون بين الحزبين ونشاطاتهما من أجل التعبئة الشعبية ضد التحديات التي تواجه الأمة العربية وتعزيز قدرة الأمة على تحرير الأرض العربية ومواجهة محاولات الهيمنة الاسرائيلية.

● بمناسبة ذكرى قيام الثورة وتأسيس الحزب أصدرت منظمات الحزب القومية التالية: اليمن، هنغاريا، النمسا، الهند بيانات أشادت من خلالها بالتاريخ النضالي للحزب وأهمية تأسيسه باعتباره منعطف حاسم في حياة شعبنا وامتنا العربية. وبمنجزات ثورة آذار المجيدة ودورها في إحباط المخططات الاستعمارية الهادفة إلى تجزئة الأمة العربية. مؤكدة على استمرار الثورة في العطاء والبناء. ومشيدة بقيادة الرفيق الأمين العام للحزب السيد الرئيس حافظ الأسد الحكيمة والشجاعة. حيث أضحت سورية وثورة آذار في عهد التصحيح العامل الأكثر أهمية في إطار الواقع العربي وواحدا من العوامل الهامة والمؤثرة في المنطقة وعلى الساحة العالمية.

- كما أقامت منظمة بلغاريا مهرجاناً خطابياً بمناسبة ذكرى قيام ثورة آذار المجيدة. جددت من خلاله العهد والولاء للحزب ولأمينه العام.

● وثائق

عرض محتويات كراس مشكلة المياه في المنطقة:

- صدر عن مكتب الثقافة والاعداد الحزبي الكراس رقم / ٢٠ / ضمن سلسلة الدراسات حول مشكلة المياه في المنطقة وتتميز هذه المسألة بأهمية خاصة لارتباطها الاستراتيجي بالامن الغذائي العربي وتطوير الزراعة والتنمية في المنطقة العربية بوجه عام.

وقد سلط الكراس الضوء على الوضع المائي في كل من سورية ولبنان وفلسطين والاردن ومصر. حيث استعرض في قسمه الأول الوضع المائي في الجمهورية العربية السورية من خلال معطيات وبيانات حول مصادر المياه في سورية بأشكالها المختلفة: الأمطار، المياه السطحية، الجوفية، الموارد غير التقليدية.

كما أورد الكراس ومن خلال جداول وبيانات تفصيلية السدود المنفذة في سورية في كل من أحواض اليرموك، الساحل / الفرات / البادية / العاصي / دجلة / الخابور / وذلك منذ عام ١٩٦٠ وحتى عام ١٩٩٤ كما أشار إلى الينابيع الهامة في سورية وذلك بتحديد موقعها وسعة تخزينها وطولها وارتفاعها والغاية من إنشاء السد عليها.

كما تطرق الكراس إلى مشكلة مياه نهري الفرات ودجلة وحاجة كل من سورية والعراق والعقبات التي تضعها تركيا وتفتعلها حول مياه هذين النهرين مع سورية والعراق. إضافة إلى السدود الضخمة التي أنشأتها تركيا عليهما ضمن أراضيها. حيث تسعى تركيا لإنشاء / ٢٢ / سداً رئيساً على نهر الفرات و / ١٩ / محطة كهرمائية وثلاثة سدود على نهر دجلة. ويبلغ مجموع حجم تخزين السدود التركية على الفرات / ٩٢ / مليار م٣ و / ١٥ / مليار م٣ على دجلة.

كما استعرض الكراس الاتفاقيات والمعاهدات التي عقدت بين كل من سورية والعراق وتركيا حول اقتسام مياه نهري الفرات ودجلة وعددها ست معاهدات وثلاثة بروتوكلات واتفاقية بين سورية والعراق عام ١٩٩٠ حول قسمة مياه نهري الفرات ودجلة.

وفي القسم الثاني من الكراس تم استعراض الوضع المائي في فلسطين والأراضي العربية المحتلة وأطماع العدو الصهيوني فيها. حيث حدد الكراس مصادر المياه السطحية في الأراضي العربية المحتلة وهي: نهر الأردن - بحيرة طبريا ومجموعة الأنهار الساحلية التي تصب بالبحر (نهر النعامين، العوجا، كيشون) . ومجموعة أودية شتوية (وادي الاسكندر، الحوارث، أشدود، روبين، وغيرها) . مبيناً منابع هذه الأنهار ونقاط تجمعها ومصباتها وشدتها وطولها وعمقها....

أما بالنسبة للمصادر الجوفية فقد قسم الكراس فلسطين إلى خمسة أحواض (الشمالي، الأوسط، الغربي، الشرقي، الجنوبي) ويبلغ حجمها حوالي ٨٥٠ / م.م٣ معظمها في النصف الشمالي من فلسطين.

وقد أنشأ الكيان الصهيوني عدة محطات لتحلية مياه البحر يقدر إنتاجها ب / ١٤٠ / م.م٣ كما أورد الكراس جدولاً تضمن اهم المشاريع التي نفذتها المجموعات الصهيونية لاستغلال المياه العربية وهي مشروع روتنبرغ عام ١٩٢١ على نهر الأردن لبناء محطة كهرمائية ومشروع الحولة عام ١٩٣٤ لتجفيف مياه بحيرة الحولة ومشروع تحويل مجرى نهر الاردن حيث بدء العمل به عام ١٩٥٣.

أما بالنسبة لقطاع غزة فتعتبر المياه الجوفية هي المصدر المائي الوحيد حيث تحتاج غزة إلى ما بين / ١٢٠ - ١٥٠ / م.م٣ تستخرجها عن طريق الآبار يستخدم منها / ١٠٠ / م.م٣ للزراعة وحسب التقديرات فإن هذا القطاع سيحتاج إلى كمية من المياه تقدر ب ٢٠٠ - ٢٥٠ م.م٣ عام ٢٠٠٠ منها ٤٢ م.م٣ للاستخدامات المنزلية. ويعاني القطاع حالياً من نقص للمياه بسبب كثافة السكان وبناء المستوطنات الصهيونية التي تستهلك قسماً كبيراً من مياه القطاع مما جعل المياه ملوثة وعكرة بسبب الاستجرار الكبير للمياه الجوفية. وكذلك الحال بالنسبة للضفة الغربية حيث أن الصهاينة

يحصلون على اربعة أضعاف حصة العرب من المياه.

وفي القسم الثالث من الكراس تم استعراض الوضع المائي في لبنان حيث يوجد في لبنان خمسة عشر نهراً دائما منها / ١٢ / نهراً ساحلياً وثلاثة داخلية وثلاثة دولية مشتركة (الكبير الجنوبي، العاصي، الحاصباني) وتؤمن هذه الأنهار للبنان ما حجمه / ٣٤٨٢ / م.م٣ سنوياً.

أما بالنسبة للمياه الجوفية في لبنان فيقدر حجمها وفقاً لدراسة أعدها برنامج الأمم المتحدة عام ١٩٧٠ ب / ٣٠٠٠ / م.م٣ ويستثمر منها فعليا / ٢٠٠٠ / م.م٣ يذهب منها / ١٧٥ / م.م٣ إلى داخل الكيان الصهيوني. ويعاني لبنان من مشكلة انخفاض كمية المياه لديه إلى ٥٥ ٪ كل عشر سنوات وإلى الثلث في حال تلاحق ثلاث سنوات جافة.

أما بالنسبة للاردن فقد استعرض الكراس الوضع المائي فيه مبيناً معاناة الأردن من مشكلة عدم التوازن الحقيقي بين المصادر المائية وعدد السكان الذي يبلغ معدل زيادته ٨ ٪ بينما المصادر المائية فيقدر حجمها بالنسبة للمياه السطحية / ٧٠٠ / م.م٣ يستخدم معظمها في الزراعة. اما الجوفية فيستثمر منها / ٥٠٠ / م.م٣. وتعتمد الأردن اعتماداً كبيراً على المياه الجوفية وقد انشأت عدداً من السدود لتغذيتها يقدر حجم تخزينها بـ / ٧ / م.م٣ سنوياً.

وفي القسم الخامس استعرض الكراس الوضع المائي في مصر. التي تعتبر من المناطق الجافة والقليلة الهطول ولكن تعتمد بشكل رئيسي على مياه نهر النيل. وتبلغ الموارد المائية المتاحة لمصر حوالي / ٦١,٥ / مليار م٣ سنوياً وهي مجموع مياه النيل والمياه الجوفية ومياه الصرف.

ونتيجة التنمية الزراعية واستصلاح الاراضي فإن مصر ستقع في عجز مائي يصل إلى حوالي ١٤.٥ مليار م٣.

واستعرض الكراس المنشآت المائية المقامة على نهر النيل بالتفصيل وهي (قناطر الدلتا، سد أسوان، قناطر زفتى، قناطر أسيوط، قناطر محمد علي) بالاضافة إلى عرض مفصل حول السد العالي في أسوان.

وفي القسم الأخير أشير إلى اهتمام حزب البعث العربي الاشتراكي بالموارد المائية وضرورة استثمارها . وذلك من خلال مقررات وتوصيات المؤتمرات الحزبية التي أبدت اهتمام الحزب والثورة بهذا القطاع. ولاسيما المؤتمر القطري الخامس عام ١٩٧١ والخامس الاستثنائي. حيث تجلى اهتمام الحزب بمشكلة المياه مع بداية الثورة في سورية والعمل على حلها من خلال انشاء السدود التي تطورت وازدادت بعد قيام الحركة التصحيحية حيث بلغ عدد السدود في سورية حوالي / ١٤٠ / سداً منجزاً وازدياد مساحة الأراضي الزراعية إلى مليون ومائة ألف هكتار مما حقق الاكتفاء الذاتي لعدد من المحاصيل الهامة.

كذلك أشير إلى الجوانب القانونية للموارد المائية في المنطقة مؤكداً على عدم شرعية كافة الاجراءات الاسرائيلية المتعلقة بسرقة المياه في الاراضي العربية المحتلة . الذي يعتبر مخالفاً لاحكام اتفاقية جنيف الرابعة عام ١٩٤٩ ولا سيما المادة / ٤٦ / التي تنص على وجوب الغاء أية اجراءات تتعلق بـالممتلكات بأسرع ما يمكن فور انتهاء العمليات الحربية. وكذلك كافة الاتفاقيات والمعاهدات الدولية التي تحرم على المحتل الاستيلاء على الموارد المائية والتصرف بها..

مفكرة الأحداث

- ● زيارة الرئيس الفيتنامي لسورية:

- استقبل الرفيق الأمين العام للحزب الرئيس حافظ الأسد الرئيس الفيتنامي لي دوك الذي زار القطر العربي السوري على رأس وفد رسمي خلال الفترة ما بين / ٤ - ١٧ / أيار.

وأجرى معه مباحثات من خلال اجتماعين منفصلين استعرضا خلالهما التطورات في الشرق الأوسط - وعملية السلام والعقبات التي تضعها اسرائيل في طريقها. والوضع في جنوب شرقي آسيا والتطورات على الساحة الدولية. وأكد على تعزيز العلاقات الثنائية بين البلدين الصديقين هذا وقد تم التوقيع خلال الزيارة على ثلاثة اتفاقيات للتعاون الاقتصادي والتجاري والتربوي والثقافي والعلمي بين سورية وفيتنام.

● القمة السورية - الكويتية:

- استقبل الرفيق الأمين العام للحزب السيد الرئيس حافظ الاسد الشيخ جابر الأحمد الصباح أمير دولة الكويت الذي زار القطر خلال فترة (٣٠ - ٣١) أيار وعقد معه اجتماعا بحثا خلاله الأوضاع في منطقة الخليج العربي والتطورات على الساحة العربية وعملية السلام والعلاقات الثنائية بين القطرين الشقيقين.

● زيارة الرئيس المصري لسورية:

- استقبل الرفيق الأمين العام للحزب السيد الرئيس حافظ الأسد الرئيس المصري حسني مبارك الذي زار القطر العربي السوري في الأول من حزيران على رأس وفد رسمي حيث جرى عقد اجتماعين بين الرئيسين أحدهما مغلق

والآخر موسع حضره أعضاء الوفدين ، وتناولت المحادثات الوضع في المنطقة وتطوراته وما وصلت إليه عملية السلام.

كما عقد الوفد المصري مع نظيره السوري اجتماعا بحثا فيه تطور العلاقات الثنائية والتقدم المتحقق في مجالات التعاون المختلفة .

وفي ختام الزيارة عقد الرئيسان مؤتمرا صحفياً أجابا فيه على أسئلة الصحفيين حول مواضيع مختلفة ، حيث أكد الرفيق الأمين العام للحزب على وضوح الموقف السوري وثباته تجاه قضية السلام في المنطقة.

● اجتماع مجلس جامعة الدول العربية:

عقد وزراء الخارجية العرب يوم (٦) أيار اجتماعاً عاجلاً واستثنائياً لبحث الاجراءات العدوانية التي اتخذتها اسرائيل في إطار مصادرة الأراضي الفلسطينية في القدس العربية وكذلك الانعكاسات الناجمة عن قيام اسرائيل بهذه المصادرة لغرض إقامة مستوطنات صهيونية جديدة.

حيث أصدر مجلس الجامعة في ختام اجتماعه قرارا ادان فيه الاجراءات العدوانية التي اتخذتها اسرائيل واعتبرها خروجاً خطيراً على قرارات الشرعية الدولية وتحديا للقانون والنظام الدولي وخرقاً لقرارات مجلس الامن الدولي واتفاقية جنيف عام ١٩٤٩ إضافة لما يمثله هذا القرار من تهديد بالغ الخطورة لعملية السلام.

- كما قرر المجلس تكليف المغرب التي ترأس لجنة القدس ودولة الامارات باعتبارها الرئيس الحالي لمجلس الجامعة لاجراء الاتصالات لطلب دعوة مجلس الأمن الدولي للانعقاد والزام اسرائيل بالغاء قرار المصادرة والتخلي عن السياسة الاستيطانية. واكد المجلس على عدم الاعتراف باي تعديلات تجريها اسرائيل لمدينة القدس.

- ● ذكرى الأربعون لمؤتمر باندونغ:

احتفلت حركة عدم الانحياز يوم ٢٤ نيسان بذكرى مرور أربعين عاما على انعقاد مؤتمر الدول الاسيوية الافريقية التأسيسي في باندونغ عام ١٩٥٥ حيث عقد اجتماع في باندونغ خلال الفترة من ٢٤ - ٢٧ نيسان حضرته / ٩٧ / دولة من أصل / ١١٢ / دولة عضو في الحركة، وحضر الاجتماع الرئيس سوهارتو رئيس الحركة كما حضره الأمين العام للامم المتحدة ورئيس الجمعية العمومية للأمم المتحدة .

وتم بهذه المناسبة اجتماع مكتب التنسيق لحركة عدم الانحياز الذي ضم وزراء خارجية بعض الدول غير المنحازة.

- وبهذه المناسبة وجه الرفيق الامين العام للحزب السيد الرئيس حافظ الاسد رسالة إلى الرئيس الاندونيسي سوهارتو حدد فيها موقف سورية النشط والايجابي من الحركة ومؤكدا على التمسك بمبادئها وأهمية تفعيل دورها رغم ما تتعرض له من حملات للتشكيك بدورها وبجدوى استمراها في أعقاب انتهاء الحرب الباردة .

- وقد شاركت سورية في هذا الاجتماع بوفد رأسه الرفيق فاروق الشرع وزير الخارجية حيث لعب هذا الوفد دوراً فعالاً ونشطا في إطار التنسيق بين الدول للخروج بموقف موحد وقوي.

- ومن أبرز القضايا التي ناقشها الاجتماع، قضية عالمية معاهدة حظر الانتشار النووي ومحاولات تمديدها، واستخدام التكنولوجيا النووية للاغراض السلمية في الدول النامية وعملية السلام في الشرق الأوسط والاحتلال الاسرائيلي للجولان وجنوب لبنان والاراضي العربية المحتلة، وضرورة اصلاح بنية الأمم المتحدة وإعادة هيكلها، وقضايا التنمية والسياسة الدولية بشأنها ،الصراع في يوغسلافيا ورواندا. وغيرها من القضايا الهامة.

● نتائج الانتخابات الرئاسية الفرنسية:

اظهرت نتائج الدورة الثانية للانتخابات الرئاسية التي تمت في السابع من أيار عام ١٩٩٥ فوز السيد جاك شيراك محافظ باريس رئيساً جديداً لفرنسا بعد أن حصل على ٥٢,٦٤ ٪ من أصوات المقترعين مقابل ٤٧,٣٦ ٪ للمرشح الاشتراكي لونيل جوسبان وبذلك يكون شيراك الرئيس الخامس في الجمهورية الخامسة التي تأسست بتبني الدستور الديغولي عام ١٩٥٦، وهؤلاء الرؤساء هم (ديغول - بومبيدو - جيسكار ديستان - فرانسوا ميتران).

وسيواجه شيراك خلال فترة رئاسته عدد من القضايا الداخلية والخارجية. داخليا: البطالة والتضخم واليمين المتطرف العنصري.

خارجياً: حلف الناتو-الوحدة الاوربية، الحرب في البوسنة -الأزمة الجزائرية ،اضافة إلى قضايا أخرى.

وبهذه المناسبة أرسل الرفيق الأمين العام للحزب الرئيس حافظ الاسد رئيس الجمهورية العربية السورية برقية تهنئة للرئيس الفرنسي المنتخب جاك شيراك تمنى له فيها أن تتعزز العلاقات بين حكومتي البلدين.